أ.د. ليث أسعد عبد الحميد

الجملة الوصفية في النحو العربي

دار الصفاء

الجملة الوصفية في النحو العربي

رسالة مقدمة إلى

كلية الآداب بالجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية

د. ليث أسعد عبد الحميد

ISBN 9957-05-131-8 (ردمك)

بسم الله الرحمن الرحيم

دار الضياء للنشر والتوزيع

عمّان — الأردن

الطبعة الأولى

١٤٢٧ - ٢٠٠٦

صمم الغلاف

أنس أحمد الجدع

شكر وتقدير

وأنا أنهي هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي المشرف الدكتور هادي نهر لما بذله من رعاية ومساعدة علمية في إنجازها بهذا الشكل، وأشكر الأستاذ الدكتور عبد الأمير السفار لمساعدتي في إيجاد المقابلات الإنجليزية للمصطلحات النحوية العربية الواردة في ملخص البحث . كما أشكر أساتذتي في قسم اللغة العربية الذين أمدوا لي العون وزودوني بملاحظاتهم القيمة . وأتقدم بالشكر لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء قراءة البحث وتقويم ما جانب الصواب فيه .

كما أتقدم بالشكر للعاملين في مكتبة الجامعة المستنصرية ومكتبة جامعة بغداد ، ومكتب "أبو عماد" للطباعة والاستنساخ ، لما قدموه من مساعدة وعون ، جزاهم الله عني خير الجزاء ...

ليث أسعد عبد الحميد

دار الضياء للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

ص.ب ٩٢٥٧٩٨ الرمز ١١١٩٠

هاتف وفاكس ٥٦٧٨٥٠٢

الموقع على الإنترنت www.daraldia.com

البريد الإلكتروني info@daraldia.com

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية ٣٢٨/٢/٢٠٠٦

٤١٥,١

عبد الحميد ، ليث أسعد

الجملة الوصفية في النحو العربي / ليث أسعد عبد الحميد

عمان : دار الضياء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦

(١٨٨ ص).

ر.إ. (٣٢٨/٢/٢٠٠٦).

الواصفات : // قواعد اللغة // اللغة العربية /

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل ١٥٦/١/٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

موضوعات النحو العربي شاملة واسعة وسع اللغة العربية وشمولها . فدراسة موضوع منها وبحثه عمل فيه من المسؤولية العلمية ما يدفع الباحث إلى الحرص الشديد ، والنصب الدائم وهو يتعامل مع مسائل النحو وأبوابه التي زخرت بالآراء والأفكار منذ أن عرف النحو العربي وإلى يومنا هذا ، مما يجعل المرء يكبر صنيع أولئك السالفين ويحمد كل من أوقف جهده لمثل هذه الدراسات من المحدثين .

وقد عانيت كثيراً من مشقة البحث والدراسة فوجدت في رعاية وفي اهتمام أستاذي الدكتور هادي نهر ما شجعني على المضي في الطريق الذي اخترته والموضوع الذي رغبت في أن أحوم حوله وهو "الجملة الوصفية في النحو العربي" اعتقاداً مني بأنه يمكن للدارس الوقوف عند أغلب المسائل النحوية والنظر فيها من خلال موضوع واحد ، فدراسة الجملة الوصفية على هذا الأساس تقتضي من الباحث دراسة جمل وتراكيب وأساليب وأدوات نحوية كثيرة ، بما يكشف عن العلاقة القائمة بين مواد النحو وتوظيفها لبيان بعضها بعضاً .

ولقد سلكت في البحث منهجاً وصفياً تطبيقياً توزع على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

ففي التمهيد درست الجملة العربية عند النحاة الأوائل مصطلحاً وتعريفاً وتفريعاً ، ووقفت عند بعض آراء المحدثين في هذا الشأن .

وفي الفصل الأول درست "أحكام الجملة الوصفية" وقد ضم عدة مباحث شملت:

تعريف الصفة ، والعامل فيها ، والموصوف النكرة ، والجملة الخبرية ، والضمير الرابط ، و واو اللصوق ، والنداء وجملة الصفة . وشملت من وما نكرتين موصوفتين ، ورب والصفة ، والإضافة والصفة ، والفصل بين الصفة والموصوف ، وحذف الموصوف. لما لهذه المباحث من اتصال وثيق في الجملة الوصفية .

أما الفصل الثاني فدرست فيه "أقسام الجملة الوصفية" وقد ضم عدة مباحث شملت : الجملة الإسمية المثبتة والمنسوخة والمنفية ، والجملة الفعلية ذات الفعل الماضي والمضارع والمثبتة والمنفية ، والجملة الشرطية ، وشبه الجملة ، وترتيب الصفات ، وعطف الصفات ، والوصف الحقيقي والسببي ، والوصف المجازي .

وفي الفصل الثالث قمت بـ"موازنة بين جملة الصفة وجمل الخبر والحال والصلة" وقد توزع هذا الفصل على ثلاثة أقسام ، درست في القسم الأول منه "موازنة بين جملة الصفة وجملة الخبر" : أوجه الاشتراك في التنوع والتقسيم وفي الرابط والعائد وفي التعدد وفي الحذف . وأوجه المخالفة في التقديم والتأخير وفي الخبرية والإنشائية . وكان القسم الثاني "موازنة بين جملة الصفة وجملة الحال" فدرست الجملة بين الوصفية والحالية ، وأوجه الاشتراك في التنوع والتقسيم والخبرية وفي الرابط والعائد وفي التعدد وفي الحذف ، وأوجه المخالفة في التعريف والتنكير وفي التقديم والتأخير .

وكان القسم الثالث "موازنة بين جملة الصفة وجملة الصلة" ، فدرست أوجه الاشتراك في الجملة الخبرية وفي الضمير الرابط وفي الفصل وفي الحذف . وأوجه المخالفة في التعريف والتنكير .

وختمت الرسالة بخلاصة للبحث شملت أهم النتائج والآراء التي وقفت عليها ، وصنعت فهارس للآيات القرآنية ، والأمثال ، والأعلام ، والأبيات الشعرية، ومصادر ومراجع البحث .

وقد أخلصت النية في أن أوفي بحثي ما يستحقه من جهد ، فإن أصبت في بعض ما ذهبت إليه فذلك توفيق من الله ، وإن أخطأت فتلك سنة عباد جبلوا في أعمالهم على النقص .

ومن الله التوفيق ...

تمهيد

الجملة العربية

حدّها — أقسامها

حدّ الجملة العربية :

عبَّر النحاة الأوائل عن مصطلح الجملة بمصطلح الكلام . فذكر أبو علي الفارسي الجملة بقوله : "هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل"[1] . وبين ابن جني حدها بقوله : "أما الجملة : فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه"[2] . فبرز مفهوم الإسناد ومفهوم الإفادة من خلال المصطلحين ، فالجملة في نظرهم ما تركب من مسند ومسند إليه ، ومعنى ذلك أنها لابد أن تتركب من عنصرين أساسين أحدهما يمثل الموضوع الذي احتاج المتكلم أن يتكلم في شأنه ، ويمثل الآخر ما يقوله المتكلم في شأن هذا الموضوع ويتحدث عنه ، ولهذا الإسناد أشار سيبويه بقوله : "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً"[3] . والإفادة مقترنة باستقلال الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتمم معناها، وقد عبر عنها بالمعنى الذي يحسن السكوت عليه .

وذهب الزمخشري ومن تابعه إلى أن الكلام يساوي الجملة ، قال : "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم ويسمى الجملة"[4] .

---

(1) الفارسي : المسائل العسكريات ، ص٨١ . ويراجع أيضاً : الإيضاح العضدي ٩/١ ؛ عبد القاهر الجرجاني : المقتصد ٩٣/١ ، دلائل الإعجاز ص٥ ؛ ص١٥٢ منه .

(2) ابن جني : كتاب اللمع في العربية : ص٢٦ . ويراجع أيضاً : الخصائص ١٧/١ .

(3) سيبويه : الكتاب ٢٣/١ . ويراجع أيضاً : المبرد : المقتضب ١٢٦/٤ .

(4) الزمخشري : المفصل ص٦ ، يراجع أيضاً : ابن الخشاب : المرتجل ص٢٧ ، العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب – رسالة دكتوراه – ص٢ ، مسائل خلافية في النحو ص٣١ ، ابن يعيش : شرح المفصل ١٨/١ ، المطرزي: المصباح ص٤١ ، الإسفراييني : لباب الإعراب – رسالة ماجستير – ص٩٥ ، ابن منظور : اللسان مادة "كلم" .

وقد فرق بينهما صراحة الرضي (ت٦٨٨هـ) ، حيث فصل بينهما وأنكر ترادفهما إذ قال : "والفرق بين الجملة والكلام ، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائرها ذكر من الجمل ، فيخرج المصدر ، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه . والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته ، فكل كلام جملة ولا ينعكس"[1] . وتابعه في الرأي ذاته ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، فالكلام عنده هو القول المفيد بالقصد ، وهو ما دل على معنى يحسن السكوت عليه ، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وما كان بمنزلة أحدهما . فالكلام عنده أخص من الجملة ، والجملة أعم وتشمل الإفادة وعدمها . قال : "اعلم أن اللفظ المفيد يسمى : كلاماً وجملة . ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه . وإن الجملة أعم من الكلام ، فكل كلام جملة ، ولا ينعكس إلا ترى أن نحو : "قام زيد" من قولك (إن قام زيد قام عمرو) يسمى جملة ، ولا يسمى كلاماً . لأنه يحسن السكوت عليه وكذا القول في جملة الجواب"[2] . وأضاف في المغني قوله : "يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام

---

(1) الرضي : شرح الرضي على الكافية ، الطبعة المحققة ، مطبعة الشروق ٣٣/١ .

(2) الإعراب من قواعد الإعراب ، دار الأصفهاني للطباعة ط أولى ص٣٥ . وانظر : أوضح المسالك : دار الأدب العربي . مصر . ط ثانية ص٤ ، شرح شذور الذهب مط السعادة ط السابعة ص٢٧ ، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية مط الجامعة . بغداد ٢٢٩/١ ، ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك مط السعادة ط١٤ ، ١٤/١ ، السيد الشريف الجرجاني : التعريفات مط الحلبي ص٦٩ .

قال ويسمى جملة والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها"[١] . فأشار إلى مصطلح الجملة وبين أن الكلام أخص منها لا مرادف لها[٢] .

وأشار بهاء الدين بن النحاس (ت٦٩٨هـ) ، إلى أن الفرق بين الجملة والكلام ليس في الإفادة وعدمها ، بل فرق في الكثرة والقلة . والكلام عنده : أصغر صورة تركيبية مفيدة حاصلة بالإسناد ، والجملة : تآلف تلك الصور التركيبية قال : "الفرق بين الكلام والجملة أن الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين ويسمى الهيئة الاجتماعية وصورة التركيب ، وإن الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء التي يقع فيها التركيب لأن لكل مركب اعتبارين الكثرة والوحدة فالكثرة باعتبار أجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة والأجزاء الكثيرة تسمى مادة ، والهيئة الاجتماعية الموحدة تسمى صورة"[٣] .

---

[١] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ط مدني ، القاهرة ٣٧٤/٢ . وانظر : السيوطي : الأشباه والنظائر . مط دار المعارف العثمانية ١٦٦/٢ . المطالع السعيدة في شرح الفريدة مط دار الرسالة ٨٢/١ ، الأشموني : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . مط الحلبي ٨/١ . الشنواني : حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام . مط النهضة . تونس . ط ثانية ص٤٨-٤٩ ، العطار : حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النحو . المطبعة العامرة الشرفية ط ثانية ص١٥٨ .

[٢] خالف الخفاجي في سر الفصاحة ، شرح وتحقيق الصعيدي . مط محمد علي صبيح . القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص٢٤ النحاة فيما ذهبوا إليه فقال : "وليس يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيداً" وقال ص٢٨ : "إن المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم على أن سموا الجمل المفيدة كلاماً دون ما لم يفد ، لأن ذلك على سبيل التحقيق" وأضاف أيضاً ص٣٤ : "الكلام المفيد يرجع كله إلى معنى الخبر" ونقل السيوطي في النكت (ص١٥) عن الخفاجي إنكاره تخصيص الكلام بالمفيد ، قال "إنه لا دليل عليه" وتجد ذلك أيضاً في المطالع السعيدة ٨٨/١ .

[٣] الأشباه والنظائر ١٦٧/٢ ، يكتاش : مجموعة المتون النحوية مع الشروح والحواشي . ط حجرية ص١١٨ .

وقد حاول عدد من الباحثين المحدثين التوفيق بين مصطلح الجملة ومصطلح الكلام ، فجمعوا بينهما من حيث دلالتهما على مفهومي الإسناد والإفادة . قال عباس حسن : "والكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل"[1] . وأشار إلى مصطلح الجملة الأستاذ المخزومي وحدها بقوله : "هي وحدة الكلام الصغرى ، والمركب الذي يحمل في ثناياه فكرة تامة ، والذي به يعبر المتكلم عما ينشأ في نفسه من أفكار ، وبه تنتقل هذه الأفكار إلى السامع أو المخاطب"[2] .

وهكذا نجد فريقاً من النحاة ممن يجعل مصطلح الجملة مرادفاً لمصطلح الكلام، وفريقاً حاول الفصل بينهما انطلاقاً مما بينهما من فرق في العموم والخصوص أو فرق في الكثرة والقلة ، والقول عندي هو قصد المتكلم بالجملة أو الكلام إفادة السامع أو المخاطب ما يبغيه ، فلا فرق بينهما ، والإفادة هي الغرض الأساس في توصيل المعنى المطلوب عند تآلف الكلمات وحسن تأديتها للمعاني المنشودة .

---

(1) النحو الوافي . دار المعارف بمصر ١/١٥ .

(2) في النحو العربي – نقد وتوجيه . المطبعة العصرية ط أولى ص٣٦-٣٧ . وانظر الكلام عن الجملة في : النحو العربي – قواعد وتطبيق مط الحلبي ط أولى ص٨٣ ، أمين علي السيد : في علم النحو مط دار المعارف بمصر ١/١٦ ، عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث . مط منيمنة ص١١٠ ، عبد الرحمن محمد أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي مط مخيمر ١/١٢٥ ، مصطفى جمال الدين : البحث النحوي عند الأصوليين . دار الرشيد للنشر ص٢٤٣ ، فتحي عبد الفتاح الدجني : في الجملة النحوية . مكتبة الفلاح ص٣٨ .

أقسام الجملة العربية :

من خلال التعريفات التي ساقها النحاة للجملة ، ومن خلال ما فيها من مفهوم الإسناد ، ومفهوم الإفادة ، نرى أن الوجه الأسلم في تقسيمها هو أن نركن إلى مفهوم الإسناد الذي يخرج الجملة العربية إلى جزئين أساسيين هما : المسند والمسند إليه ، هما الجزءان اللذان يتألف منهما التركيب المفيد ، فلا يكون هذا الإسناد إلا في اسمين أو في فعل واسم . وإلى هذا الإسناد أشار سيبويه وتبعه النحاة ، إذ قال : "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه – أراد الخبر – وهو قولك عبد الله أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلابد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء" [1] .

وتبعاً للإسناد ثبت النحاة نوعين للجملة العربية ، التحديد والتمييز بينهما على أساس اختلافهما في طبيعة المسند وطبيعة الإسناد . فالمسند في الجملة الإسمية ، اسم أو ما يجري مجراه ، وفي الجملة الفعلية يكون المسند فعلاً أسند إلى اسم فاعل ، ويكون جزءاً من أجزاء الفعل الذي أسند إليه بخلاف الإسمية التي قد تسند إلى اسم أو فعل ، ولم يكن المسند إليه مع المسند كالجزء الواحد ، ويقدر فيهما الانفصال .

ومن هذه الظاهرة في تركيب الجملة العربية ، ظهر الاختلاف في تقدم الخبر

---

(1) الكتاب ٢٣/١ . وانظر أيضاً : المقتضب ١٢٦/٤ ، الإيضاح العضدي ٦/١-٧ ، المسائل العسكريات ص٨١ ، كتاب اللمع في العربية . دار الكتب الثقافية – الكويت – ص٢٦ ، المرتجل ص٢٧ ، شرح المفصل ٢٠/١ ، شرح الوافية ص١٢٥ ، وتسهيل الفوائد ص٣ ، شرح الرضي الطبعة المحققة ٣١/١، نكت السيوطي – رسالة ماجستير – ص٩-١٧ .

على الاسم . لتقدر الانفصال بينهما ، ومنع تقدم الفاعل على الفعل – عند البصريين – لعدم إمكانية الفصل بينهما ، لأن الفعل في حقيقته لا يوجد إلا ومعه فاعل له ، فإذا قدم الاسم على الفعل خلا الفعل من الفاعل ، وقدر في الجملة الانفصال ، بخروجها من الفعلية إلى الإسمية ، وإن الجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل تعتبر وحدة متكاملة بخلاف الإسمية التي يقدر فيها الانفصال بين المتبدأ والخبر واستقلال كل واحد منهما عن الآخر . قال المبرد : "فإذا قلت : عبد الله قام ، فـ(عبد الله) رفع بالابتداء ، و(قام) في موضع الخبر ، وضميره الذي في قام فاعل ، فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع (عبد الله) بفعله فقد أحال من جهات : منها أن (قام) فعل ، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك . نحو : قام عبد الله وزيد ، فكيف يرفع عبد الله وضميره ؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بان تجعل في موضعه غيره بان لك ، وذلك قولك عبد الله قام أخوه ، فإنما ضميره في موضع أخيه"[1] .

إن هذا التقسيم العام للجملة إلى إسمية وفعلية قد اضطرب عند النحاة في حديثهم عن جملة الخبر ، وخرج عند ابن السراج (ت٣١٦هـ) ، وأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ومن تبعهما إلى الجملة الظرفية وقد جعلها الفارسي كما هي عند أستاذه

---

[1] المقتضب ١٢٨/٤ . وانظر أيضاً : ابن السراج : الأصول في النحو . مطبعة سلمان الأعظمي – بغداد ٣٣٢/٢ ، أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين مطبعة السعادة . ط رابعة ، المسائل ٦ ، ٩ ، ١١ ، ابن مضاء القرطبي : كتاب الرد على النحاة . مطبعة لجنة التأليف والترجمة – القاهرة – ص١٠٣ ، شرح المفصل ٧٥/١ ، شرح جمل الزجاجي ١٥٩/١ السيوطي : همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية . دار المعرفة للطباعة بيروت ١٥٩/١ ، الأشباه والنظائر ٦٣/٢–٦٤ ، ٢٧٠/١ منه ، جعفر ذكر الباب الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني . مطبعة الجليل ، دمشق ط أولى ١٩٨٠م ص١٦.

(ابن السراج) قسماً مستقلاً بنفسه لا يدخل في حيز الجملة الإسمية أو الجملة الفعلية، إنما يكون مختلفاً عنهما ، قال : "فأما قولهم : زيد في الدار ، والقتال في اليوم ، فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف ، وليس هو على حد قولك : إن زيداً منطلق، ولكنه من خبره الفعل والاسم أو الاسم والاسم . ألا ترى أن قولك : في الدار ليس زيد ، ولا القتال في اليوم ، ولم يكونا إياهما ، كان الكلام على غير هذا الظاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ويعلقه ، وأن يخلو ما يعلقه به من أن يكون اسماً ، أو فعلاً وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره ، وإذا كان كذلك ، كان داخلاً في جملة ما ذكرناه — أراد الاسم أو الفعل — ، وقد جعل أبو بكر — ابن السراج — هذا التأليف — في بعض كتبه — قسماً برأسه وذلك مذهب حسن"[1] .

وقد استبعد سيبويه ومن تابعه ، أن يكون الظرف قسيماً للإسمية والفعلية ، وذلك أن ناصب الظرف محذوف تقديره : مستقراً أو استقر ، وهذا الناصب المحذوف كان الخبر في الأصل ، لكنه حذف ، فصار هو الخبر ، وناب مناب المحذوف وانتقل الضمير الذي في مستقر أو استقر إليه فاحتماه وتضمنه وصار يرتفع به كما كان يرتفع باسم الفاعل أو الفعل . قال سيبويه : "فالمكان قولك : هو خلفك وهو قدامك وأمامك وهو تحتك وقبالتك وما أشبه ذلك . ومن ذلك قولك أيضاً : هو ناحية من الدار ، وهو ناحية الدار ، وهو ناحيتك وهو نحوك ، وهو مكاناً صالحاً

---

(1) المسائل العسكريات ص٨١ . انظر أيضاً : الرماني : معاني الحروف . مط دار العالم العربي ص١٦٩ ، أبو البركات الأنباري : أسرار العربية . مط بريل — ليدن — ص٣٢ الإنصاف ٢٤٧/١ ، ابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة . المطبعة العصرية الكويت ٤٢١/١ ، شرح المفصل ٨٨/١ و ٥٢/٣ ، نكت السيوطي ص٢٠ ، علي عبود الساهي : المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية — رسالة دكتوراه ص١٣٥ .

وداره ذات اليمين ، وشرقي كذا" ، وأضاف : "فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المنون الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين ، ونحو قوله : هو خير منك عملاً ، فصار وهو خلفك ، وزيد خلفك بمنزلة ذلك . والعامل في خلف الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أخوك فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه . وبه استغنى الكلام وهو منفصل منه"[1] . فمن قدر الاسم فعنده الأصل في الخبر الإفراد ، ومن قدر الفعل فعنده هو الأصل في العمل . والخلاف في تقدير الناصب -- كما يظهر -- إنما هو محصور في الأولوية ، وأما أصل جواز الأمرين فمتفق عليه .

وذهب الكوفيون إلى أن الظرف منصوب على الخلاف وهو عامل معنوي عندهم. فالناصب أمر معنوي في قولك : زيد عندك ، وذهبت طائفة إلى أنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر ، بل حذف الفعل واكتفي بالظرف منه وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه من قبل حذف الفعل لفظاً وقد أخذ به أبو العباس ثعلب الكوفي (ت٢٩١هـ) [2] .

وفي حديث أبي علي الفارسي عن جملة الخبر ، ما يشير إلى أنه يعد الشرط قسماً مستقلاً حيث وقف على الجملة الشرطية ، وهي التركيب المبني على تآلف

---

[1] الكتاب ٤٠٤/١-٤٠٦ . انظر أيضاً : الإنصاف مسألة ٦ ، ٢٩ ، شرح الرضي ط محققة ٢٤٣/١-٢٤٤ ، المغني ط مدني ٤٤٧/٢ ، شرح اللمحة البدرية ٣٧٢/١ ، الأشباه والنظائر ٢٣٦/١ .

[2] أبو البركات الأنباري : رسالتان لابن الأنباري "لمع الأدلة" مط الجامعة السورية ١١٦ الإنصاف مسألة ٩ ، شرح المفصل ٩٠/١ ، المغني ط مدني ٤٣٣/٢ ، الأشباه والنظائر ٢٣٦/١ ، الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك . مطبعة الاستقامة ١٩٣/١ .

جمل بعلاقة إسنادية مركبة تحصل منها الإفادة ، كما تؤديها الجملة الإسمية والفعلية إذ قال : "ألا ترى أن الفعل والفاعل في الشرط لا يستغني بهما ، ولا يخلو من أن تضم الجملة التي هي الخبر إليه . ولهذا حسن أن تعمل جملة الشرط مع الحرف الداخل عليها في الجزاء ، وكذلك القسم لا يكون كلاماً مستقلاً دون أن تنضم إليه المقسم عليه والمقسم"[1] .

فاستقلال الكلام عنده يتم بتآلف الجملة الأولى مع الجملة الثانية بعلاقة ومصاحبة ، ليكون من مجموع الجملتين ، الجملة الشرطية لا في واحدة دون الأخرى. وأخذ برأيه ابن جني إذ قال : "إن العرب قد أجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مجرى المفرد لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها ، وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها ، بل كل واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها ، فجرتا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامها ، فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجاري أحكام الجمل" [2] .

فالجملة الأولى فيها تقوم مقام كلمة مفردة قد تآلفت مع كلمة مفردة وهي ما تقوم به الجملة الثانية ، فالمصاحبة بين الجملتين وتآلفهما أوجد علاقة شبيهة بالعلاقة الحاصلة بين المبتدأ والخبر ، فهي كالمبتدأ الذي لابد له من الخبر ولا يفيد

---

(1) المسائل العسكريات ص٩٣ . انظر أيضاً : الإيضاح العضدي ١/٤٣ ، المقتصد ١/٢٧٣ ، المطرزي : المصباح في علم النحو ، دار الطباعة القومية ، مصر ، ص٤١ . شرح المفصل ١/٨٨ ، لباب الإعراب ص٦٥ ، شرح الرضي ط محققة ١/٢٦٨ .

(2) انظر كلام ابن جني في الأشباه والنظائر ٢/١٦٧ . وراجع أيضاً : المقتصد ١/٢٨٧ ، شرح المفصل ٨/١٥٦ ، حاشية العطار ص٢١ ، في النحو العربي نقد وتوجيه ص٥٧ ، البحث النحوي عند الأصوليين ص٢٥٦ .

أحدهما إلا مع الآخر . قال الإمام الجرجاني فيها : "واعلم أن سبيل الجملتين في هذا وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة سبيل الجزئين تعقد منهما الجملة ثم تجعل المجموع خبراً أو صفة أو حالاً ، فكما يكون الخبر والصفة والحال لا محالة في مجموع الجزئين لا في أحدهما كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين لا في أحدهما"[1] .

وقد أنكر عدد من النحاة أن تكون الجملة الشرطية قسيماً للإسمية والفعلية ، باعتبار أن الإفادة التي هي مقرونة باستقلال الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتم معناها في كل من جملة الشرط أو جملة الجواب معدومة إلا بهما معاً ، وأنها ليست إلا جملة مقيدة بقيد مخصوص لا تخرجها من كونها جملة فعلية . كما اعتبرت الجملة الظرفية هي اختصار للجملة الفعلية ، قال أبو البركات الأنباري : "فإن قيل على كم ضرباً تنقسم الجملة قيل على ضربين جملة إسمية وجملة فعلية ، فأما الجملة الإسمية فما كان الجزء الأول منها اسماً فذلك نحو زيد أبوه منطلق فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وخبره خبر عن المبتدأ الأول . وأما الجملة الفعلية فما كان الجزء الأول منها فعلاً وذلك نحو زيد ذهب أبوه ، وعمرو إن تكرمه يكرمك ، وما أشبه ذلك"[2] . وقال ابن الحاجب : "الجملة وهي على قسمين فعلية وهي المركبة من الفعل لفظاً أو معنى وفاعله مثل ضرب زيد ، وإن تكرمني أكرمك وهيهات زيد وقائم الزيدان وفي الدار زيد ، وإسمية وهي المركبة من المبتدأ والخبر أو من اسم الحرف

---

(1) دلائل الإعجاز ص١٦٩ ، وانظر أيضاً : ابن قيم الجوزية : بدائع الفوائد ٥١/١ . العلاقة بين جملتي الشرط علاقة سببية ، أي أن حصول الجملة الثانية يفتقر إلى حصول الأولى .

(2) أسرار العربية ص٣٢ . وانظر : السكاكي / مفتاح العلوم مط الحلبي ط أولى ص٩٨ ، ١٠٥ ، ٢٠٨ منه .

العامل وخبره نحو زيد قائم وإن زيداً قائم"[1] .

وهكذا تركزت نظرة النحاة على صلاحية وقوع المفرد ركناً في تأليف الجملة فالاسم يصلح أن يقع مسنداً ومسنداً إليه ، وهو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة من الزمن . وما لا يصلح إلا أن يكون مسنداً فقط "الفعل" ، وهو ما دل على معنى في نفسه دلالة مقترنة بزمن . وما لا يصلح للوقوع مسنداً ولا مسنداً إليه "الحرف" وهو ما دل على معنى في غيره .

أما المحدثون فنظروا إلى مستويات التركيب في العربية التي تقوم على طبيعة الإسناد . والعلاقات الإسنادية ، فتابعوا الكلمة بحال تركيبها ، وتنوع الجملة تبعاً لتنوع أحوال المفردات التي تتألف منها ، وما يطرأ على الجملة من اختلاف المعاني والمناسبات السياقية ، باعتبارها ظواهر لا تبدو إلا في التركيب الحاصل فيها ، فمستويات التركيب في الجملة العربية تضم جملاً بسيطة ، تقوم على طبيعة الإسناد، وجملاً بسيطة لا أثر للإسناد فيها ، وجملاً مركبة تتعدد وتتنوع العلاقات الإسنادية فيها كالجمل الشرطية ، وكلهامركبات تتم الفائدة بها ويحسن السكوت عليها ، فلم تقتصر عنايتهم على شكل الجملة وأسلوب ارتباطها ببقية الكلام ، وقد

---

(1) الكافية ، دار الطباعة العامرة ، استانبول ص٣٩ . وانظر : التسهيل ص٤٨ ، المغني ط مدني ٣٧٦/٢ ، الإعراب عن قواعد الإعراب ص٣٥ ، حاشية الجرجاني على مطول التفتازاني ـ مط أحمد كامل ، استانبول ص١٨٣ ، الهمع ١٣/١ ، ص٩٦ منه ، الطالع السعيدة ٩٥/١-٩٦ ، ٢٥٩ منه ، حاشية الشنواني ، ص١٤٨-١٥١ ، الأصفهندي : شرح الكافية ، المطبعة العامرة ، استانبول ص٧٧ ، الدمياطي : المشكاة الفتحية – رسالة ماجستير ، ص١٢٤ ، الكفراوي ، شرح الشيخ حسن الكفراوي على متن الأجرومية ، مط محمد علي صبيح – القاهرة – ص١٧٤ .

أشار المخزومي إلى تقسيم الجملة بقوله : "ينبغي أن يبنى تقسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة ، ويستند إلى ملاحظة المسند لا إلى المسند إليه ، كما فعلوا ، لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة ، وعلى ما للمسند من دلالة"[1] . وقد اعتبر مصطفى جمال الدين تقسيم النحاة الأوائل للجمة العربية ، راجع للأساس الشكلي في التمييز بين الجملة الإسمية والجملة الفعلية ، لا علاقة له بالمدلول التركيبي لها ، فالجملة المصدرة بالاسم : إسمية ، والجملة المصدرة بالفعل : فعلية ، وإلى هذه الشكلية أشار عبد الرحمن محمد أيوب بقوله : "الجملة الفعلية عند النحاة هي الجملة التي صدرت بفعل . وقد كان من واجب النحاة ، وقد اتخذوا تقدم الفعل المسند على الاسم المسند إليه أساساً للحكم على نوع الجملة ، أن يتخذوا نفس الأساس في القول بأنواع أخرى من الجمل ، وكما تقدم الفعل المسند على الاسم المسند إليه . يتقدم كذلك الوصف المسند والجار والمجرور المسند والظرف المسند على المسند إليه"[2] . وإلى مدلول الجملة التركيبي أشار المحدثون إلى ما يعبر التركيب فيها عن فكرة تامة مفيدة يحسن السكوت عليها، وإلى ما لا يعبر التركيب فيها عن فكرة تامة مفيدة ، ففي الأولى هيئة

---

[1] في النحو العربي — قواعد وتطبيق — ص٦٨ . وانظر تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ص١٦ ، ص٨٦ ، فخر الدين قباوه : إعراب الجمل وأشباه الجمل . منشورات دار الآفاق الجديدة . بيروت ط ثالثة ص١٨ ، فاضل مصطفى الساقي : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة . المطبعة العالمية . القاهرة ص١٥٩ وما بعدها .

[2] عبد الرحمن محمد أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي / مطبعة مخيمر ، ١٩٥٧م ٢٣٦/١ ، وانظر المبحث النحوي عند الأصوليين ص٢٤٨- ٢٤٩ .

تركيبية تامة ، وفي الثانية هيئة تركيبية ناقصة ، كما في قولك : السيارة مسرعة ، وقولك : السيارة المسرعة ، ومرد ذلك بحسب نقصان الفائدة وتمامها عندهم .

لقد تناول النحاة الأوائل الأقسام الثلاثة – الاسم والفعل والحرف – على أساس نظرية العامل ، لذا كانت الأسماء هي التي تتحمل المعاني الإعرابية ، وكان اهتمامهم منصباً عليها لأنها معمولات يبدو أثر العامل فيها واضحاً .

أما المحدثون . فذهبوا إلى أن أهمية الحديث تقوم على ما يؤديه المسند من وظائف ودلالات في الجملة تخرج إلى المعاني والأغراض المطلوبة منها وفي تقديري أنه لا يمكن إغفال أهمية كل من المسند والمسند إليه في الجملة وذلك لأن المسند والمسند إليه بمفرده لا يفيد شيئاً . والإفادة تحصل بهما معاً ، فيتم الكلام ويحسن به تأدية المعاني والأغراض المنشودة .

الفصل الأول

أحكام الجملة الوصفية

- تعريف الصفة
- العامل في الصفة
- الموصوف النكرة
- الجملة الخبرية
- الضمير الرابط
- واو اللصوق
- النداء والصفة
- من وما نكرتان موصوفتان
- رُبَّ والصفة
- الإضافة والصفة
- الفصل بين الصفة والموصوف
- حذف الموصوف

حدّ الصفة :

مصطلح الصفة أو النعت وإن كانا لشيء واحد إلا أن بعض النحويين يرى أن فيهما عموماً وخصوصاً ، فالنعتُ عندهم ما كان لشيء خاص ويكون بالحلية ، والصفة عندهم ما لم تكن لشيء على بعض أحوال الذات وتكون بالأفعال ، وقيل : النعتُ لا يطلق إلا على ما جاز عليه التغيّر والتبديل ، والصفة تُطلق على ما جاز عليه التغيّر والتبديل وعلى ما لم يجز[1] .

وقيل النعتُ مصطلحٌ كوفي وتسمية أطلقها الفراء (ت٢٠٧هـ) وتابعه الكوفيون وأغلب المتأخرين ، والبصريون يُسمّونه الصفة ، ونُقِلَ عن أبي حيان (ت٧٤٥هـ) قوله: "والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة"[2] . إلا أننا نرى أن الصفة أو النعت كليهما مصطلح بصري ذكرهما سيبويه شيخُ البصريين ، وقد استعمل مصطلح النعت في صدر باب التوابع ، قال "هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المُبدل منه..."[1]،

---

(1) شرح المفصل ٤٧/٣ ، السخاوي : المفضل في شرح المفصل – رسالة دكتوراه – ص٩٤٦ ، شرح اللمحة البدرية ٢١٧/٢ ، حاشية الصبان ٥٨/٣ . وقد ذكر الأصفهندي في شرح الكافية (ص١٣٤) الفرق بين الصفة والنعت ، قال : "فإن قيل ما الفرق بين النعت والصفة قلنا : مذهب بعض أنهما مترادفان لأنهما لفظان يعبر بهما عن أحوال الشيء فيستعمل كل واحد منهما حيث يستعمل الآخر .

(2) الهمع ١١٦/٢ ، النكت ص٩٦٢ ، أحمد نصيف الجنابي : الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، دار التراث ، القاهرة ، ص٣٧٧ ، شوقي ضيف : المدارس النحوية ، دار المعارف ص٢٠٢ ، وذكر علي عبود الساهي في رسالته للدكتوراه "المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية" ص١٥٠ قول المرادي : "فالنعت اصطلاح البصريين ، والصفة هو اصطلاح الكوفيين" .

منه..."[1]، وإن شاع استعمال النعت عند الكوفيين . ويبدو من كلامه أنه لم يضع له حداً مستقلاً ومميزاً . وأول من ذهب في تعريف الصفة بصورة مستقلة ابن السراج (ت٣١٦هـ) قال : "كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ"[2] . وذهبت طائفة من النحاة في تعريفها : "الاسم الدال على بعض أحوال الذات"[3] ، وقيل : "تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً"[4] ، وأرادوا بالإطلاق ، الدلالة المطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد . وبالتابع : الاسم أو ما هو في تقديره من ظرف أو مجرور أو جملة . وقيل في تعريفها أيضاً : "التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً"[5] .

ومن مجمل التعريفات ارتضينا أن يكون تعريف الصفة : أنها البنية المفردة أو المركبة الدالة على معنى لتشمل الوصف بأنواعه المفرد والجملة وشبه الجملة .

---

[1] الكتاب ٤٢١/١ ، أيضاً ٤٢٨/١-٤٢٩ ، وقارنه مع الفراء في معاني القرآن ١١٢/١ ، ١٩٨ ، ١٤٥/٢ .

[2] ابن السراج : الأصول في النحو مط سلمان الأعظمي . بغداد ٢٢/٣ ، ص٣٠ منه . وحدها ابن جني (في كتابه اللمع في العربية . دار الكتب الثقافية الكويت ص٨٢) بقوله : "اعلم أن الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تجليه له وتخصيصاً ممن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه" .

[3] شرح المفصل ٤٦/٣-٤٧ ، المفصل ص٩٤٦ ، المطرزي : المصباح في علم النحو . دار الطباعة القومية . مصر . ط أولى ص١٣٦ ، الشريف الجرجاني : التعريفات ، مط الحلبي . مصر . ص١١٦ ، ص٢١٦-٢١٧ .

[4] ابن الحاجب : شرح الوافية نظم الكافية . مط الآداب . النجف . ص٢٥٦ ، الأسفراييني : لباب الإعراب — رسالة ماجستير — ص٤٧ ، ابن عصفور : المقرب . مط العاني ٢١٩/١ ، شرح جمل الزجاجي . دار الكتب — الموصل — ١٩٣/١ .

[5] ابن مالك : تسهيل الفوائد . دار الكاتب العربي . القاهرة ص١٦٧ ، شرح الرضي ، ط أستانه ١٢٩٢هـ ٣٠٣/١، ابن هشام : شرح شذور الذهب . مط السعادة . مصر ص٤٣٢ . أوضح المسالك . دار الأدب العربي ط ثانية ص١٩٤ ، الجامي : الفوائد الضيائية — ٣٣/٢ ، السيوطي : المطالع السعيدة في شرح الفريد . مط دار الرسالة ٢١١/٢ ، بكتاش : مجموعة المتون النحوية مع الشروح والحواشي / عن إظهار البركوي ص١٤١ .

العامل في الصفة :

ذهبت جماعة من النحاة وعلى رأسهم سيبويه ، أن العامل في الصفة هو عامل لفظي ، ومعنى ذلك أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، وأن سبب إجراء الصفة على الموصوف هو كون الصفة من تمام الموصوف وأنهما كالاسم الواحد ، وذلك حين منع أن يُجمع بين وصفين للاسمين إذا اتفق إعرابهما واختلف عاملاهما نحو : جاء زيدٌ وهذا عمرٌو العاقلان[1] .

وذهب الأخفش (ت٢١٥هـ) ومن تابعه ، أن العامل في الوصف معنوي وهو كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع ، وهو كونه صفة لمنصوب أوجب له النصب وهو كونه صفة لمجرور أوجب له الجر . أي : إن الوصف يجري على ما قبله وليس معه لفظ عمل فيه ، إنما يعمل فيه أنه صفة ، كما أن المبتدأ يرفعه الابتداء وتبعيّة الصفة للموصوف المرفوع رفعتها ، وتبعية الصفة للموصوف المنصوب والمجرور نصبتها وجرّتها[2] . فالفعل العامل في الموصوف لا يعمل في صفته إذ الصفة لازمة للموصوف

---

(1) الكتاب ٦٠/٢ وفي ٤٢١/١ قال سيبويه : "فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : مررت برجل ظريف قبل فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد" . وقال المبرد في المقتضب ٣٦٥/٤ : "النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت" . فإذا قلت : جاءني زيد الظريف ، كان العامل فيه جاءني ، وإذا قلت : رأيت زيداً الظريف ، كان العامل فيه رأيت ، وإذا قلت : مررت بزيد الظريف ، كان العامل فيه الباء . وانظر ذلك مفصلاً في : أسرار العربية ص١١٦ ، الإنصاف ٤٧/١ ، ابن الخشاب : المرتجل منشورات دار الحكمة ، دمشق ص١١٥ ، شرح المفصل ٥٥/٣ .

(2) تفصيله في : المصباح ص١٣٤ ، شرح جمل الزجاجي ٢١٥/١ ، شرح الرضي ط أستانه ٣٢/١ ، الأشباه والنظائر ٢٤٥/١ ، محمد خير الحلواني أصول النحو العربي . مط الشرق . حلب ص١٧٠ ، ١٧٩ ، طارق عبد عون الجنابي : ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، مط أسعد ، بغداد ص٢١٣ . وذكر العكبري في إملاء ما من به الرحمن . مط الحلبي . مصر ٥/١ في توجيه قوله تعالى "الرحمن الرحيم" : "وجرهما على الصفة ، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف . وقال الأخفش : العامل فيها معنوي وهو كونها تبعاً" .

قبل وجود الفعل العامل وبعده ، فلا تأثير للفعل فيها ، وإنما التأثير فيه للاسم الموصوف إذ بسببه يرفع وينصب ، وإن لم يجز أن تكون الأسماء عوامل في الحقيقة .

وقد أشار ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) إلى أن العامل في الصفة إنما هي التبع للموصوف لا العامل في الموصوف وذلك لأن في بعض أحوال الصفات ما لا يصح دخول العامل عليه . وإنما هو التبع له في اللفظ أو على المعنى[١].

وحاول علي بن مسعود الفرغاني صاحب المستوفى في النحو أن يوفق بين ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه ، وبين ما ذهب إليه الأخفش ومن تابعه ، وارتضى العامل اللفظي من قول سيبويه والعامل المعنوي من قول الأخفش فكلاهما سبب جائز عنده ، إذ قال : "والصحيح أن وقوع كل واحد من هذه التوابع تبعاً للاسم قبله هو سبب لما يستحقه من الإعراب ، لكن من حيث أنه يهيئ الاسم لقبوله ، لا من حيث أنه فاعل له فيه ، وأيضاً العامل في المتبوع هو سبب لما يستحقه التابع من الإعراب . لكن من جهة كونه فاعلاً وبعد عمله في الأول وبشرط أن يكون هذا الثاني جارياً عليه . فقد عرفت أن كل واحد من السببين المذكورين هو علة لهذا النحو من الإعراب . أعني الذي على سبيل الاتباع ، لكن أحدهما علة فاعلة ، والآخر علة مهيئة وإذ قد اختلف الجهتان فكل واحد منهما له حظ في العمل . فقد وضح أن كل واحد من

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢١٥/١ . وقد عرف الشريف الجرجاني العامل المعنوي في كتابه التعريفات ص١٥٠ بقوله : "هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وإنما هو معنى يعرف بالقلب" . ونقل السيوطي في الأشباه والنظائر ٩٣/٢ ما نصه : "تبعية الصفة لموصوفها في الإعراب ثلاثة أقسام : ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير وهو كل معرب ليس له موضع من الإعراب يخالف لفظه ، وما يتبع الموصوف على محله لا غير وهو جميع المبنيات التي أوغلت في شبه الحرف كالإشارة وأمس والمركب من الأعداد وما لا ينصرف في الجر ، وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محله وهو أربعة أنواع : اسم لا ، والمنادى ، وما أضيف إليه المصدر واسم الفاعل" .

الشيخين قد أصاب في قوله أو كاد"[1] .

وذهبت طائفة ثالثة من النحاة – ذكرها الرضي (ت٦٨٨هـ) – إلى أن العامل عندهم هو عامل مقدر من لفظ الأول ، ومن جنس عامل الموصوف . وبه الوقف على الموصوف وابتداء الكلام ، ويكون التقدير عاملاً من لفظ عامل الموصوف ومن جنسه عمل في الصفة ، وتكون به جملة ثانية ، والجملة مستقلة ، فوجب أن يوقف ويبدأ بالصفة . ويقدر أيضاً عامل من لفظ عامل الموصوف وهكذا متى أولي العامل الصفة قُدِّر بينهما موصوف ، ومتى استقل العامل بموصوف قُدِّر مع الصفة عامل آخر . وهذا محال ، ولا يجوز الوقف على الموصوف دون الصفة[2] . وعليه ، فمن نظر إلى الشكل أخذ بالرأي الأول الذي طرحه سيبويه ومن تابعه ، ومن نظر إلى المعنى أخذ بالرأي الثاني الذي صرّح به الأخفش ومن تابعه .

---

(1) المستوفي في النحو – رسالة دكتوراه – ص٣٧٥ . وانظر أيضاً : نكت السيوطي ص٩٥٨ .

(2) شرح الرضي ط استانبول ٢٢/١ . وانظره مع تفصيلات الآراء الأخرى في اقتراح السيوطي . دائرة المعارف العثمانية . ط ثانية ص٧١ . همع الهوامع ١١٥/٢ ، حاشية الصبان ٥٩/٣ ؛ ابن الحاجب النحوي ص٢١٣ . وقال ابن السيد في الحلل ص١٠٦ : "النعت لا يقدر تقدير جملة أخرى ولا يقدر معه إعادة العامل" .

الموصوف النكرة :

الموصوف الذي وقعت صفته جملة وجب أن يكون نكرة كي يوافق الجملة التي تناسبه من حيث يصح تأويلها بالنكرة ، لأن النكرة لا تكون صفة للمعرفة لما بينهما من المخالفة ، وذلك لأنها تدل على العموم ، فهي كالجمع والمعرفة تدل على الاختصاص فهي كالواحد ، فكما لا يوصف الواحد بالجمع ولا الجمع بالواحد ، فكذلك لا توصف المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة بالمعرفة وأن أسباب التعريف التي لا تخلو معرفة منها معدومة فيها والأصل التنكير . والتعريف أمر حادث بعد الأصل، لأن الشيء يكون مجهولاً ثم يعرّف ، ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لأن ما يعرف لا يستفاد . قال سيبويه : "الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة"(1) وتابعه النحاة أن الجمل نكرات فتوصف كل واحدة منها الأسماء النكرات . قال ابن جني : "والمعرفة توصف بالمعرفة ، والنكرة توصف بالنكرة ، ولا توصف معرفة بنكرة ، ولا نكرة بمعرفة" (2) . لأن المعرفة اختصاص والنكرة شيوع ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، يستحيل الشيء الواحد أن يكون شائعاً مخصوصاً .

إلا أن ذلك يفترق عندهم في "أل الجنسية" الداخلة على الموصوف بالجملة ،

---

(1) الكتاب ٢٢٩/٢ . أيضاً ٣٦١/١ . المقتضب ٢٩٤/٤ . الأصول ٣٠/٢ .

(2) ابن جني ، اللمع في العربية ص٨٢ ، وانظر ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبية ٤١٦/٢ ، عبد القاهر الجرجاني المقتصد في شرح الإيضاح ٩٩٦/٢ - ٩٠٠ ، ابن السيد البطليوسي ، المسائل والأجوبة – رسالة دكتوراه – ص٣٠١ ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب بالجمل ص١١٣ ، أسرار العربية ص١١٥ ، المفصل ص٩٥٦ . لباب الإعراب ص٤٧٠ ، شرح الرضي ط الأستانة ٣٣٥/١ ، ابن هشام ، المغني ط مدني ٤٣١/٢ ، خالد الأزهري ، شرح التصريح ١١١/٢ ، الأشباه والنظائر ١٤٨/١ ، حاشية الصبان ٦٥/٣ .

وخرج الموصوف أنه منكر لفظاً ومعنى عند خلوه من "أل" وأن الموصوف منكر معنى لا لفظاً عند دخول "أل" عليه واعتبر نكرة لما في معناه من التنكير عند الجمهور ومنعه من التنكير بعضهم .

فهم بعد أن قرروا أن الجمل بعد النكرات المحضة صفات ، وبعد المعارف المحضة أحوال ، كانت "أل" الداخلة على الموصوف بالجملة عقبة أمامهم بدخول شيء من خصائص التعريف على الموصوف النكرة مما أكسبته شيئاً من التخصيص وتقليل الشيوع والإبهام "لأن اللام في أصل الوضع لواحد معين ، ثم قد تستعمل بلا إشارة إلى معين وذلك خلاف وضعه[1] " . أي : إن المعرف بلام الجنس لا يدل على تعيين الذات فكأنه لا تعريف فيه ، والتعريف غير مقصود قصده ، وإنما هو لفظي ، وإن الموصوف نكرة في المعنى .

ومن هنا خرج قوله تعالى ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾[2] ، إن المراد

---

[1] (اللام) الجنسية : هي لام الحقيقة ضمن فرد غير معين في جنسه . وإن لام التعريف : هي اللام التي تعين الفرد وتخصصه . يراجع : شرح المفصل ١٩/٩ ، ابن الحاجب ، الكافية ص٣٩ ؛ مجموعة المتون النحوية ص٣٩ ، الشريف الجرجاني ، الحاشية على مطول التفتازاني ص١٧٦ الفوائد ٨/٢ ، الختواني ، الحاشية على مقدمة الإعراب ص١٢٥ ، حسن جلبي الحاشية على المطول ص٢٣٢ ، عدنان محمد سلمان ، التوابع : في كتاب سيبويه — رسالة ماجستير — ص١٩ ؛ تمام حسان ، اللغة العربية ومعناها ومبناها ص٢١٢ ؛ عبد السلام هارون ، الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص٩٥ ، فاضل مصطفى الساقي ، أقسام الكلام العربي ص٦١ ، ورأي المرادي في الجني الداني ص٢١٧ ط الموصل ، إن : "الفرق بينهما أن المعرف بـ"أل" المذكورة "لام التعريف" موضوع للحقيقة بقيد حضورها في الذهن ، واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيد ، ولا إشكال في أن الحقيقة باعتبار حضورها في الذهن أخص من مطلق الحقيقة" .

[2] سورة الجمعة / من الآية ٥ .

بالحمار الجنس ، وذو التعريف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة ، فتحتمل جملة "يحمل أسفاراً" وجهين : أحدهما : الحالية ، لأن (الحمار) بلفظ المعرفة . والثاني: الصفة ، لأنه كالنكرة في المعنى . وذلك أن المعرف بـ"أل" الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة . ونقل عن أبي حيان الأندلسي : "ولا ينعت بالجملة المعرف بأل الجنسية خلافاً لمن أجاز ذلك"[1] . فمن نظر إلى المعنى فإن المراد به الجنس لا حمار بعينه ، وما بينهما من فرق في العموم والخصوص[2] .

أما قوله تعالى ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[3] فإن جملة "نسلخ" تصلح عندهم أن تكون صفة ، وأن تكون حالاً . ومما جاء في الشعر قول الشاعر[4] :

ولقد أمر على اللئيم يسبّني ... فمضيتُ ثمّتَ قلتُ لا يَعنيني

فإن جملة "يَسبّني" تصلح أن تكون صفة ، كما تصلح أن تكون حالاً وقد رجح

---

(1) شرح التصريح ١١١/٢ . انظر أيضاً : المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية – رسالة دكتوراه – ص١٩٢ .

(2) أبو جعفر النحاس ، إعراب القرآن ٤٣٧/٣ ، لباب الإعراب ص٤٧١ ، أوضح المسالك ص١٩٦ ، ابن هشام – شرح شذور الذهب ص١٣ . الإعراب عن قواعد الإعراب ص٥٠ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ط المدني ٤٣١/٢ ابن عقيل ، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١٩٥/٢ ، ابو النجا ، الحاشية على شرح الأزهري للأجرومية ص٦٥ ، حسن العطار ، الحاشية على شرح الأزهرية ص١٦٣ ، الكنغراوي ، الموفي في النحو الكوفي ص١٧٠ .

(3) سورة يس / من الآية ٣٧ .

(4) انظر : الكتاب ٢٤/٣ ، الأصمعي ، الأصمعيات / رقم ٣٨ ، شرح شذور الذهب ص١٣ ، حاشية الجرجاني ص١٧٦ ، شرح التصريح ١١١/٢ ، عبد القادر البغدادي ، خزانة الأدب ١٧٣/١ ، حاشية حسن جلبي ص٢٣٢ ، العلامة البناني ، تجريد العلامة البناني على مختصر العلامة التفتازاني على تلخيص المفتاح ص٢٣٢ ، الشنقيطي ، الدرر اللوامع ٤/١ ، عبد السلام هارون ، معجم شواهد العربية ص٤١١ ، المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية – رسالة دكتوراه – ص٢١٩ .

جمهور النحاة الصفة فيها لنظرهم إلى المعنى .

ونرى أن الوقوف على حقيقة "أل" يفيد في معرفة هذه التفرقة والتمييز[1] . وذلك لأن لام الجنس هي لام الحقيقة في ضمن فرد غير معيَن في جنسه ، وإن اللام التي تفيد التعريف هي لامٌ تُعين الذات وتخصصها . فما يفرّق بينهما هو أن تكون اللام مقصودة لتعريف الذات وتعيينه ، أو غير مقصودة في تعريف واشارة إلى معين، فمن أخذ بالصفة فلإجراء المعرّف بلام الجنس مجرى النكرة إذ لا توقيت فيه ، ومن راعى جانب التعريف اللفظي جعل الجملة حالاً لازمة ، وهي مقاربة للصفة . وذلك لأن الصفة لازمة للاسم ، اوالحال إنما هي صفة للاسم في حيّز وجود الفعل .

---

(1) حقيقة "أل" تخرج إلى جنسية وعهدية ، فالجنسية هي التي لم يتقدم للاسم الداخلة عليه لفظ ولا هو حاضر مبصر ولا حاضر معلوم . والعهدية وهي أن يتقدم ذكر نكرة فيعاد ذكرها بالألف واللام ، وفي التنزيل ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ .

انظر تفصيله في : "أل" التعريف في اللغة العربية – دراسة مقارنة" ، بحث للدكتور هادي نهر ، نشر في مجلة آداب المستنصرية – العدد الأول – ص٢٥١ وما بعدها .

الجملة الخبرية :

إن الجملة الخبرية لا تكون إلا نكرة ، ولهذا تقع صفة لموصوف نكرة ، لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب ، ليست لمشاركة في اسمه أو الإعلام بحصول المعنى .

والجملة الإنشائية لا تكون خبراً محضاً يُراد به الصدق والكذب ، ولا يكون فيها وضوح وبيان كما هو مطلوب من جملة الصفة . قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: "قال الشيخ أبو علي : والنكرات توصف بالجمل التي ذكرتُ أنها تكون أخبار للمبتدأ وصله للذي ، ولم يقل : تكون أخباراً للمبتدأ فقط ، ليعلمك أن ذلك ينبغي أن يكون مما يدخله الصدق والكذب ، ولا يجوز أن يكون أمراً ونهياً أو استفهاماً أو ما جرى ذلك المجرى ما لا يكون خبراً محضاً[1] " . فبين الجملة الخبرية والإنشائية من التعارض والمنافاة ما يمتنع أن تكون الجملة الوصفية جملة إنشائية ، لأن الخبرية لا تكون إلا نكرة فلا يستقيم الوصف بغيرها ولأنها حكم ، والأحكام نكرات ، وإن الحكم بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب، إذ لو كان معلوماً لوقع الكلام لغواً .

والجمل الإنشائية ليست بأحوال ثابتة للموصوف يختص بها ، فلا ثبوت لها

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح ٩١١/٢ ، ويراجع أيضاً : شرح المقدمة المحسبة ٤١٧/٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص٢٥٦ ، المفضل ص٩٥٦ شرح المفصل ٥٣/٣ ، المقرب ٢١٩/١ ، شرح جمل الزجاجي ١٩٣/١ ، لباب الإعراب ص٤٧٠ ، المغني ط مدني ٢٤٦/١ ، الفوائد الضيائية ٣٦/٢ ، الأشباه والنظائر ٢٤٤/٢ ، النكت ص٩٦٨ ، التوابع في كتاب سيبويه ص٢٥٦ ، الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص٩٨ .

في نفسها ، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه ، إنما هي طلب واستعلام لا اختصاص لها بشخص دون آخر[1] ، ولأن في الجملة الخبرية حكمها معلوماً حصوله للمخاطب وإثبات معنى للموصوف ، فإذا كان كذلك يكون موضحاً ومخصصاً له عن غيره ، والإنشائية لم يكن فيها فعل واقع ولا معنى ثابت حتى يكون للموصوف موضحاً ومخصصاً عن غيره .

وقد خرج ما ورد في ظاهره جملة إنشائية – طلبية أو استفهامية أو أمرية – إلى أن الجملة الإنشائية هي معمول لعامل محذوف ، وهذا العامل المحذوف هو الأصل الواقع صفة ، فظهر أن الجملة الإنشائية لا تقع صفة إلا بتأويل وتقدير بعيد يخرجها عن الحقيقة التي تؤديها الجملة ، ومن ذلك قول الشاعر[2] :

بتنا بحسان ومعزاه يئط ... مازلتُ أسعى بينهم وألتبط

حتى إذا جن الظلام واختلط ... جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط ؟

والشاهد فيه "هل رأيت الذئب قط؟" وهو في ظاهره صفة لـ"مذق" وهي جملة طلبية ، ولكن الأمر ليس على ظاهره ، بل إنه معمول لقول مضمر هو صفة لمذق ، كأنه قال : جاؤوا بمذق مقول منه ، أو قال من رآه هذا القول ، أو كأنه قال : جاؤوا بمذق مثل لون الذئب ثم استفهم فقال : هل رأيت الذئب قط ؟ أو كأنه قال : بمذق

---

[1] العلة في امتناع الإنشائية أن تكون صفة لأنها لا تتضمن تصوير قضية ، أي : ليس فيها قضية خارج الذهن قائمة فتنقل صورتها ، وإنما يطلب بها إنشاء قضية استفهاماً أو طلباً أو نهياً .

[2] نسب الشاهد للعجاج وقيل لرؤبة وقيل لغيره ، ولم يعرف قائله الأصلي .

أغبر ، أو بمذق تقول فيه إذا رأيته : هل رأيت الذئب قط ؟[1] .

وقد يظن أن الوصف بالأمر وما أشبهه جائز ، لأن ذلك قد يكون في خبر المبتدأ نحو : زيد أضربه ، وعمرو لا تكرمه ، وزيد هل ضربتَه ؟ ، وإنما جاز ذلك في خبر المبتدأ ، أن معنى : زيد اضْربه ، واضرِب زيداً ، واحد ، فلما صحّت الفائدة جاز أن يكون الخبر أمراً في لفظه ، وإن كان زيد في المعنى مفعولاً .

فالجملة الإنشائية لا يوصف بها ، لأنها ليس لها معنى محصل يمكن أن يوصف به لعدم دلالتها على معنى الوصف .

---

(1) ابن جني في المحتسب ١٦٥/٢ ، المقتصد ٩١٢/٢ ، ابن الشجري في الأمالي الشجرية ١٤٩/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١١٥/١ ، المفصل ص٥٦ شرح المفصل ٥٣/٣ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص٥٧ ، المقرب ٢١٩/١ ، شرح جمل الزجاجي ١٩٣/١ ، لباب الإعراب ص٤٧٠ ، شرح الرضي ط المحققة ٣٠٨/١ ، المغني ط مدني ٢٤٦/١ ، ٥٨٥/٢ ، أوضح المسالك ص١٩٦ ، شرح ابن عقيل ١٩٨/٢ ، الفوائد الضيائية ٣٦/٢ ، شرح التصريح ١١٢/٢ ، الهمع ١١٧/٢ ، المطالع السعيدة في شرح الفريدة ٢١٤/٢ الأشموني ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣٠٦/٤ ، الخزانة ٢٧٥/١ ، ٢٩٣/٢ ، ٢٠٣/٣ ، الدرر اللوامع ١٤٨/٢ ، إبراهيم السامرائي ، النحو العربي نقد وبناء ص١١٠ .

الضمير الرابط :

الجملة الوصفية بحاجة إلى ضمير يربطها بالموصوف ، كما في جملة الصلة وجملة الخبر في احتياج كل منهما للعائد الذي يعود إلى الموصول أو المبتدأ ، لأن الجملة في الأصل مستقلة بذاتها لا تعلّق لها بالموصوف فإذا قُصِدَ جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر ليتم الكلام .

وتلك الرابطة هي الضمير ، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض في الجملة الوصفية ليحصل بها تخصيص الموصوف أو توضيحه ، وإليه أشار سيبويه وتبعه النحاة ، إذ قال : "وإذا كان الفعل في موضع الصفة فهو كذلك وذلك قولك : أزيدٌ أنت رجل تضربه ، ولكل يوم ثوبٌ تلبسه ، فإذا كان وصفاً فأحسنهُ أن يكون فيه الهاء ، لأنه ليس بموضع إعمال، ولكنه يجوز فيه كما جاء في الوصل ، لأنه في موضع ما يكون من الاسم"[1] .

فإذا وقعت الجملة صفة فلابد لها من ضمير عائد يربطها بالاسم الموصوف قال الفارسي : "والدليل على احتمال الصفة ضمير موصوفاتها توكيدك إياه وعطفكَ عليه، وإبدالك منه ، وتبيينُك عنه بالضمير المنفصل إذا جرى على غير من هو له"[2] .

نحو: جاء رجل شجاع هو وأبوه ، ونحو : زيد عمرو ضاربه هو .

والضمير الموضوع للربط دليل قوي يدل على اتصال جملة الصفة بالموصوف ،

---

(1) الكتاب ١٢٨/١ ، ينظر أيضاً ٨٧/١ منه .

(2) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٤٥ ، وانظر أيضاً : المقتصد ٩١١/٢ ، شرح جمل الزجاجي ١٩٤/١ ، ابن مالك : تسهيل الفوائد ص١٦٧ ، شرح الرضي ط محققه ٢٣٨/١ ، المغني ط الحلبي ١٠٨/٢ ، أوضح المسالك ص١٩٦ ، شرح اللمحة البدرية ٣٧٠/١ ، الفوائد الضيائية ٣٦/٢ ، المطالع السعيدة ٢١٣/١ ، حاشية السجاعي ص٥٥ ، حاشية الصبان ٦٥/٣ ، وذكر السيوطي في النكت ص٣٣١ : "لفظ العائد يختص بالضمير" .

واقتصر فيها على الضمير لأن الموصوف لا يستلزم الصفة صناعة ، فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتباطها به ، وذلك لأن الإخبار بجملة الصفة ليس بجزء من الجملة ، ولكنه زيادة في الأخبار خرجت للتخصيص أو التوضيح ، فإذا خلت الجملة من الضمير الرابط أصبحت أجنبية من الموصوف .

وجوز حذف الضمير العائد من الجملة الوصفية ، كما جوز حذف العائد من الجملة الموصولة ، لأن الصفة مع الموصوف كالصلة مع الموصول ، وبما أن الحذف في الصلة قد حسن ، فضارعها الوصف ، وذلك إذا قامت قرينة أخرى تفيد ما يفيده الضمير الرابط أو تدل عليه ، جاز حذفه . ومن الحذف في الصلة على سبيل المثال قوله تعالى ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً ﴾[1] أي : بعثه .

وجاء حذف ضمير الرفع العائد في قول ثابت قطنة[2] :

إن يقتلوكَ فإن قَتْلَكَ لم يكن ... عاراً عليك ورُبَّ قَتلٍ عارُ

تقديره : وربَّ قتلٍ هو عار . وقول الحارث بن كلدة[3] :

فما أدري أغيرهم تناءٍ ... وطول الدهر أم مال أصابوا

---

(1) سورة الفرقان / من الآية ٤١ .

(2) انظره : المبرد المقتضب ٦٦/٣ ، الأمالي الشجرية ٣٠١/٢ ، المقرب ٢١٩/١ شرح الرضي ط استانة ٣٦٧/٢ . أما الكوفيون فـ (رب) عندهم اسم مضاف وهو مبتدأ و(عار) خبر فلا تقدير له .

(3) ينظر مع الأمثلة الآتية بعده في الكتاب ١٣٠/١ ، أيضاً ٨٧/١ ، ٨٨ ، البغداديات ص٢٥٩ ، الأمالي الشجرية ٥/١ ، ٧٨ ، ٣٢٦ الرد على النحاة ص١٤٠ ، شرح المفصل ٨٩/٦ ، شرح جمل الزجاجي ١٩٤/١ ، التسهيل ص١٦٧ ، المغني ط الحلبي ١٠٨/٢ ، شرح ابن عقيل ١٩٨/٢ ، شرح التصريح ١١٢/٢ ، المطالع السعيدة ٢٦٣/٢ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ص٤٤ ، ص٨٩ ، عباس حسن ، النحو الوافي ٤٧٢/٣ ، وكذلك انظر : الجملة العربية في ديوان جرير – عبد الجليل عبيد العاني – رسالة دكتوراه – ص٢٨٣ .

وتقديره : أم مال أصابوه ، وسهل الحذف لأن الضمير مفهوم من الكلام ، وإن العامل فيه فعل ولأن الفعل مع الموصوف كالصلة مع الموصول ، وجاء الحذف ، والضمير مقدر منصوب في قول جرير :

حميتَ حِمى تهامَةَ بعد نجدٍ ... وما شيءٌ حميتَ بمُستباحِ

وتقديره : وما شيء حميته بمستباح . وجاء الحذف ، والضمير مقدر مخفوض في قوله تعالى ﴿ وَٱتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[1] ، وتقديره : "لا تجزى فيه" ، حذف الجار والمجرور . وقول عروة بن أذينة[2] :

لهم مجلسٌ يهجرون التُقى ... وينتجثون القبيحَ انتجاثا

لم يذكر العائد ، وتقديره : يهجرون التقى فيه ، وينتجثون القبيح فيه[3] .

وقد يكون للضمير الرابط بدل ، وذلك إذا فهم من الكلام ، وكان معروفاً بقرينة من المعنى ، ولا لبس في حذفه ، ومنه قول الشنفرى الأزدي[4] :

كأن حفيفَ النبل من فوق عجسِها ... عوازبُ نحلٍ أخطأ الغارَ مطنفُ

وتقدير الكلام : أخطأ الغار مطنفها ، أي : دليلها ، وإن "أل" عوض وبدل عن المضاف إليه ، وأصل الكلام : أخطأ غارها مطنف . فـ"أل" بدل من الضمير أي حذف الضمير وعوض عنه بـ"أل" .

---

[1] سورة البقرة / من الآية ٤٨ .

[2] شعر عروة بن أذينة ٢٦/١١ ، ضياء عبد الرضا حمودي : الجملة العربية في شعر عروة بن أذينة ، رسالة ماجستير ، ص٢٩٨ .

[3] ذكر السيوطي في النكت ص٣٣٣ : "إنه لا يحذف إلا في صورة واحدة وهي أن يجر بحرف ولا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر ، واختار في التسهيل جواز حذفه أن علم ونصب بفعل أو صفة أو جر بحرف تبعيض أو ظرفية ، أو بمسبوق مماثل لفظاً ومعمولاً ، أو إضافة اسم فاعل" .

[4] شرح الأشموني ٦٣/٣ .

وجاز حذف الضمير الرابط أيضاً ، إذا عطف على الجملة الوصفية ما يصلح أن يكون صفة ، مع اشتماله على الضمير الرابط نحو : الكسول إنسان يضيع الوقت فلا يأسف عليه ، ومررت برجل تقصف الرعود ويرتجف .

والأصل في الضمير العائد أن يطابق موصوفه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث حيث جوز في مطابقته للموصوف ، إذا كان الموصوف خبراً أو كالخبر لمخاطب أو متكلم ، جاز فيه مطابقته للموصوف أو صاحب الخبر ، كما جاء في قوله تعالى ﴿ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾[1] ، وقوله تعالى ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾[2] ، الجملة الفعلية "تجهلون" في الآيتين ، صفة لقوم ، والموصوف لفظه لفظ الغائب ، وذكر ابن الشجري أن قياسه "يجهلون" بالياء بدلاً من التاء قال : "وكان قياسه (يجهلون) ، بالياء لأنه وصف لقوم ، لوقوعه خبراً عن ضمير المخاطبين"[3] . وقوله تعالى ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾[4] ، ذكر الزمخشري تعليل مراعاة الضمير العائد لصاحب الخبر ، قال : "اجتمعت الغيبية والمخاطبة فغلبت المخاطبة ، لأنها أقوى وأرسخ أصلاً من الغيبية"[5] فهذه المراعاة في مطابقة الضمير العائد للموصوف أو صاحب الخبر ، هي التي جوزها النحاة ، إذا كان الموصوف خبراً ، أو كالخبر لمخاطب أو متكلم وهي مراعاة معنوية كما هو مفهوم منها .

---

[1] سورة الأعراف / من الآية ١٣٨ .

[2] سورة النمل / من الآية ٥٥ .

[3] الأمالي الشجرية ٢٧/١ ، انظر أيضاً : المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري ص٩٢ ، ضرائر الألوسي ص١٣٠ .

[4] سورة النمل / من الآية ٤٧ .

[5] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٣٧٤/٣ . وانظر أيضاً : بدائع الفوائد ٢١٧/١ ، وضرائر الألوسي ص٨٨-٩٩ .

واو اللصوق :

يدخل "الواو" بين الموصوف وجملة الصفة ، وكان قياسه ألا يتوسط بينهما ، وعند توسطه فهو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف . وما يُراد باللصوق هو الثبوتُ المعنوي لا اللفظي وذلك أن الصفة التصقت بموصوفها وثبتت له ثبوتاً لازماً ومؤكداً ، وإلا فقد حصل الفصل بين الصفة والموصوف . وقد منع جماعة من النحاة دخول الواو على جملة الصفة وذهبوا إلى زيادتها ، وقيل إنها تدل على التمام وانقطاع الكلام ، وقيل إنها استئنافية وما بعدها مستأنف ، أو أنها حالية أو عاطفة ، أو أنها تفيد التقسيم[1] .

وأول من أثبتها الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، وتابعه عدد من النحاة . والحامل له على ذلك أنه لما نظر إلى قاعدة الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات ، رأى أن هذه الجمل النكرات صفات وقد وجد رابط زائد على الرابط الأصلي الذي هو الضمير ، فليكن ذلك الرابط الزائد "الواو" لتأكيد لصوق جملة الصفة بالموصوف .

وقد وجه الزمخشري الإعراب في قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾[2] قال[3] : "الجملة واقعة صفة لقرية ، والقياس ألا يتوسط

---

[1] إعراب القرآن للنحاس ٢٧١/٢ ، المستوفي في النحو ص ٣٨٤ ، حسن بن قاسم المرادي – الجني الداني في حروف المعاني ط مؤسسة دار الكتب / جامعة الموصل ، ص١٩٦ . المغني ط مدني ٣٦٤/٢ ، حاشية الجرجاني ص٢٧٢ ، الهمع ١٣٠/٢ ، الصبان ٦٦/٣ ، النحو الوافي ٤٧٩/٣ .

[2] سورة الحجر / من الآية ٤ .

[3] الكشاف ٥٧٠/٢ ، وانظر ٣٣٨/٣–٣٣٩ ، وتجده في : العكبري ، إملاء ما من به الرحمن ١٠٠/٢ ، أبو حيان الأندلسي – البحر المحيط ٤٤٥/٥ ، الفوائد الضيائية ٤٦/٢ .

الواو بينهما ، كما في قوله تعالى ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[1] إنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة ، كما يقال في الحال : جاءني زيد عليه ثوب ، وجاءني وعليه ثوب" . ذكر القياس فيها ألا يتوسط الواو ، ولكن عند توسطه لا مانع عنده أن يفيد توكيد اللصوق ، وقارنه بالواو في الجملة الحالية في جواز حذفه أو إثباته .

وحمل قوله تعالى ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[2] وقوله تعالى ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾[3] ، على أن زيادة "الواو" قبل الجملة الإسمية الواقعة صفة لتقوي دلالتها على الوصف ، وتزيد التصاقها بالموصوف.

ومن الشعر ما جاء في قول الشاعر[4] :

مضى زمن والناس يستشفعون بي ... فهل لي ، إلى ليلى الغداة شفيع ؟

وقول عروة بن الورد[5] :

---

(1) سورة الشعراء / من الآية ٢٠٨ .

(2) سورة البقرة / من الآية ٢١٦ .

(3) سورة البقرة / من الآية ٢٥٩ .

(4) نسب الشاهد لقيس بن الملوح "ومجنون ليلى" في ديوانه ص١٩٢ ، ونسب لقيس بن ذريح وهو في شعره ص١١٤ وفيه لبنى بدل ليلى ، ونسب إلى غيرهما . انظر أيضاً : البكري : أبو عبيد عبد الله عبد العزيز : سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ، تحقيق : الميمني . مطبعة لجنة التأليف والترجمة – القاهرة ١٩٣٦ ص١٣٢-١٣٣ ، والمسائل السفرية في النحو لابن هشام . تحقيق د. حاتم الضامن . مجلة المورد م٩ عدد ٣ لسنة ١٩٨٠ ص١٢١.

(5) الديوان ، ص٥٩ .

فيا للناس كيف غلبت نفسي ... على شيء ويكرهُه ضميري

فمجيء "الواو" لإفادة الثبوت وتقوية دلالة الجملة على الوصفية .

وإن ما يفهم من كلام ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في ألفيته قوله : "فأعطيت ما أعطيته خبراً" ، أي : أنها لا تقترن بـ"الواو" ، بخلاف الجملة الحالية ، فلذلك لم يقل ما أعطيته حالاً . وذهب معه ابن هشام (ت٧٦١هـ) إلى منع اقتران الجملة الوصفية أو جملة الخبر بـ"الواو"[1] .

إنه قد ورد مجيء "الواو" في خبر باب "كان" كقول الفند الزماني :

فلما صرّح الشرُّ ... فأضحى وهو عريانُ

وقول الآخر :

ما كان من بشر إلا وميتته ... محتومة لكن الآجال تختلف

وخبر ما الواقع بعد إلا كقولهم : ما أحد إلا وله نفس أمارة . وقد خرجها النحاة الذين منعوا اقتران الجملة بـ"الواو" بأنها على خلاف الأصل تشبيهاً بالحال[2] .

وفي تقديري ، أن زيادة "الواو" إضافة إلى الضمير الرابط في الجملة الوصفية ، لإفادة الربط ، كما عهد بالواو في الحال ، لأن من معانيها الجمع ، والجمع من

---

(1) المغني ط الحلبي مع حاشية الأمير ٣٧/٢ ، ٧٤ ، ١٧٩ ، الإعراب عن قواعد الإعراب ص٩٥ ، المسائل السفرية في النحو ص١٢١ شرح التصريح ٣٧٧/١ ، حاشية الشنواني ص١٢١ ، الصبان ٦٦/٣ ، حاشية الدسوقي ٢٦/٢.

(2) انظر : أبو عبادة البحتري : الحماسة . ضبطه وعلق حواشيه كمال مصطفى . الطبعة الرحمانية بمصر . الطبعة الأولى ١٩٢٩م ص٧٤ ، المقتضب ٨٠/٢ ، اللباب للعكبري ص٣٦٥ ، مطول التفتازاني مع حاشية الجرجاني ص٢٧٢ ، الهمع ١١٦/١ ، وشرح شواهد المغني السيوطي ص٩٤٤ .

ناحية الضم واللصوق ، فقد أفادت زيادة اللصوق وتأكيده ، والدلالة على أن اتصافه بها أمر مستقر وثابت ، وإليها أشار عبد الحفيظ بن الحسن في منظومته[1] :

كما أتت في جملة قد وُصفتْ وعلّة الإتيان وصفٌ قد ثبت

وعلى هذا فليست الواو أجنبية بين الموصوف وصفته ، خلافاً لمن منع الوصفية في الجملة .

[1] حاشية فتح الصمد على شرح السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب ٢/٢١ .

النداء والصفة :

مذاهب النحاة في وصف الاسم النكرة الذي لحقه التنوين ، وهو منادى وما بعده جملة وقعت صفة لكثيرة وقد خرجه بعضهم على جواز نداء النكرة غير المقبل عليها ووصفها بالجملة ، وقيل : النداء فيها ضرورة ، وفريق منع نداء النكرة مطلقاً، وآخر منعها إذا لم تكن مقصودة ، وطائفة ذهبت إلى حاليتها ، وذلك على وفق التفصيل الآتي :

يُفهمُ من سيبويه ومن تابعه ، جواز وصف النكرة غير المقصودة التي دخل عليها النداء ، فقد نقل عن الخليل قوله : "إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة لأن التنوين لحقها فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نُصِبَ ورُدّ إلى الأصل[1]" . وحكى عن يونس أنه سمع من العرب من يقول : يا فاسقُ الخبيثُ مما يقوّي أنه معرفة ترك التنوين فيه . وحملها الزجاجي (ت٣٣٧هـ) على الضرورة قال: "فإذا أمكن حملها على الضرورة فلا حجّة فيها وذلك على من أنكر نداء النكرة غير المقبل عليها ، وأنه لا يتصور نداء إلا مع إقبال ، وتأول ذلك التنكير بالضرورة، ومنع النداء إذا لم يكن المنادى خلفاً من موصوفه بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها وخلفته"[2]

وعن ابن السيد عند حديثه عن المنادى المخصص ، أن الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة ، مع أن الموصوف معرفة محضة لأنه

---

(1) الكتاب ١٩٩/٢ ، وانظر : المقتضب ٢٠٣/٤ .

(2) شرح جمل الزجاجي ٨٣/٢-٨٥ ، وانظر : همع الهوامع ١٧٣/١ ، الخزانة ٣١٣/١ .

منادى معيّن مقصود ، وذكر وجوب النصب وإن كان منكراً ، لأن الموصوف محتاج إلى الصفة ليتم معناه ويخصصه ، فأشبه المنادى المضاف الذي لا يتم إلا بالمضاف إليه فانتصب كانتصابه ، وصار بمنزلة الشبيه بالمضاف[1] .

وجعل ابن مالك (ت٦٧١هـ) الجملة في "يا عظيماً يرجى لكل عظيم" صفة للاسم المنصوب ، قال : "وليس المبني للنداء ممنوع النعت خلافاً للأصمعي" وهذه إشارة إلى أن الأصمعي منع وصف المنادى النكرة ، والمازني بلا قصد ، وحكي عن الفراء ، أن العرب تؤثر النصب على الضم ، وفصل فيها ، فأوجب النصب إذا كان العائد ضمير غيبة نحو : يا رجلاً ضرب زيداً ، والرفع إذا كان ضمير خطاب نحو : يا رجلُ ضَربتَ زيداً[2] .

وقدر الرضيّ (ت٦٨٨هـ) أنه كان موصوفاً قبل النداء والجملة صفة ، قال : "كره وصفُ الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة ، فالوجه ألا يوصف إلا بالنكرة على تقدير أنه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء"[3] .

ومنع ابن هشام (ت٧٦١هـ) ومن تابعه ، أن تكون الجملة صفة لما قبلها ، وجعلها في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف ، وهو المخاطب بالنداء ، وعامل الحال هو عامل صاحبها ، والمنادى منصوب كما في : يا طالعاً جبلاً ، فهو من الشبيه بالمضاف ، وهذا القول عنده رد على من قال بالوصف . ولعل ما قاله في اعتبار قاعدة المطابقة ، لأن الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات ، فلا يجوز

---

[1] المسائل والأجوبة – رسالة دكتوراه – ص٦١–٦٤ . وانظر : الأشباه والنظائر ٢٤٤/٣ .

[2] تسهيل الفوائد ص١٨٠ . وانظر : شرح التصريح ١٦٨/٢ ، الهمع ١٧٢/١–١٧٣ الصبان والأشموني ١٤١/٣ .

[3] شرح الرضي ط أستانة ١٤٥/١ ، الطبعة المحققة ٣٥٦/١ .

تخالفهما في الإعراب ، وقد نص عليه وجعله قياساً[1] .

واختلف في الجملة التي وقعت صفة ، أهي للموصوف قبل النداء ، أم هي للاسم المنادى المقصود الذي ينبغي أن يبقى على الضم على ما يجري عليه المخصوص بالنداء ؟

ومعنى ذلك : هل النداء دخل على الاسم المنادى أو على الاسم وصفته جميعاً ؟

مذهب بعضهم أن الوصف قد حصل بعد النداء . ومذهب آخرين تأويلها بالحال والاستفهام والاختصاص والتعجب والمدح والذم وغير ذلك . فيجب النصب في حال ورود النداء على الموصوف وصفته ، لأنه حينئذ شبيه بالمضاف ، ويجب البناء على الضم في نداء الاسم قبل وصفه .

ورأينا أن النداء ليس بقوة المعرفة الحقيقية ، فهو حالة طارئة دخلت على الاسم الموصوف وصفته جميعاً ، ولا يمكن فصل الصفة عن موصوفها لحاجة الموصوف النكرة إليها ، ليحصل بها التخصيص ، وكما جاز النداء في : يا رجلاً عاقلاً ، ويا فاسقُ الخبيثُ ، جاز قياساً : يا عظيماً يرجى لكل عظيم ، ويا عظيماً عند الناس أو في الناس ، وفاقاً لما كان عليه المفرد .

وقد جاء الوصف في قول ذي الرمّة[2] :

أداراً بحزوى هجتِ للعين عَبرةً ... فماءُ الهوى يرفض أو يترقرقُ

---

[1] المغني / الحلبي ٧٢/٢ . وانظر : شرح التصريح ١٦٨/٢ ، الهمع ٥٥/١ ، الشنواني ص١٢٠ ، الصبان ١٤١/٣ ، أبو النجا ص٩٠-٩١ ، العطار ص١٤٦ ، الدسوقي ٨٣/٢ .

[2] الديوان ص٥٨ ، الكتاب ١٩٩/٢ . المقتضب ٢٠٣/٤ ، المسائل والأجوبة ، ٦١-٦٥ ، شرح جمل الزجاجي ٨٣/٢ ، شرح الرضي ط أستانة (١٢٩٢هـ) ١٤٥/١ ، الخزانة ٣١١/١ ، الصبان مع الأشموني ١٤١/٣ .

فالمقصود بالنداء "دارا" وهو منادى منكور وصف يشبه الجملة "بحزوى" ، علل سيبويه والمبرّد : أن نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف، وقد أضاف ابن السيد بعد أن ذكر رأي سيبويه أن جملة "هجتِ" صفة ثانية للمنادى أو هي خبر مبتدأ محذوف ، وفسّر ابن عصفور : أنه لا يريد داراً معينة من ديار حُزوى ، بل مأوى من ديار حُزوى هاج عبرته ، أي دارٍ كانت .

وذكر الرضي : أنه مضارعٌ للمضاف سواء جعلته علماً أم لا ، وإذا لم تجعله علماً ، جاز أن يتعرف بالقصد كما في "يا رجل" . وألا يتعرّف لعدم القصد كما في "يا رجلاً" . فجرى لفظه على التنكير وإن كان مقصوداً بالنداء معرفة في التحصيل . وما نقل إلى النداء موصوفاً ، جرى عليه لفظ المنادى المنكور وإن كان في المعنى معرفة .

وقول الأحوص :

ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

وقعت شبه الجملة "من ذات عرق" صفة لنخلة ، والموصوف سبقه النداء . فذهب جماعة في تخريجها على أن نخلة معلومة عند الشاعر مجهولة عند المخاطب، فهي نكرة ، وأن النخلة التي كنّى بها الشاعر لا تخص نخلة دون أخرى ، لأن الاسم يكون معرفة إذا كان معلوماً عند المخاطب . كما هو عند المتكلم وذهب فريق إلى أن الاسم كان موصوفاً قبل النداء ، وكره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة ، فالوجه ألا يوصف إلا بالنكرة ، وأن المنادى صار شبيهاً بالمضاف[1] .

---

[1] الخصائص ط محققة ٣٨٦/٢ ، شرح جمل الزجاجي ٨٤/٢ ، شرح الرضي ط أستانة ١٤٥/١ ، شرح اللمحة البدرية ١٠٠/٢ همع الهوامع ١٧٣/١ ، شرح الشواهد المغني للسيوطي ص٧٧٧ ، الخزانة ٣١٢/١ ، الدرر ١٤٨/١ .

وقول توبة بن الحمير :

لعلَّك يا تيساً نزا في مريرةٍ معذّبُ ليلى أن تراني أزورها

قيل فيه أن التنوين في "تيساً" ضرورة شعرية في نداء النكرة المقصودة لأنه يريد شخصاً بعينه ، ويُردُّ إلى الأصل إن زالت هذه الضرورة . وقيل : إنه نكرة وإن كان معلوماً عند المتكلم ، فهو مجهول عند المخاطب . ومنهم من اعتبره نكرة لفظاً لأنه طال بما بعده من الصفة ، وهي الجملة الفعلية "نزا"[1] .

وقول جرير :

أعبداً حلَّ في شعب غريباً ألوماً لا أبالك واغترابا

جوز سيبويه في "أعبداً" النداء والاستفهام ، فيكون "عبداً" منادى نكرة ، أو يكون منصوباً على الحال ، قال : "وأما عبداً فيكون على ضربين : إن شئت على النداء ، وإن شئت على قوله : أتفتخر عبداً . ثم حذف الفعل"[2] فالهمزة عند الاستفهام . وجملة حل ، وغريباً أحوال من الضمير في الفعل . أو تكون جملة حل عنده صفة للمنادى قبل النداء وغريباً حال من ضمير حل أو صفة أخرى له .

وقول الصلتان العبدي :

أيا شاعراً لا شاعر اليوم مثله جريرٌ ولكن في كُليبٍ تواضعُ

فخرّجه سيبويه على كون المنادى محذوفاً ، وشاعر منصوباً على الإغراء ، قال "وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصلتان العبدي ، فزعما أنه غير

---

(1) الكتاب ٢/٢٠٠ ، المقتضب ٢٠٣/٤ ، شرح جمل الزجاجي ٨٣/٢ .

(2) الكتاب ٣٣٩/١ ، وانظر : شرح الرضي ط أستانة ١٤٥/١ ، الخزانة ٣٠٨/١ .

منادى وإنما انتصب على إضمار كأنه قال : يا قائلَ الشعر شاعراً ، وفيه معنى حسبك به شاعراً[1]" . أو قد يكون التخريج عنده على الاختصاص والتعجب والمنادى محذوف تقديره : يا هؤلاء ، أو يا قوم ، حسبكم به شاعراً أو يا قائل الشعر عليك شاعراً .

وقيل "يا شاعراً" نصب بالنداء وفيه معنى التعجب ، والعرب تنادي بالمدح والذم وتنصب بالنداء ، فيقولون : يا رجلاً لم أر مثله ، وكذا يا طيبك من ليلة وكذا يا شاعراً ، فسيبويه ومن تابعه قالوا بأن الوصف قد حصل بعد النداء ، وجعل المنادى محذوفاً ، وشاعراً منصوباً بفعل محذوف . وقيل أن الجملة من وصف المنادى لا من نداء الموصوف .

فهذه التخريجات ، وما ذهب إليه النحاة في علة وصف المعرفة بالجملة ، هي في نظرنا شبيهة بـ"أل" الجنسية ، إذا ما اعتبرنا أن النداء طارئ على الجملة الوصفية ، فيفتقر في المعرفة الطارئة ما لا يفتقر في المعرفة الأصلية ، وان هذا التركيب في حد ذاته يجوز فيه ما لا يجوز في غيره .

---

[1] الكتاب ٢٣٧/٢ ، وانظر : المقتضب ٢١٥/٤ ؛ شرح جمل الزجاجي ٨٥/٢ ، شرح الرضي أستانة ١٤٥/١ ، ط محققة ٣٥٥/١ . الخزانة ٣٠٤/١ ؛ ص١٤٦ ، حاشية الأمير على المغني ط الحلبي ٧٢/٢ .

"من وما" نكرتين موصوفتين :

جوّز مجيء "من وما" نكرتين موصوفتين ، ويفرّق بين كونهما موصوفتين وبين كونهما موصولتين من أن الموصوفة منهما يجوز أن تأتي صفتها نكرة مقدرة أو تأتي الصفة جملة ، والموصولة لا تأتي صلتها إلا جملة ليس لها محل من الإعراب ، بخلاف الموصوفة .

وتشترك الموصوفة مع الموصولة ، أنها للموصوفة صفة لازمة لها ، كما هي للموصول ، صلة لازمة لها أيضاً . وعند خلو "من وما" الموصوفتين من الصفة فليس لهما معنى ، فكأن الوصف يُتمّ الاسم ويجعله مقبولاً يحسن السكوت عليه[1] .

وقد جاءت "ما" في الشعر نكرة موصوفة في قول أمية بن أبي الصلت[2] :

رُبّ ما تكرهُ النفوسُ من الأمـ ... ـر له فَرْجةٌ كحلِّ العقال

فأتي بـ"ما" وهي اسم نكرة ، وأدخل عليها "رُبَّ" ووصفها بالجملة التي بعدها ، وأراد : تكرهه النفوس من الأمر ، وتقديره : رُبّ شيء تكرههُ النفوس ، حذف الضمير العائد إلى (ما) ، وهو مقدر ، والضمير في قوله : له فرجة يعود إلى (ما) ، أي : لهذا الشيء المكروه فرجة وانفراج . ودخول رب على "ما" دليل على

---

(1) الكتاب ٢/١٠٦-١٠٧ ، ٣/١٥٩ ، أيضاً ، الأصول ٢/٣٤٢ ، ص٤٢١ ، البغداديات ص١٤٢ ، ص١٤٨ ، معاني الحروف للرماني ٨٦-٩١ ، ص١٥٧ ، المقتصد ١/٣١٩ ، الحلل ص٣٤٣ ، ٣٥٤ ، الأمالي الشجرية ٢/٢٣٧ ، ص٣١١ .

(2) الديوان ص٥٠ . وانظر : الكتاب ٢/١٠٩ ، معاني الأخفش ١/٣٦ ، المقتضب ١/٤٢ ، الأصول ٢/١٧٥ ، ص٣٤٢ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/٢٤ البغداديات ص١٤٨ ، الشيرازيات ص٥٤٧ ، معاني الحروف للرماني ص٨٩ ، الحلل ص٣٤٣ ، الأمالي الشجرية ٢/٢٣٨ ، المرتجل ص٣٠٧ .

أنها اسم نكرة وما بعدها صفة لها ، ويُبعد أن تكون "ما" كافّة لقوله : له فرجة ، وإن هذا الضمير عائد إليه وموضعه خفض لكونه وصفاً لـ(ما) المجرورة بـ"رُبَّ" .

وقول أنس بن مدركة الخثعمي[1] :

عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ ... لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يسودُ

وقول العرب : لأمر ما جدعَ قصير أنفه" أي : لأمر عظيم ، ومثل بالغ ، وقولهم : نعم ما صنعت ، أي نعم شيئاً صنعته ، وما أحسن زيداً ، أي : شيء موصوف بأنه حسّن زيداً ، وقولهم : نعم ما فعلت ، وبئس ما صنعت ، أي : نعم شيئاً فعلته وبئس شيئاً صنعته ، وقيل غير ذلك .

وأرى أن تخريج كلمة "ما" في قولهم : ما أحسن زيداً ، على أنها استفهامية متضمنة معنى التعجب وليست موصولة أو موصوفة كما قيل فيها . لأن أبلغ أساليب التعجب ما كان منقولاً عن الاستفهام ، وهي بمعنى الاستفهام لا تحتاج إلى تقدير محذوف ، وبمعنى الموصولة أو النكرة الموصوفة تحتاج إلى تقدير الخبر فيها . ولو وصفت لارتفع إبهامها وفي ارتفاع الإبهام خروج عن أصل موضوعها لأنها اسم مبهم في غاية الإبهام ، فلو خصص بالوصف والتعيين زال الإبهام عنها ، وخرجت عن معنى التعجب ، وإلى ذلك أشار أبو علي بقوله :

"والدليل على أنها غير موصوفة أن ما بعدها لا يخلو من أن يكون صفة أو صلة أو خبراً ، فلو كان صفة أو صلة لاحتاج الاسم المبتدأ إلى خبر إذ الوصف مع الموصوف

---

(1) الكتاب ٢٢٧/١ ، الخصائص ط محققة ٣٢/٣ ، شرح جمل الزجاجي ٤٥٦/٢ ، الجنى الداني ط موصل ص٣٣٣، المطالع السعيدة ٢٤١/١ ، ونسب أيضاً لإياس بن مدركة .

لا يكون كلاماً تاماً كما أن الصلة مع الموصول لا يكون كلاماً تاماً . والخبر ينبغي أن يكون مضمراً إذ ليس بمظهر ، وذلك المضمر لا يخلو من أن يكون شيئاً متصلاً به من فعل يفعله ، أو أمر ينسب إليه أو غيره ، فإذا قصد به شيء أو خص به أمر ، فسد بذلك معنى التعجب لتعينه واختصاصه وزوال الإبهام عنه ، ومتى صار كذلك فقد بعد أن يكون تعجباً ، فإذا لم يجز أن يكون الخبر مضمراً ، أو لم تكن "ما" صلة ولا صفة ثبت أن (ما) اسم منكور غير موصوف"[1] . فهي نكرة ، بلا صلة ولا صفة ولا تضمن شرط فأفردت نكرة وخلت مما يوجب التعريف فيها .

وجاءت "من" اسماً نكرة بعد (رب) وتحتاج إلى صفة لها في قول سويد بن أبي كاهل اليشكري[2] :

رُبَّ مَن أنضجتُ غيظاً صدرَهُ قد تمنّى لي موتاً لم يُطَعْ

فجملة "أنضجت" وقعت صفة لمجرور رب النكرة "مَنْ" وهي بمعنى "إنسان أنضجت غيظاً صدره" وموضعها خفض .

---

[1] البغداديات ص١٤٢-١٤٣ ، وانظر أيضاً : الكتاب ٧٢/١ ، المقتضب ١٧٣/٤ ، المقتصد ٣٧٣/١ ، الحلل ص٣٤٢: شرح المفصل ٢/٤-٣ ، بدائع الفوائد ١٣١/١ ، الجنى الداني ص٣٣٥ ؛ شرح اللمحة ٢٦٤/٢-٢٦٥ ، المغني ط مدني ٦٠١/٢ ، الدرر اللوامع ٧٠/١ ، الأساليب الإنشائية ص٨٥-٨٦ . وقال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢١٧/١ : "فلو وصفت لكان الوصف لها تخصيصاً فيخرجها عما وضعت له من الإبهام" . وقال الجامي في الفوائد الضيائية ٣١٠/٢ : "وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب" .

[2] الديوان ص٣٠ ، وانظر : معاني الأخفش ٣٦/١ ، معاني الحروف للرماني ص١٥٧ المقتصد ٣٢٠/١ ، المرتجل ص٣١٧ ، شرح المفصل ١١/٤ ، البحر المحيط ٥٢/١ ، مغني اللبيب ط مدني ٣٢٨/١ ، الهمع ٩٢/١ ، الخزانة ٤٥٦/٢ ، الدرر ٦٩/١ ، الجملة الخبرية في الشعر العربي القديم "المفضليات والأصمعيات"- رسالة ماجستير - ص٣١٧ .

وقول عمرو بن قميئة[1] :

يـــا ربّ مـــن يـــبغضُ أذوادَنـــا   رحـــنَ علـــي بغـــضائه واغتـــدينْ

أراد : يا رب إنسان يبغض أذوادنا ، فـ"مَنْ" نكره لزمتها الصفة جملة "يبغض" وهي في موضع خفض ، لأن رب لا تدخل إلا على النكرة .

وقول ذي الرمة[2] :

ألا رب مـــن قلـــبي لـــه الله ناصـــحٌ   وَمَن هو عنـدي في الظبـاء الـسوانح

أراد : أحلف بالله ، فحذف حرف الجر الذي هو "الباء" وقد جاءت "مـن" ، نكرة لوقوعها بعد رب ووصفها بقوله : "لـه ناصحٌ" وموضـع الجملـة الإسميـة الـتي وصفت الاسم النكرة خفض واسم الجلالة منصوب على نزع الخافض وهو "باء" القسم.

وفي توجيـه قولـه تعـالى ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ ﴾[3] ، جملة "مـن لا يستجيب له" فـ"من" في موضع نصب بيدعو ، وهـي نكـرة موصـوفة ، ويحتمـل أن تكون بمعنى الذي .

ورأى ابـن هـشام (ت٧٦١هـ) أن نحـو "مـن يكـرمني أكرمـه" تحتمـل "مَـنْ" الأوجه الأربعة الشرطية والاستفهامية وموصـولة وموصـوفة فـ"إن قـدّرتها شـرطية

(1) الكتاب ١٠٨/٢ ، المقتضب ٤١/١ ، الأصول ٣٤٢/٢ ، البغداديات ص٣٩٤ . كمعاني الحروف للرماني ص١٥٧ ، الأمالي الشجرية ٣١١/٢ ، شرح المفصل ١١/٤ ، وهو ذيل في ديوانه ص٨١ .

(2) الكتاب ١٠٩/٢ ، شرح المفصل ١٠٣/٩ .

(3) سورة الأحقاف / من الآية ٥ .

جزمت الفعلين ، أو موصوفة رفعتهما أو استفهامية رفعت الأولى وجزمت الثانية ، لأنه جواب بغير الفاء ، ومن فيهن مبتدأ ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى ، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية ، والشرطية الأولى أو الثانية"[١] .

فتصف الجملة الاسم المنكور "مَنْ" كما وصفت الجملة الاسم المنكور "ما" ، فتكون "مَنْ وما" محتاجة إلى الصفة اللازمة لها كما هي لو كانت موصولة فتلزمها الصلة ، وقد أتمت الصفة الكلام وجعلته مقبولاً يحسن السكوت عليه .

---

[١] مغني اللبيب ط مدني ٣٢٨/١ ، وانظر ما جاء من شواهد أخرى في : الكتاب ١٠٩/٢ ، همع الهوامع ٩٢/١ ، ٢٨/٢ ، أيضاً ، شرح الأشموني ١٥٤/١ .

رُبَّ والصفة :

تدخل "رُبَّ" على الاسم النكرة ، فتلزمه صفة مفردة أو جملة تخصص بها معمول رُبَّ الاسم المنكور وتفسّره . وكثيراً ما تنوب "الواو" التي تدعى "واو رُبَّ" عن رب نفسها ، أو تنوب عنها "الفاء"[1] في الكلام ، وقد يحذف جزء من الجملة التي وصفت بها معمول رُبَّ النكرة أو الجملة بكاملها إذا فهمت من السياق ودلّت عليها القرائن اللفظية أو المعنوية . وكما أن معمول رُبَّ لابد له من صفة تخصصه ، فما يعطف عليه يكون نكرة ويحتاج إلى صفة تخصصه وتفسّره .

وتكون الجملة التي وصفت الاسم النكرة الواقع بعد "رُبَّ" في موضع خفض أبداً ، لأن معمول رُبَّ النكرة لا يكون إلا مجروراً .

ومما وصفت به الجملة الفعلية معمول رُبَّ النكرة قول زهير بن أبي سلمى[2]:

وجارٍ سار معتمداً إليكم ... أجاءَته المخافة والرجاءُ

فمعمول رُب النكرة "جار" وصف بالجملة الفعلية ذات الفعل الماضي "سار معتمداً" وفي الجملة ضمير رابط مقدر يعود على الموصوف ، ومحل الجملة خفض .

ومما وصف الاسم النكرة الواقع بعد رُب والتي نابت منابها الواو بالجملة الفعلية الماضية في قول النابغة الذبياني[3] :

---

[1] ومن إنابة الفاء ، قول الشاعر :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ... فالهيتها عن ذي تمائم محول

[2] الديوان ص١٣ .

[3] الديوان ص٥٤ .

وصــدرٍ أراح الليــلُ عــازب همِّــهِ تضاعف فيه الحزن من كـل جانـب

ومن الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع التي وصـفت بهـا معمـول رُب النكـرة قول بشر بن أبي خازم[1] :

ومقفــرةٍ يحــار الطــرف فيهــا علـــى ســـنن بمنـــدفع الـــصُّداحِ

فحذفت رُب بدلالة الواو ، وقد وصف الاسم المنكور "مقفرة" بالجملة الفعليـة ذات الفعل المضارع "يحار الطرف فيها" ومحلها خفض ، ومن الجملة المضارعية التي وصفت معمول رب النكرة أيضاً قول قيس بن الخطيم[2] :

وذي شـيمةٍ سـراة يُـسخط شـيمتي أقـول لـه دعـني ، ونفـسك أرشـدِ

فوصفت الاسم المنكور "ذي شيمة" بالجملـة الفعليـة "يـسخط شـيمتي" وفيهـا ضمير يعود على الموصوف ، ومحل الجملة خفض .

وكما وصف معمـول رب بالجملـة الفعليـة المثبتـة ، وصـف بالجملـة الفعليـة المنفية ، قال عمرو بن قميئة[3] :

وملمومةٍ لا يخرقُ الطرف عرضـها لهـا كوكـبٌ فخـمٌ شـديد وضـوحُها

فوصـفت "ملمومـة" بالجملـة الفعليـة المنفيـة "لا يخـرق الطـرف عرضـها" وبالجملة الإسمية التي تقدم فيها الخبر "لها كوكـب" . ومحـل الجملـتين في موضـع خفض .

---

(1) الديوان ص٤٥ .

(2) الديوان ص٤٦ .

(3) الديوان ص٣٤ .

ووصفت الجملة الشرطية اسم رُب النكرة في قول جرير[1] :

يـا رُبَّ ضـابطنا لـو كـان يعـرفُكم   لاقـى مُباعـدةً مـنكم وحِرمانـا

فوصفت الجملة الشرطية الاسم المنكور "غابطنا" وفي الجملة ضمير رابط مقدر من السياق ومحل الجملة الوصفية خفض .

ومما جاء الحذف من الجملة التي وصفت بها معمول رُب قول ثابت قطنة[2] :

إنْ يقتلـوك فـإن قتلـك لم يكـنْ   عـاراً عليـك ورُبَّ قتـلٍ عـارُ

أراد : هو عارٌ ، فحذف المبتدأ من الجملة الإسمية التي هي صفة لمعمول رب النكرة "قتل" ، وجاء الحذف بدلالة وقرينـة فهمت مـن السياق . ومـن الحـذف في الجملة الواقعة صفة للاسم المعطوف علي معمول رب النكرة ، قول الأعشى[3] :

رُبَّ رفـدٍ هرقتـه ذلـك اليـومَ   وأسـرى مـن معـشرٍ أقتـالِ

أرادَ : رُبَّ رفدٍ هرقته ورب أسرى أخذتهم من معشر أقتال ، فحذف لدلالـة السياق عليه ، وإن "من معشرٍ" متعلق بمحذوف يكون صفة لأسرى أيضاً .

---

[1] الكتاب ٤٢٧/١ ، المقتضب ٢٢٧/٣ ، شرح المقدمة المحسبة ٣٣٢/٢ ، شرح المفصل ٥١/٣ ، المغني ط مدني ٥١١/٢ ، الهمع ٤٧/٢ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ص٧١٢ ، ص٨٨٠ ، شرح الأشموني ٣٠٥/١ ، حاشية أبو النجا ص٩٤ .

[2] المقتضب ٦٦/٣ ، الأمالي الشجرية ٣٠١/٢ ، المقرب ٢١٩/١ ، المغني ط مدني ١٣٤/١ ، شرح الرضي ط الأستانة ٣٦٧/٢ ، شرح شواهد المغني ص٨٩ ، حاشية الدسوقي ١٤٥/٢ ، ضرائر الألوسي ص٢٤٠ .

[3] الديوان ص١٣ ، الإيضاح ٢٥٢/١ ، المقتصد ٨٣٠/٢ ، الأمالي الشجرية ٣٠١/٢ ، شرح المفصل ٢٨/٨ ، شرح الرضي ط أستانة ٣٦٧/٢ ، الهمع ٩/١ ، الدرر ٥/١ ، أبو حيان النحوي ص٣٤٩ .

الإضافة والصفة :

ذهبت طائفة من النحاة – منهم الخليل وسيبويه والمبرد وابن الشجري وابن مالك – في إجراء الصفة للمضاف تارة ، وإجرائها للمضاف إليه تارة أخرى ، وذلك في مراعاة المعنى الحاصل . وذهبت طائفة أخرى – منهم أبو علي الفارسي والجرجاني وابن يعيش – إلى أن الصفة هي للمضاف والمضاف إليه فهما بمنزلة شيء واحد ، كالموصول لا يُخبر عنه حتى يتم بصلته ، فإذا استوفى الصلة صار بمنزلة الاسم الواحد ، فهو كالشرط محتاج إلى الجزاء ، وقد ذهب الرضي إلى ذلك إلا أنه غلّب أن تكون الصفة للمضاف إليه . وفصّل ابن هشام القول فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل ، لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ، ولم يؤت به لذاته ، وللمضاف إليه إذا قُصِدَ التعميم لا للحكم عليه .

وتخرج الصفة إذا قطعت الإضافة بالتنوين ، وعليه يتحتّم ذكر المضاف إليه ، وقيل : المضاف إليه في حالة القطع في حكم الملفوظ به إذا عُرِفَ القصد . وجميع ذلك على وفق التفصيل الآتي :

قال سيبويه عن كل المضافة إلى نكرة : "ومما يدلك على أنهن نكرة ، أنهن مضافات إلى نكرة وتوصف بهنّ النكرة : هذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك وهذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ" ، وذكر عن الخليل أنه قال : "حدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته ينشد هذا البيت ، وهو قول الشماخ[1] :

وكــلُّ خليــلٍ غــيرُ هاضــم نفــسه لوصــلِ خليــلٍ صــارمٌ أو معــارِزُ

---

[1] الكتاب ٢/١١٠ ، والبحر المحيط ١/٢٨٨ ، والبيت الشاهد في ديوانه ص١٧٣ .

فجعله صفة لكل ، وما يوصف به كل قول ابن أحمر[1] :

وَلِهَتْ عليه كل مُعْصِفة هوجاءُ ليس للُبّها زَبْرُ

ومثل للصفة التي جاءت للمضاف إليه بـ : هذا أول فارس شجاع مقبل ، فالحالتان جائزتان عنده بما ساقه من شواهد للصفة المفردة وينطبق هذا الحكم على الوصف بالجملة وقد مثّل لها بـ "كل رجل يأتينا فله درهمان ، وكل رجل يأتيك فهو صالحٌ ، وكل رجل جاء فله درهمان ، فالجملة الوصفية إن شئت للمضاف ومحلها رفع ، وإن شئت للمضاف إليه ومحلها خفض . وأشار المبرد أن الإضافة هنا لم تُفِد تعريفاً ، بل لازمت الشيوع وإن خصّصت الإضافة بنوع من التقييد بجنس الرجال دون غيرهم[2] . ومثل ذلك قولك : أخذت خمسة أثواب طوالاً على الصفة للمضاف وطوال على الصفة للمضاف إليه . وقد جاء الوصف للمضاف إليه في قوله تعالى ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ ﴾[3] وجاء الوصف للمضاف في قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗا ﴾[4] . وجاءت الجملة الوصفية في قوله تعالى ﴿ وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ ﴾[5] ، إن شئت كانت الجملة

---

[1] الكتاب ١١١/٢ ، ١٠٣/٣ ، وفي ديوانه ص٨٧ .

[2] المقتضب ١٧٦/٢ ، ٣٨/٣ ، ١٣٨/٤ ، أيضاً . وانظر : الخصائص ط محققة ٣٣٥/٣ ، الأمالي الشجرية ٤٠/١ ، إملاء ما من به الرحمن ٢٤١/٢ .

[3] سورة يوسف / من الآية ٤٣ .

[4] سورة الملك / من الآية ٣ .

[5] سورة ق / من الآية ٢١ .

الإسمية التي تقدم الخبر فيها "معها سائق" صفة لكل ، وإن شئت صفة للمضاف إليه "نفس" ، وتحتمل فيها الحالية من "كل" لما فيه من العموم .

ومما يحدّد وقوع الجملة صفة للمضاف أو للمضاف إليه ، الضمير العائد للموصوف ، فإن نسب الحكم لكل مفرد نحو : كل رجل يشبعه رغيف ، فمراعاة اللفظ وتكون الجملة صفة للمضاف إليه ، أو نسبَ الضيمر العائد للمجموعة فمراعاة المعنى نحو : كل رجل قائمون ، أي : مجموع الرجال .

وجاء الضمير مفرداً مذكراً في قوله تعالى ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾[1].

وجاء الضمير مفرداً مؤنثاً في قوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[2] ،

وجاء الضمير مثنى في قول الفرزدق [3] :

وكـل رفيقـي كـل رحـلٍ وإن هُمـا ... تعـاطى القنـا قوماهمـا ، أخـوانِ

وجاء الضمير العائد مجموعاً مذكراً في قوله تعالى ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾[4] ، وجاء الضمير مجموعاً مؤنثاً في قول قيس بن ذريح[5] :

---

(1) سورة القمر / من الآية ٥٢ .

(2) سورة المدثر / من الآية ٣٨ .

(3) الديوان / مجلد الثاني ص٣٢٩ ، وانظر : شرح جمل الزجاجي ١٣٨/١ ، المغني ط مدني ١٩٦/١ ، وفي تحديد الجملة الوصفية تبعاً للضمير العائد انظر : الوافية ص٢٥٤ ، البحر المحيط ١٦٠/١ ، الهمع ١٠٩/١ ، ٧٤/٢ أيضاً ، الشنواني ص١٢١ ، الخزانة ٣٨٤/٣ ، الدرر ٣٩/١ ، ٩١/٢ ، حاشية فتح الصمد ٢٦٦/١ .

(4) سورة المؤمنون / من الآية ٥٣ .

(5) المغني ط مدني ١٩٧/١ ، الهمع ٢٧٤ ، الدرر ٩١/٢ .

وكـــل مـــصيباتٍ تُـــصيبُ فإنهـــا   سوى فرقة الأحباب هيّنة الخطب

ومما نُسِبَ الضمير للمجموع في اتباع المعنى قول عنترة[1] :

جــادت عليـــه كـــل عـــين ثـــرّةٍ   فتركـــنَ كـــل حديقـــةٍ كالـــدرهم

قال : تركنَ ، ولم يقل تركت ، فدل على جواز : كل رجل قائم وقائمون ، وهذا الحكم ينطبق على الوصف بالجملة ، كما هو منطبق على الوصف المفرد .

والصفة لا تخرج عن اتباع اللفظ أو اتباع المعنى ، فإن اتبعت اللفظ ، فالصفة للمضاف إليه ومحلها خفض ، وإن اتبعت المعنى فمحل الجملة الوصفية محل المضاف، وإن شئت محل المضاف والمضاف إليه ، لأنهما كالجزء الواحد والشيء الواحد[2] ، فإن كان الموصوف رفعاً ، فمحل الجملة الوصفية الرفع ، وإن كان نصباً ، فنصب ، وإن كان خفضاً ، فهو كذلك .

جاء في التنزيل ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا ﴾[3] جملة "تجادل" وقعت صفة للاسم النكرة "نفس" المسبوقة بـ"كل" ومحلها خفض . وقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ ﴾[4] جملة (ظلمت) وقعت صفة لـ"نفس" أو "كل" أو لهما معاً ومحلها خفض . وفي قوله تعالى

---

(1) الديوان ١٤٥ ، وانظر : الوافية ص٢٥٤ ، البحر المحيط ١/١٦٠ ، المغني ط مدني ١/١٩٨ ، الهمع ٢/٧٤ ، الشنواني ص١٢١ ، الخزانة ٣/٣٨٤ ، حاشية فتح الصمد ١/٢٦٦ .

(2) انظر : شرح المفصل ١/٩٩-١٠١ ، شرح الرضي محققة ١/٢٦٨ ، ط أستانة ١/١٠٩ ، ٣٠٣ .

(3) سورة النحل / من الآية ١١١ .

(4) سورة يونس / من الآية ٥٤ .

﴿ مِن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴾[1] وقعت الجملة "لا يؤمن" وصفة لكل أو لمتكبر أو لهما معاً ، ومحلها خفض . وفي قوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ ﴾[2] وقعت شبه الجملة "من ماء" صفة لـ"دابة" أو لـ"كل" أو لهما معاً .

ومما جاء في الشعر قول عبدة بن الطبيب[3] :

نرجو فواضل ربٍّ سيبه حسن ... وكل خير لديه فهو مسؤولُ

وقعت شبه الجملة "لديه" صفة لـ"كل" أو لـ"خير" أو لهما معاً ، فإن كانت للمضاف فمحلها رفع ، وإن كانت للمضاف إليه فمحلها خفض ، وإن كانت لهما معاً فمحلها الرفع .

فمن الشواهد العربية ، خرجت الجملة الوصفية للمضاف تارة ، وللمضاف إليه تارة أخرى ، أو لهما معاً ، فلا حُجة لقول على آخر مما ذهب إليه النحاة ، بشرط أن يتوفر التوجيه المناسب فيه .

---

[1] سورة المؤمن / من الآية ٢٧ .

[2] سورة النور / من الآية ٤٥ .

[3] انظر : همع الهوامع ١٠٩/١ ، شرح الأشموني ٣٢١/١ ، الدرر اللوامع ٣٩/١ .

الفصل بين الصفة والموصوف :

المراد من الفصل وقوع ما ليس بجزء من الصفة بين الموصوف وصفته ، ويكون الفصل بجملة اسمية أو ظرفية أو شرطية أو قسمية وغير ذلك مما يفيد تقوية الجملة الوصفية وتأكيد ارتباطها بالموصوف . وكان القياس ألا يُفصل بين الموصوف وصفته إن لم تكن الزيادة تأكيداً وتقوية ارتباط الجملة بالموصوف ، وذلك لأن الموصوف وصفته بمنزلة الشيء الواحد والاسم الواحد .

وجُوِّز الفصل إذا أفاد تأكيد الكلام وتوضيح المعنى ، ويكون بالجملة الاعتراضية ، ما جاء في قوله تعالى ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[1] ، ومعمول الوصف في قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ حَشۡرٌ عَلَيۡنَا يَسِيرٌ ﴾[2] ، ومعمول الموصوف نحو : يُعجبني ضربك زيداً الشديدُ . وبالجملة الإسمية ما جاء في قوله تعالى ﴿ وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ ﴾[3] فـ"مردوا" صفة لـ"منافقون" وقد فصل بينهما — ومن أهل المدينة — وهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره : "ومن أهل المدينة قومٌ كذلك"[4] . وقوله تعالى

---

(1) سورة الواقعة / من الآية ٧٦ .

(2) سورة ق / من الآية ٤٤ .

(3) سورة التوبة / من الآية ١٠١ .

(4) النحاس : كتاب القطع والائتناف ص٣٦٦ ، إملاء ما من به الرحمن ٢١/٢ ، حاشية الصبان ٥٩/٣ ، النحو الوافي ٤٣٥/٣ ، محمد الخضر حسين ، القياس في اللغة العربية ص٨٧ ، فتحي عبد الفتاح الدجني ، الجملة النحوية ص١١٣ .

﴿ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ۚ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[1] ، فاعترضت – إن أنتم ضربتم في الأرض ... – ، بين آخران وبين صفته وهي "تحبسونهما" بتقدير : "وآخران من غيركم محبوسان" . وجاء الفصل في الشعر[2] :

أمرت من الكتان خيطاً وأرسلت ... رسولاً إلى أخرى جرياً يعينها

فقد فصل بشبه الجملة "إلى أخرى" بين الموصوف "رسولاً" وصفته ومن ذلك قول لبيد[3] :

فصلقنا في مرادٍ صلقةً ... وصُداءٍ ألحقتهم بالثلل

حيث فصل بـ"صداءٍ" بين الموصوف صلقة والصفة ألحقتهم . وقد أشار سيبويه إلى جواز الفصل بين الموصوف وصفته عند كلامه عن الوصف الذي لا يكون إلا منوناً وذلك في وصف لا النافية للجنس ، قال[4] : "هذا باب لا يكون الوصف فيه إلا منوناً وذلك قولك : لا رجل اليوم ظريفاً ولا رجلَ فيها عاقلاً ، إذا جعلت "فيها" خبراً أو لغواً ، ولا رجل فيك راغباً ، من قبل أنه لا يجوز ذلك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما" . فوجوب التنوين حصل لأنه قد فصل بين

---

[1] سورة المائدة / من الآية ١٠٦ ، وانظر توجيه الإعراب في معاني القراء ٣٢٤/١ إملاء العكبري ٢٢٩/١ .

[2] لم ينسب لأحد ، وانظره في : المحتسب ٢٥٠/٢ ، الخصائص ط محققة ٣٩٦/٢ ، شرح جمل الزجاجي ٢٢٢/١.

[3] الديوان ص١٧٤ ، المحتسب ٢٥٠/٢ ، الخصائص ط محققة ٣٩٦/٢ ، ابن منظور : اللسان مادة "ثلل" ومادة "صلق" .

[4] الكتاب ٢٨٩/٢-٢٩٠ ، التوابع في كتاب سيبويه ص١٢ ، أيضاً ص٢٥٣ .

الموصوف وصفته . ويعلل النحاس (ت٣٣٨هـ) سبب جواز أن يفرق بين الموصوف والصفة بـ"لا" في قوله تعالى ﴿ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ۝ لَّا مَقْطُوعَةٍ ﴾[1] ، لكثرة تصرفها ، وأنها تقع زائدة . وأنشد للمخبل السعدي[2] :

وتريكَ وجهاً كالصحيفة لا ظمآن مُختلج ولاجهمُ

وأثبت الزمخشري (ت٥٣٨هـ) جواز زيادة "إلا" بين الموصوف وجملة الصفة، ما جاء في قوله تعالى ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[3] ، وجوز زيادتها ومعها "واو اللصوق" في قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[4] .

وقد منع جماعة الفصل إلا فيما جاء ضرورة شعر أو كان الفصل على الشذوذ ومنع الفصل بـ"إلا" لأن إلا وما بعدها في حكم جملة مستأنفة ، والصفة لا تستأنف ، ولا تكون في حكم المستأنف ، لأن الصفة والموصوف كشيء واحد[5] . وفي ذلك قال ابن عصفور : "واعلم أنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي ، ونعني

---

(1) سورة الواقعة / آية ٣٢-٣٣ .

(2) إعراب النحاس ٣٢٩/٣-٣٣١ ، وانظر : إملاء العكبري في توجيه الآيات ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٤ / من سورة الواقعة .

(3) سورة الشعراء / من الآية ٢٠٨ .

(4) سورة الحجر / من الآية ٤ ، وانظر توجيه الإعراب في : الكشاف ٥٧٠/٢ ، وانظر ٣٣٨/٣-٣٣٩ ، أيضاً ، إملاء العكبري ١٠٠/٢ ، البحر المحيط ٤٤٥/٥ .

(5) انظر : شرح جمل الزجاجي ٢٢١/١ ، المغني ط الحلبي مع حاشية الأمير ٥٢/٢ ، ط مدني ، ٧٢/١ ، ٤٢٧/٢ ، همع الهوامع ٢٣٠/١ ، الأشباه والنظائر ٢٤٥/٢ ، الدرر اللوامع ١٤٧/٢ .

بالأجنبي ما ليس صفة ، إلا أن يكون الفصل جملة اعتراض وجملة الاعتراض هي التي يكون فيها تأكيد الكلام وتبيين لمعنى من معانيه" ، ثم قال "ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة شعر"[1] .

وأرى أن الفصل بين الصفة والموصوف ، إذا أفاد تقوية البناء ، وأكد قوة الارتباط في المعنى الحاصل منه ، فلا مانع فيه وإذا أخل بنظام الجملة الوصفية ، وأحدث حاجزاً في المعنى السياقي لها فيمتنع الفصل بين الموصوف وصفته .

---

[1] شرح الجمل الزجاجي ١/٢٢١-٢٢٢ ، وقد ذكر الجامي في الفوائد الضيائية ١/٤٢٨ في توجيه قول عمرو بن معد يكرب :

وكل أخ مفارقه أخوه | لعمر أبيك إلا الفرقدان

قال : "الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل" .

وذهب ابن جني في الخصائص ط محققة ٢/٣٩٠ بقوله : "وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالاً قوي قبح الفصل بينهما"

حذف الموصوف :

جوز حذف الموصوف من الجملة الوصفية إذا عُلِمَ الموصوف أو كان في الكلام ما يشير إليه بقرينة دالة عليه . وإذا لم يوجد في السياق ما يدل عليه ، فالحذف قبيح فيه.

وقد أجاز الفراء حذف الموصوف من الجملة وإقامة الصفة مقامه إذا كان الموصوف نكرة مطلقاً[1] . وجوّز سيبويه الحذف إذا عُلِمَ الموصوف ، فتقوم الصفة مقامه ، لإفادتها المعنى الزائد على الموصوف ، لأنها بمنزلة المستقل بالنظر إلى المعنى الزائد ، وروى قول ابن مُقبل[2] :

وما الدهر إلا تارتانِ فمنهما أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدَحُ

فحذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه ، والتقدير : فمنهما تارة أموت فيها . وحَسُنَ الحذفُ عند المبرّد (ت٢٨٥هـ) إذا كان الموصوف خبراً ، أو كانت الصفة خاصة بجنس ، كما جوّز حذفه إذا دلت عليه قرينة ، وروى قول حسان بن ثابت[3] :

فَمن يهجو رسول الله منكم ويمدحُهُ وينصرُه سواءُ

والمعنى : ومن يمدحُه وينصره ، فكأنه قال : ووواحدٍ يمدحه وينصره ، ومن

---

[1] معاني القرآن للفراء ١٨٥/١ .

[2] الكتاب ٤٢١/١ ، ٤٢٢ ، ٧/٢–٨ ، ٣٤٦ ؛ وانظر أيضاً طبعة بولاق مع شرح الأعلم وتقريرات للسيراق ١٣٦/١، ١٦٦ ، ٣٧٦ ، وراجع : البغداديات ص١٣٦ ، شرح الرضي ط أستانة ١٢٩٢هـ ، ٣٤٧/١ ، الهمع ١٢٠/٢ ، الأشباه ٢٠٥/٢ ، الخزانة ٣٠٨/٢ . هو في ديوانه ص٢٤ .

[3] المقتضب ١٣٨/٢ ، يراجع أيضاً : الأصول ١٨٥/٢ ، البحر المحيط ٤٦٦/١ ، المغني ط مدني ٦٥٢/٢ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ص٨٥٠ .

الحذف ما جاء في قول الشاعر[1] :

لـو قلـتَ مـا في قومهـا لم تيـثَمِ ... يفـضُلها في حـسب وميـسَمِ

وتقدير الكلام : ما في قومها أحد يفضُلها . مثله قول الراجز[2] :

مالـك عنـدي غـير سـهم وحجـر ... وغـير كبـداء شـديدة الـوتَرْ

جادت بكفيّ كان من أرمى البشر

فحذف الموصوف وأبقى صفته ، وأصل الكلام : "جادت بكفي رجل كان من أرمى البشر" . أما الموصوف فهو "رجل" وأما صفته فهي جملة "كان من أرمى البشر". ويجوز أن تعتبر "كان" زائدة لا تعمل شيئاً سوى التأكيد وتقوية الارتباط ، وذلك لوقوعها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً ، وهما الصفة وموصوفها ، وعلى هذا يكون قوله : "من أرمى البشر" جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف صفة للموصوف المحذوف .

وقول سحيم بن وثيل الرياحي[3] :

أنـا ابـن جـلا وطـلاع الثنايـا ... متـى أضـع العِمامـة تعرفـوني

---

(1) انظر : الكتاب ٣٤٥/٢ ؛ إعراب النحاس ٣٤٨/٣ ؛ شرح المفصل ٥٩/٣ ، شرح جمل الزجاجي ٢١٩/١ ، شرح الرضي ط أستانة ٣٤٧/١ ، أوضح المسالك ص١٩٨ ، شرح التصريح ١١٨/٢ ؛ الهمع ١٢٠/٢ ، نكتب السيوطي ص٩٧٥ ، شرح الأشموني ٣٢٩/٤ ، الخزانة ٣١١/٢ ، الدرر ١٥١/٢ ، حاشية فتح الصمد ص١٣٦ ، حاشية الصبان ٧٢/٣ ، إعراب الجمل وأشباه الجمل ص٢٤١ .

(2) لم ينسب لأحد وانظره في : المقتضب ١٣٩/٢ ، الأصول ١٨٦/٢ ، البغداديات ص١٣٦ ، المحتسب ٢٢٧/٢ ، الإنصاف ص١١٥ ؛ شرح المفصل ٦٢/٣ ، شرح الرضي أستانة ٣٤٧/١ ، المغني ط مدني ١٦٠/١ ؛ الهمع ١٢٠/٢ ، الأشموني ٣٣٣/٤ ، الخزانة ٣١٢/٢ ؛ الصبان ٧٢/٣ .

(3) الكتاب ٢٠٧/٣ ؛ حماسة البحتري ص٧ ؛ شرح المفصل ٦٢/٣ ، المقرب ٦١/١ ؛ المغني ط الحلبي ١٦٦/٢ ، حاشية الجرجاني ص٢٨٨ ؛ الهمع ٣٠/١ ز الدمياطي : المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي — رسالة ماجستير — ص٩٤ .

ومما جاء الحذف في التنزيل ، قول الله تعالى ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ ﴾[1] أي : إنسان له مقام معلوم ، وقوله تعالى ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ ﴾[2] أي : قوم يحرفون الكلم . وذهب أبو علي في تخريج الآية إلى "من الذين هادوا فريق ، فحذف بعد اللفظ ، والمراد إثباته وعلى هذه الشريطة حذف لا على أن يقوم الوصف مقام الموصوف"[3] .

ومنع جماعةٌ الحذف ، منهم ابن يعيش ، قال : "لم يجز القياس عليه لقلته وشذوذه في القياس"[4]، وحمله في موضع آخر على الضرورة . وشرط في حذفه عند آخرين أن يُعلَمَ جنسه وأن يوصف بغير ظرف أو جملة أو بأحدهما بشرط كون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بـ"من أوْ في" وإن لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في شعر .

وفي تقديري أن حذف الموصوف إذا دلت عليه قرينة حاصلة من السياق ، جائز وذلك للتخفيف والاختصار ولحصول الفائدة المطلوبة دون الإخلال بالجملة الوصفية ، وهذا ما أشار إليه سيبويه حين قال : "ولكنهم حذفوا ذلك — الموصوف — تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني"[5] .

---

(1) سورة الصافات / من الآية ١٦٤ .

(2) سورة النساء / من الآية ٤٦ .

(3) البغداديات ص٣٩٣ .

(4) شرح المفصل ٦٠/٣ ، وانظر أيضاً ٦٢/٣ . وتجد الآراء الأخرى بعده في : شرح جمل الزجاجي ٢١٩/١ ، التسهيل ص١٧٠ ، أوضح المسالك ص١٩٨ . الهمع ١٢٠/٢ ، التكتب ص٩٧٤ ، الصبان ٧٢/٣ .

(5) الكتاب ٣٤٦/٢ ، وانظر تقسيمات الحذف وهي خمسة عند ابن قيم الجوزية في كتابه بدائع الفوائد الجزء الأول ص١٧٢ .

الفصل الثاني

أقسام الجملة الوصفية

- الجملة الإسمية المثبتة .
- الجملة الإسمية المنسوخة .
- الجملة الإسمية المنفيّة .
- الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي .
- الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع .
- الجملة الفعلية المنفية .
- الجملة الشرطية .
- شبه الجملة .
- ترتيب الصفات .
- عطف الصفات .
- الوصف الحقيقي والسببي .
- الوصف المجازي .

الجمل الخبرية بأقسامها : الإسمية ، والفعلية ، والشرطية ، وشبه الجملة – من الظرف والجار والمجرور – تقع صفات للأسماء النكرات ، اعتماداً على القاعدة النحوية المعروفة : الجمل بعد المعارف أحوال ، وبعد النكرات صفات . ويربطها ضمير رابط بموصوفها لتكون به جزء الكلام وإلى الضمير أشار سيبويه في حديثه عن الروابط في جملة الصلة والخبر والصفة ، قال : "وإنما شبهوه بقولهم : الذي رأيت فلان ، حيث لم يذكروا الهاء . وهو في هذا أحسن ، لأن رأيت تمام الاسم، به يتم ، وليس بخبر ولا صفة فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد ، كما كرهوا طول أشهيباب ، فقالوا : أشهباب ، وهو الوصف أمثل منه في الخبر وهو على ذلك ضعيف ، ليس كحسنه بالهاء ، لأنه في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه ، وليس بمنقطع منه خبراً مبنياً عليه ولا مبتدأ . فمضارع ما يكون من تمام الاسم وإن لم يكن تماماً له ولا منه في البناء[1] " . وحكم الجملة الوصفية ، حكم موصوفها الإعرابي من رفع ونصب وخفض ، وذلك تبعاً للاسم الموصوف[2] .

تقع الجملة الإسمية المكونة من المبتدأ والخبر – أو ما يجري مجراها – صفة للنكرة ، وهي مثبتة أو منسوخة بـ"كان" وأخواتها ، أو منسوخة بـ"كأن" على معنى التشبيه المعنوي أو منفية بـ"ليس" ، أو منفية بـ"لا" النافية للجنس .

وتقع الجملة الفعلية المثبتة ذات الفعل الماضي أو المضارع صفة أيضاً ، وفيها الضمير الرابط بالموصوف لتكون الجملة الوصفية جزء الكلام ، وتأخذ حكم موصوفها

---

(1) الكتاب ٨٧/١ .

(2) ذكر حكم الجملة الوصفية مفصلاً في مبحث (العامل في الصفة) ، الفصل الأول .

الإعرابي . وكما تقع الجملة الفعلية مثبتة ، تقع منفية بإحدى أدوات النفي "لا ، لم، ما" وما يجري من أحكام على المثبتة منها ، يجري على الجمل الفعلية المنفية .

وتقع الجملة الشرطية المصدرة بإحدى أدوات الشرط "إذا ، إن ، متى ، من ، لو" صفة للاسم النكرة ، وتكون جملة الشرط وجملة الجواب بمنزلة الجملة الواحدة التي يحصل الوصف بها ، وتحوي الضمير الرابط ، وحكمها حكم موصوفها الإعرابي.

وتقع شبه الجملة صفة للاسم النكرة ، ويربطها بالموصوف النكرة ضمير رابط، وحكمها حكم موصوفها الإعرابي من رفع ونصب وخفض .

فهذه الأقسام الأربعة من الجمل الخبرية يحصل بها الوصف ، على وفق التفصيل الآتي :

الجملة الإسمية :

تقع الجملة الخبرية المكونة من المبتدأ والخبر صفة للاسم النكرة ، وتحوي هذه الجملة الضمير الرابط الذي يربطها بالاسم الموصوف ، لأن الجملة الإسمية مستقلة أصلاً عن الاسم المراد وصفه بها ، ومعنى ذلك أن الجملة الإسمية في الحقيقة منفصلة عن الاسم النكرة المراد وصفه ، فإذا كان كذلك فلا بد لها من الرابط الذي يمكن من اتصالهما لتصبح الجملة به جزء الكلام ، وقد أشار الإمام الجرجاني إلى الجملة الإسمية ، إذ قال : "اعلم أن الجمل نكرات كلها فتوصف بكل واحد ، منها الأسماء النكرات . وهي أربع كما تقدم في أول الكتاب . فالأولى : الجملة من المبتدأ والخبر نحو : مررتُ برجل أبوه خارجٌ . فأبوه خارجٌ في موضع جرّ بأنها صفة لرجل" . وأضاف : "ويجب أن يكون فيها ما يعود إلى الموصوف . فلو قلتَ : مررتُ برجل عمرٌو خارجٌ لم يجز لأن الجملة أجنبية من الموصوف"[1] .

ففي قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ ﴾[2] . الجملة الخبرية "وقودُها الناسُ" هي جملة إسمية مثبتة وقعت صفة للاسم النكرة "ناراً" وتحوي الجملة الضمير الرابط الذي يربطها بالموصوف ، وموضعها نصب ، وجملة "عليها ملائكة" من الخبر المقدم والمبتدأ ، هي أيضاً صفة ثانية للموصوف النكرة "ناراً" ،

---

[1] المقتصد ٩١١/٢ ، وانظر أيضاً : شرح المفصل ٥٢/٣ ، شرح الوافية ص٢٥٦ . لباب الإعراب ص٤٧٠ ، شرح ابن عقيل ١٩٥/٢ ، الفوائد الضيائية ٣٦/٢ ، الأشباه والنظائر ٩٢/٢ .

[2] سورة التحريم / من الآية ٦ . وانظر توجيه الإعراب في : إعراب النحاس ٤٦٥/٣ .

وحكمها حكم الجملة الوصفية الأولى .

وجاء في التنزيل الكريم ﴿ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[1] جملة "بعضها من بعض" الإسمية المثبتة ، وصفت الاسم المنكرة "ذرية" ، وفيها الضمير العائد ، ومحلها نصب . وقد وردت الجملة الوصفية في موضع نصب أيضاً بقول كعب بن مالك[2] :

طعناً طعنةً حمراء فيهم ... حرامٌ رأيها حتى المماتِ

فالخبرية المثبتة "حرام رأيها" وصفت بها الاسم النكرة "طعنة" وفيها الرابط ومحلها نصب .

وجاء الوصف جملة ومحلها خفض في قوله تعالى ﴿ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾[3] جملة "طعمها هضيمٌ" الخبرية المثبتة ، هي جملة إسمية مكونة من مبتدأ وخبر وقعت صفة للاسم النكرة "نخل" الذي وصفت به ، وفي الجملة ضمير رابط لها بالموصوف وهو "الهاء" "طلعها" ، ولولا الضمير لما حسن الوصف بها ، لاعتبارها مستقلة بالنسبة للموصوف النكرة ، والجملة في موضع خفض .

وقول عنترة[4] :

بمملكة عليها تاجُ عزٍ ... وقومٍ من بني عبسٍ شُهودِ

وصفت الجملة الإسمية المثبتة "عليها تاج عز" التي تقدم فيها الخبر – شبه

---

(1) سورة آل عمران / من الآية ٣٤ . وانظر توجيه الإعراب في : معاني الفراء ٢٠٧/١ ، إعراب النحاس ٣٢٣/١ .

(2) الديوان ص١٨٦ .

(3) سورة الشعراء / من الآية ١٤٨ .

(4) الديوان ص٥٤ ، وله في الديوان ص١٤ "عبيلة أيام .." ، ص٦٠ "ويصحبني من آل عبس ...." .

الجملة – على المبتدأ – الاسم النكرة "مملكةٍ" – وتحوي الجملة الضمير الرابط ، ومحلها خفض . وفي قوله تعالى ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ ﴾[1] جملة "فيه ظلمات" الخبرية المثبتة ، التي تقدم فيها الخبر – شبه الجملة – وقعت صفة للاسم النكرة "صيِّب" وتحوي الضمير الرابط ، ومحلها خفض .

وجاء الوصف جملة ومحلها خفض أيضاً في قول امرئ القيس[2] :

وقد أغتدي والطيرُ في وكناتها لغيثٍ من الوسمي رائدهُ خالِ

فقد وصف الاسم النكرة "غيث" بالجملة الإسمية "رائدة خال" واحتوت الجملة الضمير الرابط بالموصوف ، ومحلها خفض .

وقد ترد الواو اللاصقة التي أثبتها الزمخشري ومن تبعه مع الجملة الإسمية الواقعة صفة للاسم النكرة لتؤكد ثبوت الصفة للموصوف ، وتكون هذه الواو إضافة للضمير الرابط الذي يتم الاتصال بين جزأي الكلام ، لإفادة وتقوية الارتباط بين الصفة وموصوفها . كما في قوله تعالى ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾[3] جملة "وهي خاوية" الخبرية المثبتة ، وقعت صفة للاسم النكرة "قرية" ، وقد عملت "الواو" لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وإثبات الأمر له ، والجار والمجرور "على عروشها" متعلق بقرية ، ومحل الجملة الوصفية خفض .

---

(1) سورة البقرة / من الآية ١٩ . وانظر توجيه الإعراب في : معاني الفراء ١٧/١ ، القطع والائتناف للنحاس ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ص١٢٢ ، أبو حيان البحر المحيط ، مكتبة ومطابع النصر الحديثة ، الرياض ٨٦/١ .

(2) الديوان ص٣٦ .

(3) سورة البقرة / من الآية ٢٥٩ ، وانظر توجيه الإعراب في : كشاف الزمخشري ٣٣٨/٣–٣٣٩ ، إملاء العكبري ١٠٩/٢ .

وتجري مجرى الجملة الإسمية المثبتة في وقوعها صفة للاسم النكرة ، الجملة الإسمية التي نسخت إما بفعل ناقص أو بحرٍ فمشبه بالفعل ، وحكمها حكم الجملة الخبرية المثبتة ، فمن الجملة الإسمية التي نسخت بالفعل الناقص "كان" قول عروة بن أذينة[1] :

يُنمي مكارمَ ذاهبينَ جحاجحٍ كانوا ثِمالَ أراملٍ ورياشا

فالجملة الإسمية المنسوخة "كانوا ثمال أرامل" وقعت صفة للاسم النكرة "جحاجح"، وفيها الضمير الرابط – لا فرق إن ظهر الضمير أو قدر – ومحل الجملة خفض .

وقد وردت الجملة الإسمية منسوخة بالفعل الناقص "أمس" في قول عروة بن أذينة[2]:

عوارفُ ذُللٌ أمست مُعطّلة في منزل ظلَّ فيه الدمعُ يعصيني

ومن الجملة الإسمية المنسوخة بالفعل الناقص "أضحى" وبالفعل الناقص أصبح قول لبيد[3] :

دمنٌ تلاعبتِ الرياحُ بوسمِها حتى تنكص نُؤيها المهدومُ

أضحتْ معطلةً وأصبحَ أهلُها ظعنوا ، ولكن الفؤادَ سقيمُ

فالجملة الإسمية المنسوخة "أضحت مُعطّلة" وقعت صفة الاسم النكرة "دِمنٌ" ومثلها الجملة المنسوخة "أصبح أهلها ظعنوا" ، وقد عطفت على الجملة الأولى ، وفي كل منهما ضمير رابط بالموصوف النكرة ، وهو مقدر في الجملة الأولى ، وظاهر في

---

(1) شعر عروة بن أذينة ص١٧٨ .

(2) نفس المصدر ص١٦٢ .

(3) شرح ديوان لبيد ص١١٩ .

الجملة الثانية ، ومحلها رفع .

وتقع الجملة الإسمية المسبوقة بـ"كأن" الحرف المشبه بالفعل ، صفة للاسم النكرة على معنى التشبيه ، قال طرفة[1] :

وبالسفحِ آياتٌ كأن رسومَها يمانٍ وشَتهُ ريدةٌ وسحولُ

فالجملة "كأن رسومها يمانٍ" وقعت صفة للنكرة آيات المرفوعة على الابتداء المتقدمة عليها بالخبر آيات ، وخرجت "كأن" للدلالة على معنى التشبيه في الجملة الإسمية المنسوخة بها والمكونة من اسمها المنصوب "رسومها" المعرف بإضافته إلى الضمير "الهاء" والخبر جاء فيها نكرة منونة "يمان" والجملة الوصفية في محل رفع.

وقال عنترة[2] :

منعَمةَ الأطراف خَودٌ كأنَّها هلالٌ على غصنٍ من البانِ مائدِ

فالجملة الإسمية المسبوقة بالحرف المشبه بالفعل "كأن" صفة لـ"منعمة" وقد توسطت بين وصف مفرد ووصف بشبه الجملة "على غصن" حيث جمع البيت وصف مفرد "خود" . ثم وصف بالجملة الإسمية المسبوقة بـ(كأن) في قوله "كأنها هلال" ثم بشبه الجملة . وإن شئت كان الوصف بشبه الجملة لخبر الجملة المنسوخة "هلال" .

وكما تقع الجملة الإسمية المثبتة صفة للاسم النكرة ، تقع الجملة الإسمية المنفية صفة للاسم النكرة أيضاً ، ومن ذلك قول قيس بن الخطيم[3] :

وبعض خلائق الأقوام داءٌ كداءِ الكشحِ ليس له دواءُ

وقول النابغة الذبياني[4] :

---

(1) الديوان ص١١٢ ، طالب محمد إسماعيل : بناء الجملة العربية في ديوانه — رسالة ماجستير — ص٢٨٩ .

(2) الديوان ص٧٣ .

(3) الديوان ص٥٣ ، وله أيضاً ص٤٦ "وإني لأغني ..." وص٥٣ "وبعض القول ليس ..." .

(4) الديوان ١٦٥/١٢ ، بناء الجملة العربية في ديوانه ص٣١٩ ، وله في الديوان ص١٩٩ "لدى جرعاء ليس بها ....." ، ص٢٥٧ "فكيف مزارها" .

ولــــرهطِ حــــرابٍ وقَـــدٍ ســـورةٌ   في المجـدِ لـيس غُرابُهـا بمُطـارِ

وقول عروة بن أذينة(1) :

فكـــــأني يـــــوم بيـــــنهمُ   جـــسدٌ ليـــست لــــه نــــسمة

فقد وصفت الأسماء النكرات "داء ، سورة ، جسد" بالجملة الإسمية المنفية بـ"ليس" وفي كل منها ضمير يعود على الاسم الموصوف ، وحكمها حكم موصوفها الإعرابي . وجاءت الجملة الإسمية المسبوقة بـ"ليس" صفة لموصوف محذوف ، وقد سبقت الجملة الإسمية المنفية الواقعة صفة شبه جملة ظرفية وقعت صفة أيضاً في قول امرئ القيس(2) :

وأنــت إذا اســتدبرتَه ســدّ فُرجَــهُ   بضافٍ فويـقَ الأرض لـيس بـأعزل

وتقدير الكلام : بذنب ضاف فويق الأرض ليس بأعزل . وقد حذف الموصوف من الجملة بدلالة قرينة لفظية حاصلة من السياق ، ومحل الجملة الوصفية خفض .

وتقع الجملة الإسمية وهي مسبوقة بـ"لا" النافية للجنس صفة ، وجاءت في قول النابغة الذبياني(3) :

لا تزجـــروا مكفهـــراً لا كفــاءَ لـــه   كالليـــلِ يخلُـــطُ أصـــراماً بأصـــرامِ

وصف الاسم النكرة "مكفهراً" بالجملة الإسمية المسبوقة بـ(لا) النافية للجنس "لا كفاءَ له" وفيها الضمير العائد ومحلها نصب .

---

(1) الديوان ص٩٩ ، الجملة العربية في ديوانه ص٢٩٧ .

(2) الديوان ص٥٥ ، بناء الجملة العربية في ديوانه ص٤١٧ ، وانظر أيضاً : ابن السيد البطليوسي : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب المطبعة الأدبية ، بيروت ص٣٧٩ "إذا كنت في قوم ..." .

(3) الديوان ص٢٢٦ .

الجملة الفعلية :

تقع الجملة الخبرية المكونة من الفعل والفاعل صفة ، ويوصف بها الاسم النكرة ، كما تقع الجملة الإسمية كذلك . وقد أشار سيبويه إلى الجملة الفعلية الواقعة صفة بقوله : "وإذا كان الفعل في موضع الصفة فهو كذلك ، وذلك قولك : أزيدُ أنتَ رجلٌ تضربه ، ولكل يوم ثوبٌ تلبسهُ . فإذا كان وصفاً فأحسنه أن يكون فيه الهاء ، لأنه ليس بموضع إعمال . ولكنه يجوز فيه كما جاء في الوصل ، لأنه في موضع ما يكون من الاسم"[1] .

فكلتا الجملتين الإسمية والفعلية ، خبريتان يوصف بهما الاسم النكرة ويقتضي في كل منهما ثبوت الأمر المخبر به ، وتحويان الضمير الرابط الذي يحصل به الاتصال بين الموصوف وجملة الصفة ، لتكون الجملة جزءاً من الكلام .

إن الوصف بالجملة الإسمية والوصف بالجملة الفعلية يقتضي ثبوت المعنى المخبر به مع ربطه بالزمن ، والوصف بالإسمية يقتضي ثبوت الأمر المخبر به دون ربطه بالزمن ، وأشار إلى التوقيت الإمام الجرجاني ، قال : "الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت ، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ، ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً"[2] . فالفرق فيهما دخول الزمن في الفعلية ، وخلوه من الجملة الإسمية .

وحكم الجملة الفعلية من حيث الإعراب تأخذ حكم موصوفها الإعرابي . قال

---

(1) الكتاب ١٢٨/١ ، وانظر أيضاً : الإيضاح العضدي ٢٧٦/١ ، المستوفي ص٣٨١ ، شرح المفصل ٥٢/٣ ، شرح الوافية ص٢٥٦ ، حاشية الصبان ، ٦٥/٣ ، التوابع في كتاب سيبويه ص٩٣ .

(2) دلائل الإعجاز ص١١٥ ، الموجز في شرح دلائل الإعجاز ص٧٨ ، ص١٠٨ .

تعالى ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾[1] . فالجملة الفعلية "أنزلناه" وقعت صفة للاسم النكرة "كتاب" وموضعها رفع فلو ظهر في الجملة الوصفية إعراب كما ظهر في الوصف المفرد "مبارك" لكان رفعاً ، وفي الجملة الضمير الرابط الذي يربطها بالموصوف وهو "الهاء" في "أنزلناه" .

ومما ورد في الشعر من وقوع الصفة جملة فعلية ذات فعل ماض ومحل الجملة رفع قول طرفة[2] :

هُم حرملٌ أعيا على كل آكلٍ مُبيراً ، ولو أمسى سوامهُم دثرا

الجملة الفعلية "أعيا على كل آكل" وقعت صفة للاسم النكرة "حرمل" وفيها الضمير الرابط ، وهو ضمير مستتر يدل عليه السياق ومحل الجملة رفع . وقول حسان بن ثابت[3] :

قومٌ لئام أقلّ الله خيرهم كما تناثر خلف الراكب البَعر

فوصف الاسم "قوم" بالمفرد "لئام" وبالجملة "أقل الله خيرهم" .

وكما وقعت الجملة الفعلية الماضية في محل رفع ، تقع الجملة الفعلية التي وصفت بها الاسم النكرة في محل نصب . قال زهير بن أبي سلمى[4] :

رأت رجلاً لاقى من العيش غبطة وأخطأه فيها الأمور العظائمُ

فقد وصف الاسم النكرة "رجلاً" بالجملة الفعلية ذات الفعل الماضي "لاقى من

---

(1) سورة الأنعام / من الآية ٩٢ ، وانظر توجيه الإعراب في : معاني الفراء ٣٦٥/١ معاني الأخفش ٢٨٢/٢ ، إعراب النحاس ١٧٧/٢ ، المقتصد ١٠/٢ ، إملاء العكبري ٢٥٢/١ .

(2) الديوان ص٨٤ .

(3) الديوان ص١٣٠ .

(4) الديوان ص٩٩ . وانظره في الخزانة أيضاً ٤٠٣/٢ .

العيش غبطة" ، وفيها ضمير يعود على الموصوف ومحل الجملة نصب .

كذلك تصف الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي الاسم النكرة ، ومحلها خفض، قال امرؤ القيس[1] :

قِفا نبك من ذكرى حبيبٍ وعرفانِ ورسمٍ عفَتْ آياتُه منذ أزمانِ

فالجملة الفعلية "عفت آياته" وصفت بها الاسم النكرة "رسم" ، وفيها الضمير الرابط ، محلها خفض .

ويجيء الفعل في الجملة الفعلية ماضياً مبنياً للمجهول بدلالة موصوف سبق ذكره ، قال تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ ﴾[2] ، فالجملة الفعلية الماضية المبنية للمجهول وقعت صفة للاسم النكرة "شيطان" في الآية التي سبقتها "ويتبع كل شيطانٍ مريد" وفيها الرابط ، ومحلها خفض .

وتقع الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع صفة للاسم النكرة أيضاً ، وتحوي الضمير الرابط ، وحكمها حكم موصوفها الإعرابي . قال تعالى ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾[3] .

جملة "تجري من تحتها الأنهار" الفعلية ذات الفعل المضارع ، وقعت صفة للاسم

---

[1] الديوان ص٨٩ .

[2] سورة الحج / من الآية ٤ .

[3] سورة البقرة / من الآية ٢٥ . وانظر توجيه الإعراب في : إعراب النحاس ١٥١/١ ، القطع والائتناف للنحاس ص١٢٧ ، إملاء العكبري ٢٥/١ ، وانظر أيضاً جملة "تجري" الواقعة صفة في الآيات القرآنية : القمر / ١٣-١٤ ، النساء / ٥٧ ، البقرة / ٢٦٦ .

النكرة "جنات" وفيها ضمير يعود على الموصوف ، وموقعها نصب . وجملة "يتلو عليهم" في قوله تعالى ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ ﴾[1] وقعت وصفة للاسم "رسولاً" ، وفيها الرابط ، ومحلها نصب . وجوز المعربون في قوله تعالى ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾[2] جملة "تطهرهم بها" من الفعل المضارع وفاعله في موضع نصب صفة لـ"صدقة" وما جاء في قوله تعالى ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي ﴾[3] في قراءة من رفع "يرثُني" . فالجملة الفعلية من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب صفة لـ"ولياً" ومن جزم الفعل فهو جواب للدعاء "هب".

وفي قوله تعالى ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾[4] جملة "ترجمون فيه"، وصفت الاسم النكرة "يوماً" ، وتحوي الجملة الوصفية الضمير الرابط ، ومحلها نصب .

---

[1] سورة آل عمران / من الآية ١٦٤ .

[2] سورة التوبة / من الآية ١٠٣ ، وانظر توجيه الإعراب في : معاني الأخفش ٣٣٦/٢ ، إملاء العكبري ٢١/٢ ، المغني ط مدني ٤٢٤/٢ ، النحو الوظيفي ص٣٩٧ .

[3] سورة مريم / من الآية ٥ -٦ . وانظر توجيه الإعراب في : اللمع في العربية ص١٣٥ . المغني / ٤٢٤/٢، الفوائد الضيائية ٢٦٥/٢ حاشية الصبان ٣١٣/٣ ، النحو الوظيفي ص٣٩٧ .

[4] سورة البقرة / من الآية ٢٨١ ، وانظر توجيه الإعراب في : إملاء العكبري ١١٨/١ ، المغني ٤٢٤/٢ ، الإعراب عن قواعد الإعراب ص٤٠ .

ومما ورد في الشعر من وقوع الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع صفة للاسم النكرة قول النابغة الذبياني[1] :

فأنت وبيعٌ ينعشُ الناس سَيبُهُ ... وسيفٌ أعيرته المنيّةُ قاطعُ

فجملة "ينعش الناس سيبه" وصفت بها الاسم النكرة "ربيع" وفي الجملة الضمير الرابط "الهاء" في سيبه ، ومحلها رفع .

ومن ذلك أيضاً قول الأسود بن يعفر[2] :

وأسبابه أهلكنَ عاداً وأنزلت ... عزيزاً يُغني فوق غرفةِ موكلِ

وقول عامر بن الطفيل[3] :

بمضيقٍ تطيرُ فيه العوالي ... حين هرّت كماتُها واستحرّت

فجملة "تطير فيه العوالي" وصفت بالاسم النكرة "مضيق" وفيها الرابط ، ومحل الجملة خفض .

وتقع الجملة الفعلية مسبوقة بإحدى أدوات النفي "لا ، لم ، ما" صفة للاسم النكرة ، فمن الجملة الفعلية المسبوقة بالأداة "لا" قول عنترة[4] :

أعاتبُ دهراً لا يلينُ لعاتبٍ ... وأطلبُ أمناً من صروفِ النوائبِ

---

(1) الديوان ص٥٣ .

(2) الديوان ص٥٧ .

(3) الديوان ص٣٣ ، وانظر الجملة الفعلية ذات الفع لامضارع في : ديوان عنترة ص١٣ "واعلم أن الجود ..." ، ديوان طرفة ص٢٤ "وفي الحي أحوى ..." ، ديوان الأعشى ص١٩ "والجن تعزف ..." ، ديوان شعر عروة بن أذينة ص٨٥ "إني امرؤ من ..." .

(4) الديوان ص٢٥ ، وله في الديوان أيضاً ص٥٨٧ "فلله قلب ..." .

وصف الاسم النكرة "دهراً" بالجملة الفعلية المسبوقة بأداة النفي "لا" وفي الجملة ضمير رابط يربطها بالموصوف ومحلها نصب .

ومن الجملة الفعلية المسبوقة بأداة النفي "لم" ، وقد وصفت بها الاسم النكرة، قول النابغة الذبياني[1] :

نظـرتْ إليـكَ بحاجـةٍ لم تقضِها   نظـرَ المـريضِ إلى وجـوهِ العُـوّدِ

جملة "لم تقضها" وصفت بها الاسم النكرة "حاجة" ، وفيها الضمير الرابط ، ومحلها خفض .

ومن وصف الاسم النكرة بالجملة الفعلية المسبوقة بأداة النفي (ما) قول امرئ القيس[2] :

وصُمٌ صلابٌ ما يقين من الوجر   كأنّ مكان الردف منه على رال

جملة "ما يقين من الوجر" وصفت بها الاسم النكرة "صم" وفيها الضمير الرابط ، وهو مقدر من السياق ، ومحل الجملة الوصفية رفع .

---

(1) الديوان ص٣٣ ، وله الديوان أيضاً ص٤٨ "أتوعد عبداً ..." ، ص٥٦ "لهم شيمة" .

(2) الديوان ص٣٦ .

الجملة الشرطية :

هي التركيب المبني على تآلف جملتين بعلاقة إسنادية مركبة تحصل منها الفائدة المطلوبة بعلاقة ومصاحبة وتكون بمنزلة الجملة الواحدة ، فجملة الشرط بمنزلة الكلمة المفردة ، التي تأتلف مع كلمة مفردة أخرى هي جملة الجواب ، ومن مجموع الجملتين لا في واحدة منهما دون الأخرى يكون استقلال الكلام وإفادته . قال الجرجاني : "إن الشرط والجزاء جُملتان وجب تصاحبهما فجرتا مجرى الجملة الواحدة فقولك : إن تكرمه بمنزلة أخوك وقولك : يكرمك بمنزلة منطلق في احتياج أحدهما إلى صاحبه وامتناعه من أن يستقل بنفسه"[1] وبها يوصف الاسم النكرة ، ويربط الجملة الشرطية الواقعة صفة بالموصوف ضمير رابط يحصل به الاتصال بين الموصوف وصفته لتكون الجملة جزء الكلام . وحكمها الإعرابي حكم موصوفها من رفع ونصب وخفض .

ومما وقعت فيه الجملة الشرطية المتصدرة بالأداة "إذا" صفة قول الخرنق[2] :

قــومٌ إذا ركبــوا سمعــتَ لهــم   لغطــاً مــن التأييــهِ والزَّجــرِ

الجملة الشرطية المصدرة بالأداة "إذا" وصفت بها الاسم "قوم" . وفي الجملة الشرطية ضمير رابط وهو الهاء في "لهم" يربط الجملة الوصفية بموصوفها لتكون به جزء الكلام ، وحكمها الإعرابي رفع .

ومن الجملة الشرطية المصدرة بالأداة "إن" الواقعة صفة للموصوف النكرة قول

---

(1) المقتصد ٢٨٧/١ ؛ انظر أيضاً : شرح المفصل ١٥٦/٨ .

(2) الديوان ص٣١ ، الخزانة ٣٠٦/٢ .

النابغة الذبياني[1] :

فـأهلي فِـداءٌ لأمـرئٍ إن أتيتُـه ... تقبـل معـروفي وسـدّ المفـاقِرا

وصف الاسم النكرة "امرئٍ" بالجملة الشرطية "إن أتيته تقبل معروفي" ، وفيها الرابط بالموصوف وهو "الهاء" في "أتيتُه" ، ومحل الجملة الوصفية خفض .

ومن تتابع الصفات وتعددها وقد صدرت الجمل الشرطية بالأداة "إذا" والأداة "أن" قول امرئ القيس في وصف فرس[2] :

إذا أقبلـت قلـتَ دُبّـاءةٌ ... مِـنَ الخُـضر مغموسـةٌ في الغُـدُرْ

وإن أدبـرت قلـتَ أثفيّـةٌ ... ململـة لـيس فيهـا أثـر

وإن أعرضـتْ قلـتَ سـرعوفةٌ ... لهـا ذنـب خلفهـا مُـسبطِرْ

تعدد الوصف بالجمل الشرطية المتتابعة وذلك لأن الصفة في الحقيقة خبر عن الموصوف ، وزيادة إخبار . فيجوز في الموصوف أن يوصف بأوصاف كثيرة ومختلفة ، ولأن الصفة حكم وإشراك حكم في تعددها ، وفي كل منها ضمير رابط لها بالموصوف ليحصل به الاتصال بين الموصوف وصفته ، لأن الجملة الشرطية في حقيقتها مستقلة عن الموصوف ، فإذا جعلت جزء الكلام فلابد من الرابطة ليحسن الاتصال بين الموصوف وصفته .

ومن الجملة المصدرة بالأداة المتضمنة معنى الشرط "متى" وبالاداة الشرطية

---

[1] بناء الجملة العربية في ديوانه ص٢٩٨ .

[2] الديوان ص١٦٦ . دباءة : من دبأت الشيء ودبات عليه إذا غطيت عليه . وأثفية : ثقيلة . سرعوفة : خفيفة . ومسبطر : كل ممتد . انظر اللسان مادة : "دبأ" ، "أثف" ، "سرعف" ، "سبطر" .

"إذا" وصفت بها الاسم قول قيس بن الخطيم[1] :

رجالٌ متى يُدعوا إلى الموت يرقلوا إليـه كإرقـال الجمـال المـصاعب

إذا فزعـوا مَدّوا إلى الليـل صـارخاً كمـوج الأتـيِّ المزبـدِ المتراكـب

فقد وصف الاسم النكرة (رجال) بالجملتين الشرطيتين المصدرة في الأولى منهما بالأداة المتضمنة معنى الشرط "متى" وفي الثانية بالأداة الشرطية "إذا" وكما تتعدد الصفات في الجمل الإسمية والفعلية ، تكون كذلك في الجمل الشرطية ، وفي كل منها ضمير رابط يربطها بالموصوف لتكون به جزء الكلام ، ومحلهما رفع .

ومما جاءت الصفة جملة شرطية مصدرة بالأداة المتضمنة معنى الشرط "متى" قول طرفة بن العبد[2] :

وأعـنمُ مخـزوتٍ مـن الأنـف مـارنٌ عَتيقٌ متى تُرجم بـه الأرض تـزدَدِ

وصف الاسم النكرة "عتيق" بالجملة الشرطية المصدرة بالأداة "متى" وفيها الضمير الرابط ، ومحل الجملة رفع .

ومن الجملة الشرطية المصدرة بالأداة "من" الواقعة صفة للاسم النكرة قول زهير بن أبي سلمى[3] :

رأيتُ المنايا خبطَ عشواء مَنْ تُصِبْ تُمِتـهُ ومَـن تخطـئ يُعمَّـر فيهـرمِ

---

[1] الديوان ص٣٣ .

[2] بناء الجملة العربية في ديوانه ص٤٢١ ، وانظر أيضاً الجمل الشرطية المصدرة بالأداة "متى" وقد وصفت بها الاسم النكرة في : شرح ديوان لبيد ص١١ . "أربت عليه ..." ، ديوان عبد الله بن رواحة ص٨٥ (فهم جسر تحت ...) .

[3] الديوان ص٨٦ .

وصفت الجملة الشرطية المصدرة بالأداة "من" الاسم النكرة "المنايا" وفيها الضمير الرابط وهو "الهاء" في "تمته" ، ومحلها نصب ، وقد عطفت عليها جملة شرطية أخرى مصدرة بالأداة "من" أيضاً . وهي صفة ثانية للاسم النكرة ، وفائدة العطف هنا اجتماع الصفات المتعددة للموصوف وإشراك الجملة الوصفية الثانية في حكم الجملة الوصفية الأولى .

ومن الجملة الشرطية المصدرة بالأداة "لو" الواقعة صفة للاسم النكرة قول جرير[1] :

يا رُبَّ غابطنا لو كان يعرفكم ... لاقى مُباعدة منكم وحرمانا

وصف الاسم النكرة "غابطنا" بالجملة الشرطية المصدرة بالأداة "لو" وفي الجملة الضمير الرابط لها بالموصوف .

ومثلها قول فرعان التميمي[2] :

وإني لداعٍ دعوةً لو دعوتُها ... على جبلِ الريّان لانقضّ جانِبُه

الجملة الشرطية المصدرة بالأداة "لو" وصفت بها الاسم النكرة "دعوة" ، وفي الجملة الضمير الرابط لها بالموصوف وهو "الهاء" في "دعوتها" ، ومحل الجملة نصب.

فمن تألف الجملتين في الشرط بإسناد ومصاحبة حصلت الفائدة وتم الكلام ، وبها حصل الوصف ، كما حصل الوصف بالجملة الإسمية والجملة الفعلية .

---

[1] انظر الكتاب ٤٢٧/١ ، شرح المفصل ٥١/٣ ، همع الهوامع ٤٧/٢ .

[2] إعراب الجمل وأشباه الجمل ص٢٤٠ ، نقلاً عن عيون الأخبار ٨٦/٣ .

شبه الجملة :

شبه الجملة تركيب مشابه للجملة لأنه مؤلف من كلمتين ، ومشابه للمفرد لأن معناه لا يظهر إلا مع متعلقه ، لذا اشترط فيه أن يكون تاماً ، والمقصود بالتام أن يفهم عند ذكره متعلقه المحذوف ، أما عند انفراده فلا يدل على معنى ما لم يكن المتحدث عنه معروفاً للمخاطب . فالظرف أو الجار والمجرور لابد لهما من متعلق يُعين على إتمام المعنى .

وتقع شبه الجملة – من الظرف والجار والمجرور – صفة للنكرة . وحكمها مع الصفة كحكمها مع الخبر ، قال ابن يعيش : "إن الظرف إذا وقع صفة كان حكمه كحكمه إذا وقع خبراً"[1] . وإذا وقعت شبه الجملة صفة ، فلابد لها من عائد يربطها بالموصوف كما لو وقعت خبراً .

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن الخبر – شبه الجملة – نائب مناب المتعلق المحذوف الذي كان الخبر في الأصل ، لكنه حذف ، فصار الظرف هو الخبر ، وناب مناب المحذوف ، وانتقل الضمير الذي في المتعلق إليه فاحتمله وضمنه وصار يرتفع به ، كما كان يرتفع باسم الفاعل أو الفعل . قال سيبويه : "فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المنون الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين ، ونحو قوله : هو خير منك عملاً . فصار هو خلفك ، وزيد خلفك بمنزلة ذلك . والعامل في خلف الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره كما أنك إذا قلت : عبد الله أخوك

---

[1] شرح المفصل ٣/٥٣ .

فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ، وهو منفصل منه"[1] .

فالخبر إذن شبه الجملة على سبيل النيابة ، وعبر عن ذلك بالأصل المرفوض لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف ، فإظهار العامل فيه شريعة منسوخة قال ابن يعيش : "واعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو استقرار ومستقر وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والعاملة معه وهو مغاير المبتدأ في المعنى ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار ثم حذفت الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف"[2] .

وتأتي فكرة وجود المتعلق المحذوف ، من نظرة النحاة إلى وجوب التوافق بين المبتدأ والخبر ، فمن قدر المتعلق المحذوف اسم فعنده الأصل في الخبر الإفراد ، ومن قدر الفعل فعنده هو الأصل في العمل ، والخلاف في تقدير المتعلق — كما يظهر — إنما هو محصور في الأولوية — وأما أصل جواز الأمرين فمتفق عليه — قال أبو علي : "ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ويعلقه ، وأن يخلو ما يعلقه به من أن يكون اسماً أو فعلاً ، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره"[3] والتعليق فيه هو ارتباط معنوي في

---

(1) الكتاب ٤٠٦/١ . انظر أيضاً : الأصول ٦٨/١ ، الإيضاح العضدي ٤٧/١ ، شرح المقدمة المحسبة ٤٢١/١ ، المقتصد ٩٤/١ ، لمع الأدلة ص١١٦ ، الإنصاف ٢٤٧/١ .

(2) شرح المفصل ٩٠/١ . وانظر أيضاً : شرح جمل الزجاجي ٣٤٤/١–٣٤٧ ، شرح الرضي ط محققة ٢٤٣/١ المغني ط مدني ٤٢٣/٢ ، أيضاً ٤٤٨/٢ الإعراب عن قواعد الإعراب ص٥٥ ، الهمع ٩٨/١ ، النكت ص٣٤٤ ، الصبان ١٩٣/١ ، العطار ص١٦٤ ، النحو الوافي ٤٧٦/٣ ، في النحو العربي نقد وتوجيه ص٥١ ، اللغة العربية معناها ومبناها ص٨٩ .

(3) المسائل العسكريات ص٨١ .

توصيل المعنى المطلوب وإتمامه بشبه الجملة . وإن لم يكن الظرف أو الجار والمجرور متعلقاً سمي حشواً أو لغواً ، وذلك لخلوه من الضمير في المتعلق ، ولإمكان حذفه من الكلام لأنه فضلة . قال سيبويه : "وإن شئت ألغيت "فيها" فقلت : فيها عبد الله قائم"[1] .

وذهب الكوفيون أن الظرف منصوب على الخلاف وهو عامل معنوي عندهم ، فالنصب أمر معنوي في قولك : زيد عندك ، فنصب على الخلاف ، والمقصود بالعامل المعنوي هو : "الذي لا يكون للسان فيه حظ وإنما هو معنى يعرف بالقلب"[2] . والمقصود بالخلاف ، أن الخبر يخالف المبتدأ في المعنى ، فلا يقال إن زيداً هو عندك في المعنى فلما كان الخبر مخالفاً للمبتدأ نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما . ولا يحتاج في المخالفة المعنوية إلى تقدير متعلق ، لأن المخالفة المعنوية عند الكوفيين تعمل عمل المخالفة اللفظية في الإعراب[3] .

وذهبت طائفة من النحاة إلى أنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر ، بل حذف الفعل واكتفي بالظرف منه وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه من قبل حذف الفعل .

وأشارت جماعة إلى أنه لا تقدير للخبر المحذوف ، إذ الظرف والجار والمجرور هما نفس الخبر ، اعتماداً على خصائص شبه الجملة في تحديدها المكان أو

---

(1) الكتاب ٨٨/٢ .

(2) التعريفات ص١٥٠ .

(3) انظر : لمع الأدلة ص١١٦ ، الإنصاف ، مسألة رقم ٩ ، شرح المفصل ٩٠/١ ، المغني ط مدني ٤٣٣/٢ ، الأشباه والنظائر ٢٣٦/١ ، الصبان ١٩٣/١ .

الزمان أو العلاقة ، فالخبر – شبه الجملة – صالح لتحديد المبتدأ ، لا لاشتماله على ضمير موجود في المتعلق الاسم أو الفعل[1] .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ، لأن شبه الجملة ليس لها معنى مستقل بنفسها لتخبر أو توصف بها ، إلا إذا اعتمدت على متعلق معروف للمخاطب يعين على إتمام المعنى .

ويشترط في شبه الجملة إذا وقعت صفة – كما في الجملة الإسمية والفعلية أن تكون خبرية ، وذلك لأن في الجملة الخبرية التي وقعت صفة حكماً وإثبات معنى للموصوف . أما الإنشائية فلم يكن فيها فعل واقع ولا معنى ثابت حتى يكون للموصوف موضحاً ومخصصاً عن غيره . والغرض من الصفة تمييز الموصوف للمخاطب ولا يميزه إلا ما هو معلوم له .

ويشترط في الموصوف أن يكون نكرة ، لأن النكرة إذا جاء بعدها ظرف أو مجرور ، ينبغي أن يحملا على الصفة ، لأن النكرة لإبهامها محتاجة إلى الصفة ليحصل بها التخصيص . قال تعالى ﴿ فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴾[2] ، وصف الاسم النكرة "حجارة" بشبه الجملة من الجار والمجرور "من سجيل" ومحلها نصب .

قال تعالى ﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ﴾[3] وقعت شبه الجملة "منا" صفة للموصوف النكرة "بشراً" ، ومحلها نصب . ومن قرأ

---

[1] انظر تفصيل ذلك عند : عبد الإله إبراهيم عبد الله ، شبه الجملة في اللغة العربية – رسالة ماجستير – جامعة بغداد / ١٩٨٣ ص١٦٣–١٧٠ .

[2] سورة هود / من الآية ٨٢ . وانظر توجيه الإعراب في : معاني الأخفش ٣٥٧/٢ ، إملاء العكبري ٤٤/٢ .

[3] سورة القمر / من الآية ٢٤ . وانظر توجيه الإعراب في : إملاء العكبري ٢٥٠/٢ .

"أبشرٌ" بالرفع على الابتداء ، فمحل شبه الجملة الواقعة صفة رفع ، وفيها الضمير الرابط .

ومن الشواهد الشعرية التي وقعت شبه الجملة فيها صفة لاسم نكرة قول النابغة الذبياني :

بمخضبٍ رخصٍ كأن بنانهُ ... عَنم على أغصانِه لم يُعْقَدِ

وله[1] :

لا أعرفَنّ ربرباً حوراً مدامِعُها ... كأنهن نِعاجٌ حول دوّار

فقد وصف الاسم النكرة "أعنم" بشبه الجملة "على أغصانه" ، ووصف الاسم النكرة "نعاج" بشبه الجملة "حول" ، وفيها ضمير رابط ، وهو في الأولى ظاهر وفي الثانية مقدر ، ومحلها رفع .

وقول طرفة :

أمونٍ كألواحِ الأران نسأتها ... على لاحبٍ ، كأنه ظَهر برجُدِ

وله[2] :

وتقصيرُ يوم الدجن، والدجنُ مُعجِبٌ ... ببهكنةٍ تحت الطرافِ المُعَمّدِ

فقد وصف الاسم النكرة "أمون" بشبه الجملة "كألواح الأران" ، ووصف الاسم النكرة "بهكنة" بشبه الجملة "تحت الطراف" ، وفي كل منهما ضمير رابط بالموصوف ، ومحلهما خفض .

هذه الشواهد وغيرها وصفت شبه الجملة الاسم النكرة المحتاج إليها لتخصيصه وتبيينه .

---

[1] الديوان قصيدة ٢ / بيت ٧ ، قصيدة ٧ / بيت ٣ ، بناء الجملة في ديوانه ص٣٢٠ .

[2] الديوان ص١٢ ، ص٥٩ ، وانظر أيضاً : البحر المحيط ٣٣٧/١ ، بناء الجملة العربية في ديوانه ص٢٩٣ .

ترتيب الصفات :

تتعدد الصفات في الجملة ، وذلك لاختلاف معانيها ، ولأن الصفة في الحقيقة خبر عن الموصوف ، وزيادة أخبار ، فيجوز في الموصوف أن يوصف بأوصاف كثيرة ومختلفة . وفي ترتيب الصفات عند تعددها خلاف ، فذهب فريق في ترتيبها إلى وجوب تقدم الوصف المفرد على الوصف بالجملة عند التعدد ، لأن الأصل عندهم للمفرد والجملة فرع ، ولا يتقدم الفرع على الأصل إلا في ندور كلام وضرورة شعر .

وذهب قوم إلى تغليب المفرد على الوصف بالجملة ، وليس ذلك التغليب بواجب عندهم . وطائفة ثالثة ذهبت إلى جواز تقديم الجملة دون تغليب أو وجوب تقديم للمفرد .

فقد جوّز سيبويه ومن تابعه تقديم الجملة على الوصف المفرد ، حيث يفهم ذلك من الأمثلة التي طرقها . دون أن يذكر شيئاً من الوجوب أو التغليب للفرد ، قال: "نحن قوم ننطلق عامدون إلى بلد كذا ، إن جعلته وصفاً . وإن لم تجعله وصفاً نصبت ، كأنه قال : نحن ننطلق عامدين"[1] . فجملة "ننطلق" صفة لقوم ، كما أن عامدين صفة له . وأنشد سيبويه لمالك بن خويلد الخُناعي[2] :

يا ميُّ لا يعجِزُ الأيام ذو حيَدٍ ... في حومة الموت رَزّامٌ وفرّاسُ

---

[1] الكتاب ٤٩/٢ .

[2] الكتاب ٦٧/٢ . وانظر : الدرر اللوامع ٣٠/٢-٣١ . وقد اختلف في نسبتها فقيل : هي لأبي ذؤيب الهذلي ، أو لأمية بن أبي عائذ أو لعبد مناف الهذلي . وذو الحيد : من وصف الوعل ، والحيدر : نتوء في قرنه ، واحدتها حيدة . والرزام : مبالغة من الرزم ، وهو الصرع ، والفراس : الشديد الفرس والصريمة : رميلة فيها شجر . واحدان : جمع أحد بمعنى واحد . والهماس : صوت المشي الخفي .

يَحمي الصريمة إحدان الرجال لـه صـيدٌ ، ومُجـترئ بالليـل همَّـاسُ

ومن القائلين بوجوب تقديم الوصف المفرد ابن السراج ، عندما تحدث في باب العطف على الموضع ، ذكر أن الأصل للمفرد والجملة فرع ، ولا يتقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعر أو ندور كلام ، وقبح أن تتقدم الجملة في الصفة ، كما قبح تقدمها في الخبر ، قال : "فإن قلت : هند أبوها قائم ومنطلقة ، جاز والأحسن عندي أن تقدم "منطلقة" لأن الأصل للمفرد ، والجملة فرع ، ولا ينبغي أن يتقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعرهم ، وكذلك : مررت بامرأة أبوها شريف وكريمة ، حقه أن يقول : بامرأة كريمة وأبوها شريف ، لأن الأصل للمفرد وإن وصفه مثله مفردا وتقديم الجملة في الصفة عندي على المفرد أقبح منه في الخبر إذا قلت : هند أبوها كريم وشريفة لأن أصل الصفة أن تكون مساوية للموصوف تابعة له في لفظها ومعرفتها ونكرتها"[1] .

وقد أيد ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) مذهب ابن السراج بقوله : "وإذا اجتمع في هذا الباب صفة هي اسم مع صفة هي في تقدير اسم قدمت ما هو اسم على ما هو في تقديره ، وذلك نحو قولك : مررت برجل قائم في الدار ، إذا جعلت المجرور في موضع الصفة لرجل ولا يجوز أن تقول : مررت برجل في الدار قائم ، إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام"[2] .

فحمل ابن السراج القول على القياس ، وحمل ابن عصفور تقديم الجملة على الندور والضرورة ، والأولى عندهم تقديم الاسم ، ثم شبه الجملة ، ثم الجملة ، كما في قوله تعالى ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾[3] .

---

[1] الأصول ٢/٦٣ .

[2] شرح جمل الزجاجي ٢١٧/١ . وانظر أيضاً : المقرب ٢٢٦/١ ، المطالع السعيدة ٢١٤/٢ ، الهمع ١٢٠/٢ .

[3] سورة المؤمن "غافر" / من الآية ٢٨ .

وقد حمل قول امرئ القيس على الضرورة الشعرية[1] :

وفرعٍ يُغشّي المتن أسودَ فاحم ... أثيثٍ كقنو النخلة المتعثكل

فتقدم الوصف "يغشي المتن" وهو جملة ، على الوصف "أسود" وهو مفرد ، وهذا الترتيب في الصفات مخالف لرأي ابن السراج ومن تبعه .

وذهبت طائفة إلى تغليب المفرد على الجملة في الترتيب ، دون أن تقول بوجوب تقديم المفرد ومنهم ابن مالك ، قال "وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة ، قدم المفرد وأخرت الجملة غالباً"[2] ، وأخذ برأيه الرضي ، إذ قال : "في الأغلب ، وليس ذلك بواجب خلافاً لبعضهم"[3] ، والأزهري في شرحه ، إذ قال : "وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالباً فيهن"[4] . وعلة ذلك عندهم أن الأصل الوصف بالاسم ، فالقياس تقديمه ، وقدم الظرف على الجملة لأنه من قبيل المفرد عندهم .

فيتضح لدينا جواز تقدم الوصف بالجملة عند سيبويه . وحمل ابن السراج القول على القياس فهو يقدم المفرد على الجملة ، ويعلل القول بأن الأصل للمفرد والجملة فرع ، فقاس عليها الترتيب في الصفات وحمل ابن عصفور تقديم الجملة على الندور والضرورة . وعند ابن مالك ومن تابعه أن الغالب في التقديم يكون للمفرد . وليس الجمل – كما سنرى من الأمثلة – بثابت للمفرد . وعند آخرين تقدم الجملة الفعلية على الجملة الإسمية في الترتيب ، والعلة في نظرهم ، أن الوصف بالفعلية

---

(1) الديوان ص١٦ . وانظر أيضاً : المقرب ٢٢٦/١ ، شرح جمل الزجاجي ٢١٧/١ ، المطالع السعيدة ٢١٤/٢ ، همع الهوامع ١٢٠/٢ ، معجم الشواهد العربية ص٣١٤ ، بناء الجملة العربية في ديوانه ص٤٢٧ .

(2) التسهيل ص١٦٩ .

(3) شرح الرضي ط أستانة ٣٤٨/١ .

(4) شرح التصريح ١٢٠/٢ ، وانظر أيضاً : المطالع السعيدة ٢١٤/٢ ، الأشموني ٣٤٦/٤ الصبان ٧٤/٣ .

لاشتقاقها أقوى من الوصف بالجملة الإسمية[1] .

نخلص مما ذكر ، إلى أنه إذا وصفت بالجملة مع مفرد فسواء في ذلك التقديم أم التأخير ، وليست العلة بالفرع أو الأصل ، ولا فرق في تقديم الجملة الفعلية أو الإسمية ، فالاعتماد على طبيعة السياق العربي وما يوفره من أساليب ومعان كفيل بإيجاد المعنى الأقرب للتعبير والبيان . ويعزز ذلك بقوله تعالى ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴾[2] ، قدم الوصف المفرد على الوصف بالجملة .

وقال امرؤ القيس[3] :

وأنت إذا استدبرته سدَّ فرجه ... بضافٍ فويقَ الأرضِ ليس بأعزلِ

فقوله "بضاف" وصف مفرد لموصوف محذوف تقديره : "سد فرجه بذنب ضاف" ، وقوله "فويقَ الأرض" وصف ثان للذنب ، وهو ظرف وقوله "ليس بأعزل" وصف ثالث للذنب وهو جملة ، وقد جاءت الصفات موافقة لرأي ابن السراج ومن تبعه ، بتقدم الوصف المفرد ثم الظرف ثم الجملة .

وقال تعالى ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾[4] ، فأتى بالمفرد بعد الوصف بالجملة ، وهما صفتان لـ"كتاب" ومثله قوله تعالى ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[5] . وقال عروة بن

---

[1] انظر : همع الهوامع ٢/١٢١ .

[2] سورة الأنبياء / من الآية ٥٠ .

[3] الديوان ص٣٣ .

[4] سورة الأنعام / من الآية ٩٢ .

[5] سورة المائدة / من الآية ٥٤ .

أذينة[1] :

مُـــــــصغياتٍ في أعِنَّتهـــــــــا تحمـــــلُ الأبطـــالَ مُـــستلِمهْ

وقال النابغة الذبياني[2] :

كِلـيني لهـم يـا أميمـةُ ناصـبِ وليـل أقاسِـيه بطـيءِ الكواكـبِ

فوصف الاسم النكرة "ليل" بالجملة "أقاسيه" قبل وصفه بالمفرد "بطيء" .

وقال عروة بن أذينة يصف طارق ليل بجملتين فعليتين ، الأولى منهما مصدرة بفعل ماض ، وفي الثانية بفعل مضارع[3] :

هـذا وطـارقِ ليـل جـاء معتـسِفاً يعـشو إلى منزلـي لمـا رأى نـاري

وقال أيضاً[4] :

هـذا ومهلكـه تُـرقِّصُ شمـسُها كـالرجعِ في رهـج الوديقـة آلهـا

غـبراءُ دَيمـومٌ يحاربهـا القَطـا مُـصباً يُفـرقُ بعـدها إرسـالها

فوصـف الاسـم "مهلكـة" بـالمفردين "غـبراء ، ديمـوم" وبالجمـل "تُـرقِّصُ شمسُها"، يحاربُها القطا" ، "يُفرقُ بُعدُها إرسالها" . فجمع الـشاعر بـين النـوعين ، المفرد والجملة .

---

[1] الديوان ص١٠٤ .

[2] الديوان ص٥٤ . وانظر تخريجه في : شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارقي ص٤٩ ، شرح الرضي ط أستانة ٣٤٨/١ ، الخزانة ٣١٦/٢ .

[3] الديوان ص٢٠٢ .

[4] ضياء عبد الرضا حمودي : الجملة العربية في شعر عروة بن أذينة – رسالة ماجستير – ص٢٢٩ ، قال : "ولم أجد مثل هذا التركيب عند النحاة" .

عطف الصفات :

ما يراد من العطف إشراك الصفات في الحكم . وفي تعدد الصفات وتكرارها جواز العطف وتركه . ويتوجب العطف عند اختلاف معاني الصفات وتباعدها لأنه حينئذ يُنزّل اختلافها منزلة اختلاف الذوات . ويمنع العطف عند اتفاق الصفات في المعاني ، لأن ذلك يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه . قال الجرجاني في إشراك الصفات في الحكم عند تعددها : "إذا قلت : مررت برجل خُلقه حسن وخَلقه قبيح . كنت قد أشركت الجملة الثانية في حكم الأولى وذلك الحكم كونها في موضع جر بأنها صفة للنكرة"[1] .

وبأداة العطف "الواو" يحصل اجتماع الصفة للموصوف ، ولا يعطف بغيرها في صفات المدح أو الذم أو الترحّم . قال ابن السيد : "وأما عطف الصفات التي يراد بها المدح أو الذم أو الترحم ، فلا تكون إلا بالواو ، لأنها تفيد اجتماع الصفة للموصوف . فإن لم يُرد بالصفات مدحٌ ولا ذم فقد يعطف بغير الواو"[2] . وبالأداة العاطفة "الفاء" التي تفيد الترتيب والتعقيب يحصل العطف في الصفات ، وشرط في عطفها الجمل الوصفية أن يكون العائد خلت منه اكتفاء بما فيها من الربط . وقد تلي الصفة "لا" أو "أما" فيجب تكريرهما مقرونين بـ"الواو" .

وكما يكون العطف في الصفات المفردة نحو : مررت برجل راكب وذاهب ،

---

(1) دلائل الإعجاز ص١٧١ . وانظر أيضاً : المستوفي ص٣٨٤ ، المقرب ٢٢٤/١ ، شرح جمل الزجاجي ٢٠٩/١ ، شرح الرضي ط أستانة ١٠٨/١ ، بدائع الفوائد ٥٢/٣-٥٣ .

(2) الحلل في إصلاح الخلل ص١١٧ ؛ انظر أيضاً : التسهيل ص١٦٩ ، شرح ابن عقيل ٢٠٢/٢ ، المغني ط مدني ١٦٣/١ ؛ الهمع ١١٩/٢ ، المطالع ٢١٦/٢ ، السجاعي ص١١٤ ، الصبان ٧٣/٣ .

ومررت برجل راكب فذاهب ، ومررت برجل قائم إلى زيد فضاربه فقاتله وقوله تعالى ﴿ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴾[1]، ومن تركه في الصفات المفردة ، في قوله تعالى ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ۝ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴾[2] ويكون العطف في الجمل الوصفية التي حسن تعاطفها ، قال لبيد[3]:

بمَن تلاعبت الرياحُ بوسمِها ... حتى تنكّر نؤيها المهدومُ

أضحت معطلة وأصبح أهلها ... ظعنوا ، ولكن الفؤاد سقيمُ

فالجملة الإسمية المنسوخة "أصبح أهلها ظعنوا" عطف على الجملة الوصفية الأولى "أضحت معطلة" ، ونحو : مررت برجل يبكي فيضحك .

إلى الملك القِرمِ وابن الهمام ... وليثَ الكتيبةِ في المزدحمْ

وذا الرأي حين تغمُّ الأمور ... بذات الصليل وذات اللجم[4]

ومن ترك العطف نحو : مررت برجل معه صقر صائد به ، وهذه دابة تشتد

---

(1) سورة الواقعة / آية ٥٢-٥٤ .

(2) سورة القلم / الآية ١٠-١٢ .

(3) شرح ديوان لبيد ص١١٩ . إن أريد الجمع بين الصفات أو التنبيه على تغايرها حسن إدخال حرف العطف . وإذا كان المقام مقام تعداد الصفات من غير نظر إلى جمع أو انفراد حسن إسقاط حرف العطف .

(4) لم ينسب لأحد . وانظر في : الإنصاف ص٤٦٩ ، شرح الرضي ط أستانة ١٠٨/١ ، البحر المحيط ٢٠٢/١ ، المطالع السعيدة ٣٣٢/٢ ، الخزانة ٣٣١/٢ ، المشكاة الفتحية ص٢٥٢ ، الدرر اللوامع ١٥٠/٢ .

سرحها مكسور ، ونحن قوم ننطلق عامدون من البصرة إلى الكوفة ، وقول امرئ القيس[1] :

وفرعٍ يُغشي المتن أسودَ فاحمٍ   أثيثٍ كقنو النخلة المتعثكلِ

فحصلت الفائدة من عطف الصفات بجمع وإشراك الجملة الثانية في حكم الجملة الوصفية الأولى[2] . إضافة إلى أن العطف يغني عن إعادة الكلام ففيه نوع من الاختصار ، يفيد اجتماع الصفات المتعددة لموصوفها ، وفيه نوع من تجديد المعاني وكثرتها بالعطف حيث تصبح جملاً مستقلة مقصودة الذكر .

---

(1) الديوان ص١٦ ، معجم الشواهد العربية ص٣٠٤ .

(2) أنكر ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة ص١٣٥ ، أن تكون جملة "مررت برجل قام أبوه ، وقعد عمرو" الجملة الثانية التي عطفت على الجملة الوصفية الأولى أن تكون صفة أيضاً . قال "إذ ليس في الجملة الثانية ضمير يعود على رجل ، فيكون نعتاً له" وقد أنكر أن تكون الواو رابطة الجملة الثانية بالجملة الأولى، ربطاً يجعلهما في حكم الجملة الواحدة .

الوصف الحقيقي والسببي :

إن توزيع الوصف إلى حقيقي وسببي راجع إلى إعمال الصفة المفردة في الجملة أو عدم إعمالها ، فإن المعنى واحد وهو الوصف في الحالتين ففي قولك : مررت برجل قائم ، يكون قائم صفة للرجل . وفي قولك مررت برجلٍ قائمٍ أبوه ، يكون "قائم" فعلاً للأب ، كما لو قلت : مررت برجل يقوم أبوه ، فالجملة الفعلية صفة للرجل .

ومعنى ذلك أن الموصوف تميّز عن غيره بوصفه بالجملة التي بعده نحو : مررت برجل حسنٌ أبوه ، فالجملة ميّزت الرجل عن غيره وإن لم يكن "حسنٌ" وحده صفة للرجل وإنما وُصِفَ الرجل بالجملة . وتدرجوا فيها فقالوا في إرادة المدح : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوهُ – بالخفض – صفة للرجل ، وإن بدت في ظاهرها صفة للأب من حيث تميّز وتخصص كما يتخصص بصفة نفسه . أو أن تنتقل الصفة كلها إلى الرجل على حذف المضاف مع تبيين السبب الذي صيّره كذلك على سبيل المبالغة نحو: مررتُ برجلٍ حسنِ الأبِ ، فتصبح الصفة للرجل وفيها ضمير يعود عليه ، كما لو قلت : مررت برجل شريفِ الأبِ ، لأن شرف الأب شرفٌ للرجل أيضاً .

فإذا كانت الصفة منوّنة أو مضافة ، كانت خالصة للموصوف . قال سيبويه : "وحين قلت : مررتُ برجل ملازمٍ أباهُ رجلٌ ، وحيثن قلت : مررتُ برجلٍ ملازمِ أبيهِ رجلٌ ، كأنك قلت في جميع هذا : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباهُ ، ومررت برجلٍ ملازمِ أبيهِ ، لأن هذا يجري مجرى الصفة التي تكون خالصة للأول"[1] . وأراد أن تكون الصفة في إعمالها عمل الفعل برفع فاعل أو إعمالها عمل الاسم في إضافته خالصة

---

[1] الكتاب ١٨/٢ .

للموصوف النكرة "رجل" في الحالتين . لأن اسم الفاعل المشتق وفيه لفظ الفعل ومعناه فإذا اعتمد على مبتدأ أو موصوف أو ذي حال وكذلك إذا كان قبله استفهام أو نفي قوّى جانب الفعلية فيه فعمل عمل الفعل .

وأشار المبرّد إلى جواز أن يكون الوصف بأعماله جملة فعلية أو يكون الوصف جملة إسمية ، قال : "مررت برجل قائم أبوه ، فصار كقولك : مررت برجل يقوم أبوه ، وإن قولك "قائم أبوه" إنما هو صفة للرجل في الحقيقة ، ألا ترى أنك قد حليت الرجل بقيام أبيه ، كما تحليه بفعله ، وفصلت بهذه الصفة بينه وبين رجل لم يقم أبوه . ولو قلت مررت برجل قائم أبوه ، تريد بقائم التأخير ، كأنك قلت : مررت برجل أبوه قائم "ثم قدمت على هذه الجهة كان جيداً"[1] . فأفاد الوصف رفع اشتراك الموصوف عن غيره بتخصيصه وتمييزه من رجل ليس بهذه الصفة .

وبيّن ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) أن عودة الضمير الرابط إلى الموصوف هو سبب في جعل الصفة له دون غيره ، سواء كان الاسم الموصوف نكرة أم معرفة ، قال : "وسيكون نعت النكرة والمعرفة ما كان فعلاً لغيرهما إذا عاد بذكرهما ، كقولك : مررت برجل عاقل أبوه ومررت بزيد العاقل أخوه ، العاقل نعت لزيد وكذلك عاقل نعت للرجل وهو فعل للأب وقد عاد الذكر وهو الهاء التي فيه الأب .

يقاس على هاتين كل شيء من النعوت . فإذا كان بعد النكرة ظرف أو فعل أو

---

(1) المقتضب ١٥٥/٤ ، وانظر أيضاً : الخصائص طبعة الهلال ص١٩٨ ، ط محققة ٢٧٢/٣ / المقتصد ٩٠٢/٢ ، شرح المفصل ٥٤/٣ . قال ابن جني "مررت برجل صوف تكته ، أي خشنة ، ونظرت إلى رجل خز قميصه ، أي ناعم ، ومررت بقاع عرفج كله ، أي جاف وخشن . وإن جعلت كله توكيداً لما في عرفج من الضمير فالحال واحدة ، لأنه لم يتضمن الضمير إلا لما فيه من معنى الصفة" .

جملة فيها ذكر النكرة فيما بعدها نعتها ولا يتبعها في اللفظ لأنه شيء سواها"[1] .

وذكر ابن السراج صراحة أن إعمال الوصف يكون جملة فعلية تصف الاسم النكرة بقوله : "مررت برجل قائم أبوه . فهذا موصوف بفعل وفاعل"[2] . فإعمال الوصف المفرد يبين صراحة رجوع الوصف الذي أطلق عليه "وصف سببي" إلى وصف حقيقي للموصوف . لأنه لم يتضمن الضمير إلا لما فيه من معنى الصفة . فتقول : مررت برجل منيع جاره ، ولا تقول مررت برجل منيع جارك ، لانتفاء التعلق الحاصل بالإضافة ، فلما كان كذلك نزل فعل المتعلق بمنزلة فعل المتعلق به وجعل وصفاً له .

ومذهب بعض المحدثين يخالف ما نص عليه سيبويه والمبرد ومن تبعهما ، فيخرج الوصف الذي أطلق عليه وصف سببي على أساس من الاتباع للمجاورة ، وليس من الوصف في شيء ، بل دعا الأستاذ المخزومي إلى عزله من الجملة الوصفية بقوله : "ويبدو واضحاً أن حمل مثل هذا على النعت تكلف وتمحل ، لأنه لم يكن صفة لما قبله في المعنى ، وإنما كان صفة لما بعده ، فلا وجه لتسميته بالتابع ، والذي دعا النحاة إلى تسميته نعتاً ، وهو ما لاحظوه من اتفاق بين إعرابه ، وإعراب ما قبله، أما المعنى فلم يعبئوا به .

الحق أن مثل قولنا : زارني رجل كريم خلقه ، ليس من النعت في شيء ، وإن الاتفاق في الإعراب لم يقم على أسس من كونه نعتاً تابعاً لما قبله ، لأنه ليس صفة

---

[1] الموفي في النحو ص١١٨ .

[2] الأصول ٢/٣٠ .

له. ولكنه يقوم على أساس من الاتباع للمجاورة ، وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام في الحركات"[1] . وأرجع الأستاذ السامرائي الوصف السببي إلى مسألة المطابقة وهي ظاهرة لغوية غير نحوية عنده ، وهذه الظاهرة اللغوية هي "المجاورة" ؛ قال "فلما جاور النعت الاسم المجرور السابق له (المنعوت) (كذا) مثلاً طابقه في الحركة"[2] . وذهب الأستاذ محمد خير الحلواني مذهب المخزومي والسامرائي ، وأرجع الوصف السببي إلى العلاقة الشكلية والاتباع اللفظي ، إذ قال : "فنحن نقول : رأيت الرجل الكريمةَ أمُّه . فنتبع النعت ما قبله في حركة الإعراب ، مع أنه من حيث المعنى يرتبط بما بعده ، ففي هذه العبارة لا يتصف الرجل بالكرم ، بل أمه ، وكان من المنطق أن ترفع كلمة "الكريمة" تبعاً لمنعوتها الأصيل ، ولكنها نصبت للاتباع اللفظي ، وهذا يعني أن العلاقة الشكلية هي التي سببت الإعراب"[3] .

وفي تقديري أن إعمال "قائم" في قولنا : مررت برجل قائم أبوه ، خرج من نطاق الوصف بصورته المفردة ، وعمل عمل الفعل ، فتكون الجملة — هي بتمامها — الصفة للموصوف النكرة . وكذلك إذا ما اعتبرنا الجملة الوصفية وقد تقدّم الخبر "قائم" على الاسم المؤخر المبتدأ لمعنى يقتضيه الحال ، فقد حصلت جملة إسمية من "أبوه قائمٌ" على تقدير آخر ، كما لو قلت أيضاً : اشتريتُ منزلاً واسعةً حديقتُه ، فتكون واسعة خبراً مقدماً ، وحديقته مبتدأ مؤخراً ، والجملة قد وُصِفَتْ بها الاسم "منزلاً" ومحلها نصب . وكما لو قلت في حالة الرفع هذا مشروعٌ كثيرةٌ فوائده .

---

[1] في النحو العربي — قواعد وتطبيق — ص١٨٨ .

[2] النحو العربي — نقد وبناء — ص١٠٩ .

[3] أصول النحو العربي — ص١٤٣ .

فالمعنى الذي حصل له التقديم والتأخير أوجب هذه العلاقة . وقد أكد أبو علي الفارسي هذه العلاقة بقوله : "وذلك مثل : مررت برجل حسن الوجه ، وبجارية حسنه الأب ، ألا ترى : أن حكم هذا وأصله إنما كان : مررت برجل حسن وجهه ، فيجري على رجل ويعود مما ارتفع بحسن ذكر إلى الرجل . فلما حذف العائد إلى الرجل ، ولم يكن حكم الصفة أن يخلو من عائد إلى الموصوف صار الضمير الراجع إليه في الصفة . ومما دل على ذلك قولهم : مررت بامرأة حسنة الوجه ولو لم يُحذف المضاف إليه (الوجه) الراجع إلى الموصوف الأول ، لم تؤنَّثِ الصفة"[1] .

---

[1] المسائل البغداديات ص٤٦ . وقال الجامي في الفوائد الضيائية ٢٠٨/٢ ، "ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها ، أي : في الصفة لأن معمولها حينئذ فاعل لها ، فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد العامل فهي ، أي تلك الصفة حينئذ كالفعل ، فكما أن الفعل لا يثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه وإلا أي : وإن لم ترفع معمول الصفة بها . بل تنصب أو تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلاً لها فتؤنث أي : أنث الصفة بتأنيث الموصوف فتقول : هند حسنة وجه ، أو حسنة وجهاً" .

الوصف المجازي :

الوصف المجازي أو القطع هو الخروج عن مشاكلة الإعراب ، وفي هذا الخروج يكون للكلام السابق حكم ولا تريد أن تشركه ، لأن القطع يقتضي استئناف الكلام ، والصفة المقطوعة مع المقدر تصير جملة مستقلة ، وتكرار الصفات وتعددها هي أحكام وزيادة إخبار في الكلام ، فالقطع فيها يقتضي إخراج الصفات المقطوعة من الأحكام السابقة واستئناف الكلام ، أو تكثير المعنى بتقليل اللفظ ، فيصبح الكلام في المعنى بتقدير جملتين لأن الإعمال مع الصفة المقطوعة يصبح جملة مستقلة للإشعار بمعنى بلاغي يراد منه زيادة المدح أو الذم أو الترحّم ، وتقليل اللفظ في الحذف قد حصل بدلالة القرائن التي دلت على الربط بين الموصوف وصفته .

ويكون القطع في الصفات التي فيها الموصوف معروف ، سواء تكررت الصفات أم لم تتكرر ، وفي الصفات التي فيها الموصوف نكرة فتكرارها لتكون الصفة الأولى مقربة الموصوف من المعرفة بتخصيصها له ، وتكون الثانية على القطع .

وشرط القطع أن يكون الاسم الموصوف معروفاً ، أو أن يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر فيه عند السامع حال مدح وثناء وتعظيم أو ذم وشتم وإهانة أو ترحم عليه يصح أن يورد بعدها المدح أو الذم أو الترحم . قال سيبويه : "واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها . لو قلت : مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب ، أو البزاز ، لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يُفخَّم به. وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم ، فأن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس، ولا معروف بالتعظيم ثم تعظّمه ، كما تُعظّم النبيه . وذلك قولك : مررت بعبد الله

الصالح . فإن قلت : مررت بقومك الكرام الصالحين ، ثم قلت ، المطعمين في المحل ، جاز لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عرف منهم ذلك ، وجاز لـه بـأن يجعلـهم كأنهم قد علموا[1]". فوجب في القطع أن يكون الموصوف معلوماً أو منزلاً منزلة المعلوم إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ونزلهم منزلة المعلومين وإن كان لم يعرفهم .

ويكون القطع في الصفات التي فيها الموصوف نكرة أن تتكرر الصفات وذلك بحمل الوصف الأول في التكرار على تخصيص الموصوف النكرة وتقريبه من المعروف، وحمل الوصف الثاني على القطع لإشعار زيادة المدح أو الذم أو الترحم . قال ابن السيد : "إن الموجب لقطع الصفات شيئان . أحدهما أن يكون الموصوف غنياً عن الصفة لشهرته عند المخاطب .

والثاني : أن يكون في الصفة معنى مدح أو ذم . وسواء تكررت الصفات أو لم تتكرر . أما التكرير الذي ذكره أبو القاسم — الزجاجي — فإنه يوجب القطع في موضعين ، أحدهما : في صفات الموصوف الذي ليس بمشهور عند المخاطب . والثاني: من الصفات صفات النكرة ، لأن حكم القطع لا يكون إلا في المعارف المشهورة الغنية عن الصفات لشهرتها ، ولا يكون في النكرات لأن النكرة مفتقرة إلى صفة تميزها وتوضحها ، وقد يعرض في بعضها ما يحسن في صفاتها القطع ، وذلك لا يكون إلا بأن توصف بصفات تصير ببعضها بمنزلة المعروف ، وإن لم تكن معروفة"[2] .

---

[1] الكتاب ٦٩/٢ . وانظر : شرح المقدمة المحسبة ٣١٧/٢-٣١٨ ، المقرب ٢٢٤/١ ، شرح جمل الزجاجي ١٩٥/١ ، همع الهوامع ١١٩/١ ، حاشية السجاعي ص١١٢ ، حاشية الصبان ٢٣٢/١ ، التوابع في كتاب سيبويه ص٢٣ ، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢١٩ .

[2] الحلل في إصلاح الخلل ص١١٥ ، وانظر : شرح جم لالزجاجي ٢٠٧/١ . بدائع الفوائد ١٨٩/١ .

وحُمِلَ القطع على الضرورة في عدم تقدم وصف آخر إذا كان الوصف للموصوف النكرة ، وإلا فوجب تكرير الصفات . ففي قوله تعالى ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[1] ، خرجت "المقيمين" بالنصب على المدح بتقدير – أعني المقيمين – وأشار سيبويه إليها ، قال : "فلو كان كله رفعاً كان جيداً، فأما المؤتون فمحمول على الابتداء"[2] . وذهب الكسائي إلى أن "المقيمين" مخصوص بالعطف على "ما" والمعنى : يؤمنون بالذي أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة ، وقيل غير ذلك فيهما .

وفي توجيه معاني وإعراب قوله تعالى ﴿ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ ﴾[3] ، خرج – الصابرين – بالقطع على المدح بتقدير "أعني الصابرين"[4] ، وقيل غير ذلك .

وفي توجيه معاني وإعراب قوله تعالى ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ

---

(1) سورة النساء / من الآية ١٦٢ .

(2) الكتاب ٦٣/٢ ، وانظر : إعراب النحاس ٤٧٠/١ ، القطع والائتناف ص٢٧٦ ، الأمالي الشجرية ٣٤٤/١ ، إملاء العكبري ٢٠٢/١ ، البحر المحيط ٧/٢ ، الهمع ١١٩/٢ ، المدارس النحوية ص١٤٩ ، المنطلقات التأسيسية والفنية في النحو العربي ص٦٥ .

(3) سورة البقرة / من الآية ١٧٧ .

(4) انظر : الكتاب ٦٣/٢ ، معاني الأخفش ٥٦/١ ، إعراب النحاس ٢٣٢/١ ، الأمالي الشجرية ٣٤٥/١ ، إملاء العكبري ٧٨/١ ، شرح الرضي ط أستانة ٣٤٧/١ .

﴿ ٱلْحَـٰمِدُونَ ﴾[1] في قراءة عبد الله " التائبين العابدين الحامدين" بالقطع والنصب لإنشاء المدح .

ومما جاء في الشعر قول الخرنق بنت بدر ابن هفان[2] :

لا يبعدنْ قومي الذين هُمُ ... سُم العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النازلينَ بكلِّ معتركٍ ... والطيِّبون معاقِدَ الأُزرِ

فخرج "النازلين" بالنصب على المدح والتعظيم ، وقيل هو مما نزل الموصوف فيه منزلة المعلوم مدحاً له ، وقد جوز في النازلين والطيبين ، الرفع والنصب وبالعكس فالرفع على الابتداء ، أو على إضمار مبتدأ بتقدير "هم" والنصب بإضمار فعل بتقدير : أمدح أو أذكر . وقول الأخطل[3] :

نفسي فداء أمير المؤمنين إذا ... أُبدي النواجذَ يومٌ باسلٌ ذكَرُ

الخائض الغمر والميمونُ طائرهُ ... خليفةُ الله يُستسقى به المطرُ

جوز في "الخائض" الرفع والنصب والخفض ، فلو نصب على القطع ، كان ذلك

---

(1) سورة التوبة / من الآية ١١٢ . وانظر توجيه إعرابها في : معاني الفراء ٤٥٣/١ ، إعراب النحاس ٤٣/٢ ، القطع والائتناف للنحاس ص٣٦٩ ، إملاء العكبري ٢٣/٢ .

(2) الديوان ص٢٩ . وانظر : الكتاب ٢٠٢/١ ، ٦٤/٢ . مقدمة في النحو ص٥٨ ، معاني الفراء ١٠٥/١ ، معاني الأخفش ١٥٧/١ ، الأصول ٤٠/٢ ، إعراب النحاس ٢٣١/١ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٢/٢ ، البغداديات ص٥٨ ، المحتسب ١٩٨/٢ ، الأمالي الشجرية ٣٤٤/١ ، الإنصاف ص٢٦٨ ، شرح الرضي ط أستانة ٣٤٦/١ . البحر المحيط ٢٠٤/٢ ، شرح التصريح ١١٦/٢ ، الأشباه ٢٣٤/٣ ، الهمع ١١٩/٢ ، الخزانة ٣٠٦/٢ ، الصبان ٧٠/٣ ، الدرر ١٥٠/٢ .

(3) الديوان ص١٦٩ ، وانظر الكتاب ٦٢/٢ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤١/٢ ، الحلل في إصلاح الخلل ص١١٥.

لإنشاء المدح والتعظيم ، ولو خفض كان ذلك على البدل أو الصفة . ومثله قول عمرو بن شأس الأسدي[1] :

ولم أر بعد يوم تعرَّضت ... لنا بين أثواب الطراف من الأدَمْ

كلابيةً وبريةً حبتريمةً ... نأتكَ وخانتْ بالمواعيد والذمْ

والعرب كما تقطع على المدح والتعظيم . تقطع على الذم والشتم . ومما جاء مقطوعاً بالنصب على الذم والشتم قوله تعالى ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾[2] ، والقطع بتقدير : أذم أو أذكر حمالة ، فكأنها كانت قد اشتهرت بذلك فجرت عليها الصفة للذم ، والفعل المقدر ولا يستعمل إظهاره ، ومن قرأ بالرفع فهي إما على الاتباع أو بإضمار "هي" .

وجاء القطع في الشعر منصوباً على الشتم والذم قول أمية بن أبي عائذ الهذلي[3]:

ويأوي إلى نسوةٍ عُطَّلٍ ... وشُعْثاً مراضيعَ مثل السعالي

---

(1) الديوان ص١٠٣ ، وانظر : الكتاب ١٥١/٢ .

(2) سورة اللهب / من الآية ٤ . وانظر توجيه الإعراب في : الكتاب ٧٠/٢ ، معاني الأخفش ٥١٨/٢ ، القطع والائتناف للنحاس ص٧٨٧ ، إعراب ٣٠ سورة من القرآن الكريم ص٢٢٤ ، الأمالي الشجرية ٣٤٤/١ ، شرح الرضي ط أستانة / ٣٤٦/١ ، شرح شذور الذهب ص٤٣٤ ، شرح التصريح ١١٧/٢ ، حاشية العطار ص١٦٩ ، المنطلقات التأسيسية والفنية ص٦٩ .

(3) الكتاب ٦٦/٢ ، معاني الفراء ١٠٨/١ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٠١/١ ، الحلل ص١١٥ ، شرح المفصل ٨/٢ ، شرح جمل الزجاجي ٢٠٧/١ ، شرح الرضي ط أستانة ٤٣٦/١ ، أوضح المسالك ص١٩٨ ، شرح التصريح ١١٧/٢ ، شرح الأشموني ٣٢٥/٤ ، الخزانة ٣٠١/٢ .

نصب "شعثاً" على الترحم ، لأن المعنى الذي أوجب الوصف الثاني على القطع حصل له بعد حصول الصفة الأولى التي قرب الموصوف "نسوة" من التعريف ، وذلك بتخصيصها بالوصف ، فجاز فيها القطع ، ويجوز فيها الاتباع على الصفة .

ومثله قول مالك بن خياط العُكلي[1] :

وكلُّ قوم أطاعوا أمرَ مرشدهم ... إلا نميراً أطاعت أمر غاويها

الظاعنين ولمّا يظعنوا أحداً ... والقائلون لمن دارٌ نخلّيها

فقد نصب "الظاعنين" بإضمار فعل ، ورفع "القائلون" على إضمار مبتدأ لما قصد من معنى الذم والشتم ، ولو أراد الاتباع لأجراه على ما قبله صفة له أيضاً .

وكما جاء القطع على المدح والذم ، يجيء القطع على الترحم ، ويستوي ذلك القطع في الصفات المكررة والتي لم تتكرر ، ومنها قول حميد بن ثور الهلالي[2] :

ويأوي إلى زُغبٍ مساكينَ دُونها ... فلا لا تخطّاهُ الركابُ مَهوبُ

نصب "مساكين" على الترحم . وقول طرفة[3] :

لنا يومٌ وللكروانِ يومٌ ... تطيرُ البائساتِ ولا نُطيرُ

نصب "البائسات" بالقطع على الترحم .

---

(1) الكتاب ٦٤/٢ ، إعراب النحاس ٤٧٠/١ ، شرح أبيات سيبويه للسيراقي ٣٧/٢ ، شرح الأبيات لمشكلة الإعراب للفارقي ص٨٦ ، الإنصاف ص٤٧٠ ، الخزانة ٣٠١/٢ .

(2) الديوان ص٥٤ . وانظر : إعراب النحاس ٥٣٥/٣ ، اللسان مادة "هيب" .

(3) الديوان ص٩٧ ، وانظر : الحلل في إصلاح الخلل ص١١٧ ، الخزانة ٤١٤/١ ، وانظر ما جاء من شواهد القطع على الترحم في : الكتاب ٧٤/٢ ، همع الهوامع ٦٦/١ ، ١١٧/٢ أيضاً .

الفصل الثالث

موازنة بين جملة الصفة وجمل الخبر والحال والصلة

أ – موازنة بين جملة الصفة وجملة الخبر

أولاً : أوجه الاشتراك :

- الاشتراك في التنوع والتقسيم .
- الاشتراك في الرابط والعائد .
- الاشتراك في التعدد .
- الاشتراك في الحذف .

ثانياً : أوجه المخالفة :

- المخالفة في التقديم والتأخير .
- المخالفة في الخبرية والإنشائية .

أولاً : أوجه الاشتراك :

الاشتراك في التنوع والتقسيم :

تشترك جملتا الصفة والخبر في تنوعما . وأعني بالتنوع ما يجري على جملة الصفة يجري على جملة الخبر من حيث المعنى الإخباري ، لأنهما في المعنى خبر للموصوف أو المبتدأ . فتكون كل منهما جملة إسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية .

فمن الجملة الإسمية قولك في الصفة : مررت برجل أبوهُ منطلقٌ ، وفي الخبر قولك : زيدٌ أبوهُ منطلقٌ . ومن الجملة الفعلية قولك في الصفة ممرت برجل ذهب أخوه ، وفي الخبر قولك : زيدٌ ذهبَ أخوه ، ومن الجملة الشرطية قولك في الصفة : مررت برجل إن تعطه يشكركَ ، وفي الخبر قولك : بكر إن تعطه يشكرك . ومن شبه الجملة قوله تعالى في الصفة ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴾[1]، وفي الخبر قولك : خالدٌ في الدار . وزيدٌ عندك .

فاشتركت جملة الصفة وجملة الخبر في تنوعهما من حيث المعنى الإخباري ، مثبتة كانت الجملة أو منفية .

---

[1] سورة هود / من الآية ٨٢ .

الاشتراك في الرابط والعائد :

تشترك جملة الصفة مع جملة الخبر في أن كلاً منهما تحتوي على الرابط والعائد الذي يربط جملة الصفة بالموصوف ، وجملة الخبر بالمبتدأ ، وبه يحسن الاتصال بين الموصوف وجملة الصفة ، لأن الجملة في حد ذاتها كلامٌ مستقل ، فإذا وقعت صفة فلابد لها من الرابط لتكون به جزء الكلام . قال سيبويه : "وإذا كان الفعل في موضع الصفة فهو كذلك ، وذلك قولك : أزيدٌ أنت رجلٌ تضربه ، وأكلّ يوم ثوب تلبسه ، فإذا كان وصفاً فأحسنه أن يكون فيه الهاء[1] " . وهذا ما قصده أيضاً أبو علي الفارسي بقوله : "حكمُ الصفة كحكم الصلة في أنه يلزمُ أن يرجع منها عائد إلى الموصوف كما يعود من الصلة إلى الموصول"[2] .

والأمر كذلك في جملة الخبر ، لأن الجملة في الأصل مستقلة بنفسها قائمة بمعناها ، فإذا لم يكن فيها ذِكرٌ يربطها بالمبتدأ وتصبح جملة الخبر جزءاً من الجملة الإسمية كانت الجملة أجنبية ، ولا تكون خبراً عنه .

والذي يربط الجملة الواقعة صفة بموصوفها "الضمير" ، فهو الموضوع للربط ، ودليل قوي يدل على اتصالهما . وفي جملة الخبر يكون الرابط ، "الضمير" أيضاً ، وهو الأصل والمطردُ ، وقد يكون الرابط والعائد فيها اسم إشارة نحو قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ

---

[1] الكتاب ١٢٨/١ ، وانظر أيضاً : ٨٧/١ ، والمقتضب ١٢٨/٤ .

[2] البغداديات ص٤٥ ، وانظر : المقتصد ٢٩٣/١ ، ٩١٠/٢ منه ، شرح المفصل ٨٨/١-٨٩ ، التسهيل ص١٦٧ ، شرح الرضي ط أستانة ٩٨/١ ، ط محققة ٢٣٨/١ ، القوائد الضيائية ٣٦/٢ .

أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ ﴾[1] أو إعـادة المبتـدأ بلفظـه نحـو قولـه تعـالى ﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾[2] أو بمعناه نحو : زيد جاءني أبو عبد الله . أو العموم المشتمل على المبتـدأ نحو قولك : زيد نِعمَ الرجل ، وغير ذلك من الروابط[3] .

وحقيقة الأمـر في اقتـصار الجملـة الواقعـة صـفة علـى الـضمير ، وفي الجملـة الواقعة خبراً على الضمير وغيره ، أن كلاً من الجملة الواقعة صفة وجملة الخبر هـي خبر في الأصل والفرق بينهما "أن الموصوف لا يستلزم الصفة صـناعة ، فـضعف طلبـه له. فاحتيج لدليل قوي يـدل علـى ارتبـاط الجملـة بـه ، وإنهـا صـفة لـه ، بخـلاف المبتدأ. فإنه يستلزم الخبر فقـوى طلبـه لـه ، فـاكتفي بـأي دليـل يـدل علـى ارتبـاط الجملة به وأنها خـبر عنـه" [4] . وذلـك أن الإخبـار في جملـة "خـبر المبتـدأ" هـو في الحقيقة جزء من الجملة التي لا تتم الفائدة دونها ، والإخبار بجملـة الـصفة ليـست بجزء من الجملة ، ولكنها زيادة في الإخبار خرجت للتخصيص والتوضيح .

وقد تأتي "الواو" اللاصقة التي أثبتها الزمخشري لتوكيد لصوق جملـة الـصفة

---

(1) سورة الأعراف / من الآية ٤٢ .

(2) سورة الحاقة / الآية ١ . ٢ .

(3) انظر تفصيل ذلك في : المقرب ٢١٩/١ ، شرح جمل الزجاجي ٣٤٥/١ ، ص٣٤٩ ، المغني ط مدني ٤٩٨/٢ ، أوضح المسالك ص١٩٦ ، الهمع ٩٧/١ ، المطالع ٢١٣/٢ ، الشنواني ص١٢١ ، السجاعي ص٥٥ ، الصبان ٦٥/٣ ، أبو النجا ص٥٩ ، وذكر السيوطي في النكت ص٣٣١ : "لفظ العائد يختص بالضمير مع أنه يقوم مقامه الإشارة وإعادة المبتدأ بلفظه وعموم شمل المبتدأ . وعطف جملة فيها ضميره بفاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه"

(4) الصبان ٦٥/٣ .

بموصوفها وثباتها له ، كما في قوله تعالى ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾[1] ، وإلى ذلك أشار بعضهم نظماً[2] :

كما أتت في جملةٍ قد وصفتْ   وعلة الإتيان وصفٌ قد ثبتْ

وتأتي الواو أيضاً في جملة الخبر في باب "كان" كقول الفند الزماني[3] :

فلمّا صرّح الشّرّ   فأضحى وهو عريانُ

وخبر (ما) الواقع بعد إلا كقولهم : ما أحد إلا وله نفس أمارة . فخرجت هذه الجمل ، أنها على خلاف الأصل تشبيهاً بالحال وليست لربط الجملة في الصفة والخبر .

وفي تقديري أن "الواو" تكون مع الرابط لثبوت الأمر وتوكيده ، وليست هي بمفردها الرابطة كما يتصور منها .

---

[1] سورة البقرة / من الآية ٢٥٩ .

[2] النظم لعبد الحفيظ بن الحسن في حاشية فتح الصمد ٢١/٢ . وانظر أيضاً المطول مع حاشية الجرجاني ص٢٧٢ ؛ مجموعة المتون النحوية مع الشروح والحواشي ص١٣ ، ص١٣٠ ؛ ص١٤١ ، ص١٤٤ .

[3] حماسة البحتري ص٧٤ ، وانظر أيضاً في ذلك : همع الهوامع ١١٦/١ شرح شواهد المغني للسيوطي ص٩٤٤ .

الاشتراك في التعدّد :

تشترك جملة الصفة مع جملة الخبر في جواز تعددهما ، بالعطف أو بدونه ، وذلك لأن الصفة في الحقيقة – عند تقصي المعاني – خبرٌ عن الموصوف وزيادة إخبار، فيجوز في الموصوف أن يوصف بأوصافٍ كثيرة ومختلفة ، وكما جاز الإخبار عن شيء واحد بأخبار كثيرة ، جاز الحكم على شيء واحد بأحكام مختلفة ، لأن كلاً من جملة الصفة وجملة الخبر حكم وإشراك حكم في تعددهما كما في قولك : مررت برجل خُلُقُه حسنٌ وخَلْقُهُ قبيحٌ ، أشركت الجملة الثانية في حكم الجملة الأولى وذلك الحكم كونها في موضع خفض صفة للموصوف النكرة. وقد روى سيبويه قول مالك بن خويلد الخناعي[1] :

يا ميُّ لا يُعجِزُ الأيامَ ذو حيَدٍ ... في حَومةِ الموتِ نَدّامٌ وفرّاسُ

يَحمي الصريمةَ احدانُ الرجال له ... صَيْدٌ ومُجْتِريٌ بالليل هَمّاسُ

وهذا ما قرره أيضاً ابن يعيش بقوله : "يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك كما قد يكون له أوصاف متعددة"[2] . كقول الراجز[3] :

تسألني عن زوجها أي فتى ... خبٌّ جبانٌ وإذا جاعَ بكى

وتعدد الخبر يخرج إما بحسب اللفظ والمعنى وإما بحسب اللفظ فقط ، مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبر في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ ، وإذا لم يرجع كل واحد منهما إلى مجموع المبتدأ فلابد

---

(1) الكتاب ٦٧/٢ ، وانظر ٨٣/١ منه ، المقتضب ٣٠٨/٤ ، المقتصد ٩١٣/٢ ، دلائل الإعجاز ص١٧١ .

(2) شرح المفصل ٩٩/١ ، وانظر ٥٨/٢ منه ، شرح الرضي ط محققة ٢٦٥/١ ، ط أستانة ١٠٧/١–١٠٨ ، الأشباه والنظائر ٢٨٦/١ .

(3) وتقديره "هو خب جبان" فقد جمع الفجور والجبن . انظره في : شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارقي ص٢٢٢ .

من "الواو" لأن المبتدأ حينئذ مفكوك تقديراً[1] . وفي تعدد الصفات مفردة وجملة ما جاء في قوله تعالى ﴿ وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ ﴾[2] وصف الاسم بالمفرد والجملة، ويكون كذلك الخبر مفرداً وجملة أيضاً ، وقد ذهب فريق في تخريج جملة الخبر بأنها صفة للخبر المفرد ، وليست الجملة خبراً ثانياً للمبتدأ ، كما في قولك زيد عالم يفعل الخير . فإن جملة "يفعل الخير" صفة للخبر المفرد "عالم" وليست خبراً ثانياً لـ"زيد" وكما في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾[3] ، بجملة "يختصمون" خبر كان أو صفة ، والمشهور فيها جواز كونها خبراً ثانياً كما هي الحال في جملة "يفعل الخير"[4] .

فجاز تعدد الصفات لاختلاف معانيها ، وجاز تعدد الأخبار قياساً على تعدد الأحكام ، لأن كلاً من جملة الصفة وجملة الخبر حكم وإشراك حكم في تعددهما .

---

[1] انظر ذلك تفصيلاً في : شرح جمل الزجاجي ٣٩٥/١ ؛ المغني ط مدني ٥٩٨/٢ ؛ شرح ابن عقيل ٢٠٢/٢ ، شرح التصريح ١٨٢/١ . الهمع ١٠٨/١ ، المشكاة الفتحية ص٢٥٢ . حاشية السجاعي ص١١٤ ؛ حاشية الصبان ٢٣٤/١ ؛ ٧٣/٣ .

[2] سورة الأنبياء / من الآية ٥٠ .

[3] سورة النمل / من الآية ٤٥ .

[4] انظر : المغني ط مدني ٥٩٨/٢ ؛ الهمع ١٠٨/١ ، الصبان ٢٢٨/١ ، وقد جعل ابن جني في الخصائص ط محققة ١٥٨/٢ "خاسئين" من قوله تعالى في سورة البقرة / من الآية ٦٥ . فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين خبراً آخر لـ"كونوا" والأول "قردة" ، فهو مشابه عنده لقولك : هذا حلو حامض . وعلل ذلك بقوله : "ألا ترى أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه ، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف ، إنما اختصاص العامل بالموصوف ثم الصفة من بعد تابعه له" . والرأي عندي أكد الخبر بالصفة "خاسئين" لـ"قردة" ، فهو من باب توكيد الخبر بالصفة التي يراد منها الذم والذلة .

الإشراك في الحذف :

تشترك جملة الصفة وجملة الخبر في جواز حذف كل منهما إذا دل عليها دليل وقرينة حاصلة من السياق ، فإذا علم المعنى جاز الحذف لفهم السامع ما يقصده المتكلم ، وإن كانت جملة الصفة جيء بها في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم ، فالحذف فيها عكس المقصود ، ومخالف لطبيعتها التي وضعت في التخصيص أو التوضيح وهما موضع إسهاب وإطناب . والعرب تقول : نعت الشيء أنعته نعتاً ، إذا ميزته ببعض صفاته ، إلا أن تريد من الحذف الاختصار أو أن تكون قاصداً إنشاء مدح أو تكثير فائدة بإمكان حمل الكلام على معان عديدة تقصدها . فمن الحذف في الصفة قوله تعالى ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾[1] أي : سلطت عليه .

ومن الحذف في الخبر قوله تعالى ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[2] فُهِمَ الحذف بدلالة السياق وتقديره: "أمثلُ أو أجملُ"[3] ، وحصل الحذف فيه للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام ، وقد خرّجت الآية أيضاً بتقدير مبتدأ محذوف : "أمري أو شأني صبرٌ جميلٌ" هذا الاحتمال في الحذف خرج لتكثير الفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين .

فاشتركت جملة الصفة وجملة الخبر في الحذف لفائدة الاختصار أو لمعنى إبلاغي يقصده المتلكم .

---

(1) الأحقاف / من الآية ٢٥ . وانظر في الحذف : الخصائص ط محققة ٣٧١/٢ ، المسائل والأجوبة ص٢٩٩ ، أسرار العربية ص١١٥ ، المغني ط مدني ٦٢٧/٢ ، أوضح المسالك ص١٩٩ ، شرح التصريح ١٧٨/١ ، ١٢٠/٢ منه ، المطالع السعيدة ٢١٧/٢ .

(2) سورة يوسف / من الآية ١٨ .

(3) انظر : الكتاب ١٤١/١ ، المقتضب ٣٠٠/١ ، شرح المفصل ٩٤/١ ، ٦٣/٣ ، حاشية الجرجاني ، ص٤١ ، ص١٤٢ ، الهمع ١٠٣/١-١٠٤ .

ثانياً : أوجه المخالفة:

المخالفة في التقديم والتأخير :

منع تقديم الصفة على الموصوف ، وذلك لأن الصفة تجري الموصوف في إيضاحه وتفسيره مجرى الصلة ، فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة، وإن قدمت الصفة أعربت حالاً ، وخرجت من كونها صفة للموصوف المراد تخصيصه أو إيضاحه .

وحمل تقد الصفة على السماع ما جاء عن العرب في : إبقاء الصفة المتقدمة على ما كانت عليه أو إضافة الصفة المفردة القدمة إلى الموصوف . وهذا السماع حمل على الندور والقلة واعتبر التقديم شذوذاً وخروجاً عن القياس[1] .

وفي تقديم جملة الخبر على المبتدأ جوز البصريون التقديم إذا كان منوياً تأخيره في المعنى وإن قدم في اللفظ عليه ، ولوروده في كلام العرب وأشعارهم . ومنع الكوفيون التقديم مفرداً كان أو جملة ، لأنه يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره إلا في نحو : في الدار زيد ، على أن (زيد) فاعل الجار والمجرور .

فالخبر عند البصريين ، وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير[2] . وهو رد على قول الكوفيين في تقديم ضمير الاسم ، كما في قولك : أبوه قائم زيد ،

---

(1) شرح جمل الزجاجي ٢١٨/١ ، الهمع ١٢٠/٢ ، الخزانة ٥٣٣/١ ، ٣١٥/٢ ، الدرر ١٥١/٢ ، في علم النحو ٣٢٥/١ ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، ص١٩٣ .

(2) انظر ذلك مفصلاً في : الكتاب ١٢٨/٢ ، المقتضب ١٢٧/٤ ، المقتصد ٣٠٢/١ ، الإنصاف مسألة رقم / ٩ ، شرح المفصل ٩٢/١ .

وأخوه ذاهب عمرو . وقول الفرزدق[1] :

إلى ملـك مـا أمـه مـن محـارب أبـوه ولا كانـت كليـب تـصاهره

وتقدير الكلام : أبوه ما أمه من محارب .

ويفهم من تقدم الخبر وكثرة سماعه من العرب ، قاصدين به الخبر المقدم مفرداً ، ويقل مجيئه جملة ، أما تقديم الخبر مفرداً أو جملة فهو جائز إذا قصد منه هدف ومعنى بلاغي لا كما منعه الكوفيون ، والبصريون يذهبون إلى تأخيره معنى وليس لفظاً .

وعليه إن جملة الصفة لا تقدم على موصوفها ، وجملة الخبر قد تقدم على المبتدأ .

---

[1] انظر في : الخصائص ط محققة ٣٩٤/٢ ، شرح جمل الزجاجي ٣٥٤/١ ، مغني اللبيب ط مدني ١١٦/١ ، همع الهوامع ١١٨/١ ، الدرر اللوامع ٨٧/١ .

المخالفة في الخبرية والإنشائية :

اتفق النحاة علي منع وقوع الجملة الإنشائية صفة ، وعند مجيء الجملة الإنشائية صفة ، تخرج علي إضمار القول والتأويل والتقدير ، ويكون التقدير صفة للموصوف والجملة الإنشائية معمول القول المحذوف . وذلك لأن الجملة الخبرية التي وقعت صفة حكماً وإثبات معنى للموصوف ، فإذا كان كذلك يكون موضحاً ومخصصاً للموصوف عن غيره . أما الإنشائية فلم يكن فيها فعل واقع ولا معنى ثابت حتى يكون للموصوف موضحاً ومخصصاً عن غيره ، ولا تُعْلَمُ قبل التكلم بها ، والجملة الواقعة خبراً للمبتدأ يُراد منها الحكم ، والخبر حكمٌ ، وأصله أن يكون مجهولاً فيعمد المتكلم إلى إظهاره للسامع لتحصل الفائدة المطلوبة[1] .

وإذا علمنا هذه المسألة في جملة الصفة ، رأينا خلاف النحاة في جملة الخبر بين وقوعها إنشائية وبين وقوعها خبرية ، فمنهم من خرج الإنشائية على إضمار القول فيها ، والمقدر هو الخبر ، والمذكور هو معموله ، وإلى ذلك ذهب ابن السراج ومن تبعه في نحو : زيد اضربه ، وزيد لا تضربه ، على تقدير : زيد أقول لك اضربه ، أو أقول لك لا تضربه[2] .

ومنهم منع أن تكون الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ جملة إنشائية وإلى ذلك ذهب ابن بابشاذ ومن تبعه ، قال : "لا يجوز لشيء منها – أراد الإنشائية – أن

---

[1] الأساليب الإنشائية ، ص١١٠ .

[2] انظر : الأصول ٣٢/١ ، المقتصد ٩١٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٠١/٢ ، الهمع ٩٦/١ ، الشنواني ص١١٩ .

يكون وصفاً ولا صلة ولا خبراً"[1] ، وذلك لأنها طلب واستعلام لا اختصاص فيهـا ولا حال ثابتة يخبر أو يوصف بها .

وطائفة ثالثة ذهبت إلى جواز أن تقع الجملة الإنشائية خبراً للمبتدأ بلا إضمار وتكلف تأويل ، وإلى ذلك أشار ابن عصفور ، قال : "يسوغ في الجمل الإنشائية أن تقع إخباراً للمبتدأ ، كما وقع المفرد ولا يحتاج إلى تكلف إضمار القول ، فالخبر ، إذن لفظ يقال بالاشتراك" وأضاف أيضاً : "إن المفرد قد يكون خبراً ، وإن لم يكن منه مع المبتدأ كلام محتمل للصدق والكذب نحو أي رجل أخوك ؟ وكيف زيد ؟ وأمثال ذلك"[2] .

ومعناه لم يرد به أن خبر المبتدأ يجب أن يكون ثابتاً للمبتدأ على معنى أنه يجب أن يكون نسبته إليه واقعة واجبة ، بل أريد أنه يجب أن يعتبر نسبته إلى المبتدأ بالثبوت أو مشككاً فيها فيدخل في ذلك الظرف نحو : أزيد عندك ؟ والتقدير فيه : أزيد حاصل عندك ، والمبتدأ يذكر لينسب إليه حال من أحواله ، ويربط به حكم من أحكامه .

والخلاف بينهم قد يكون مرده إلى اللبس الحاصل بين الجملة الخبرية وبين خبر المبتدأ الذي أسند إلى المبتدأ ، لا ما يحتمل الصدق والكذب كما في الجملة الخبرية ، فاشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الإنشاء وبين خبر المبتدأ أوقع اللبس

---

[1] شرح المقدمة المحسبة ٤١٧/٢ ، وانظر : الإنصاف ١١٣/١ ، شرح المفصل ٥٣/٣ .

[2] شرح جمل الزجاجي ٣٤٧/١ ، وانظر : شرح الرضي ط أستانة ٩٧/١ ، شرح ابن عقيل ١٩٨/٢–٢٠٠ ، مطول التفتازاني مع حاشية الجرجاني ص١٨١-١٨٢ ، الأشباه والنظائر ٢٤٤/٢ ، حاشية أبو النجاص ٥٩ ، الصبان ١٧١/١ ، السجاعي ص٥٥ ، الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص٩٨ .

فيهما ، وعليه جوز وقوع خبر المبتدأ جملة إنشائية بخلاف جملة الصفة فلا تقع إنشائية إلا مع إضمار القول . وتكون الإنشائية معمول القول المحذوف الواقع صفة .

وجاز في جملة الخبر أن تكون إنشائية لجواز حذف الخبر ، ولم يجز ذلك في الصفة ، لأنه لا يجوز حذفها ، – إلا لقصد – ، ولأن الحذف فيها ينافي معناها ومخالف لطبيعتها التي وضعت في التخصيص والتفسير . وإن المبتدأ يجوز نصبه بالفعل ، إما على حذف الضمير أو على التفسير ، ولا يتغير المعنى فهو سواء في نحو: زيد اشربه أم اضرب زيداً ، معناه واحد ، فلما صحت الفائدة جاز أن يكون الخبر أمراً في اللفظ ، وإن كان زيد في المعنى مفعولاً منصوباً[1] . والصفة لا يصح عليها في الموصوف سواء حذف منها ضميره أم لا ، لأنه معمول لغيرها نحو : مررت برجل اضربه ، لم يصح نصب رجل باضربه ولأن الصفة تابعة للموصوف ولا يعمل التابع في المتبوع ، وإلى ذلك أشار ابن مالك في ألفيته[2] :

يتبع في الإعراب الأسماء الأول   نعت وتوكيد وعطف وبدل

وقال أيضاً :

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب   وإن أتت فالقول اضمر تصب

فالغرض من الصفة تمييز الموصوف للمخاطب ، ولا يميزه إلا ما هو معلوم له، والإنشائية لا تكون معلومة إلا بعد النطق بها ، وعليه إن الإنشائية حاصلة في جملة الخبر سواء بالتقدير والتأويل أم بدونه ، بخلاف الواقعة صفة فلابد لها من التأويل.

---

[1] المقتضب ٩١٢/٢ .

[2] انظر : شرح ابن عقيل ١٩٨/٢–٢٠٠ ، الهمع ٩٦/١ ، الأشباه والنظائر ٢٤٤/٢ ، حاشية أبو النجا ص٥٩ ، حاشية الصبان ١٧١/١ ، حاشية السجاعي ص٥٥ .

الفصل الثالث

موازنة بين جملة الصفة وجمل الخبر والحال والصلة

ب ـ موازنة بين جملة الصفة وجملة الحال .

أولاً : الجملة بين الوصفية والحالية .

ثانياً : أوجه الاشتراك :

- الاشتراك في التنوع والتقسيم .
- الاشتراك في الجملة الخبرية .
- الاشتراك في الرابط والعائد .
- الاشتراك في التعدد .
- الاشتراك في الحذف .

ثالثاً : أوجه المخالفة :

- المخالفة في التعريف والتنكير .
- المخالفة في التقديم والتأخير .

أولاً : الجملة بين الوصفية والحالية :

تشترك الجملة الوصفية والجملة الحالية في بعض أحوالهما ، وتختلفان في أحوال أخرى ، فما تشتركان فيه ، هو إذا وصف الاسم النكرة بأكثر من وصف ، خرج على أن يكون الوصف الثاني صفة ثانية للموصوف أو قد يكون حالاً من الضمير في الوصف الأول ، لأن الاسم الذي وصف يكون قريباً من المعرفة لتخصصه بها فجاز التأويل على الحال ، وأما ما تختلفان فيه فيمكن التمييز بينهما في مواضع اختلافهما من خلال الحركة الإعرابية ومن خلال التقدير .

فعلى تقدير الوصفية أو الحالية قولهم : مررت برجل عنده صقرٌ صائدٍ – صائداً – بباز ، ومررتُ برجل معه جبّة لابس – لابساً – غيرها والنصب على الحال بتأويل "مقدراً به الصيد غداً" فيكون "مقدراً" هو الحال في الحقيقة ، ولكن وقع "صائداً" موقعه ، فنصب على الحال . قال سيبويه : "فأما ما استويا فيه فقوله: مررتُ برجل معه صقر صائدٍ به ، إن جعلته وصفاً . وإن لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمَر المعروف نصبته فقلت : مررت برجل معه صقرٌ صائداً به كأن قال : معه باز صائداً به ، حين لم يرد أن يحمله على الأول"[1] .

وأراد سيبويه النصب على الحال ، وأضاف قائلاً : "هذا رجل صدقٍ معروفاً صلاحُه ، فصار حالاً وقع فيه أمرٌ ، لأنك إذا قلت : هو رجلُ صدقٍ ، فقد أخبرت بأمر واقع ، ثم جعلت ذلك الوقوع على هذه الحال .. ولو رفعت كان جائزاً على أن

---

(1) الكتاب ٢/٤٩-٥٢ ، وانظر : المقتضب ٣/٢٦١ ، ٤/١٢١-١٢٤ ، أيضاً الأصول ٢/٣٦ ، إعراب النحاس ٢/٦٤٥ ، دلائل الإعجاز ص١٦٩ .

تجعله صفة ، كأنك قلت : هو رجل معروف صلاحُهُ"[1] . وفي قولك : مررتُ برجل صالح يُصلي ، إن شئت قدّرت جملة "يصلي" صفة ثانية لـ"رجل" لأنه نكرة ، وإن شئت قدرتها حالاً من الضمير في الوصف الأول ، لأنه قد قرب من المعرفة لاختصاصه بالصفة . وفي قوله تعالى ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُوا۟ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ ﴾[2] جملة "أنعم الله" تحتمل أن تكون صفة لـ"رجلان" أو حالاً منها لأنها تخصصت بالوصف الذي يقرب النكرة من المعرفة وهي شبه الجملة "من الذين يخافون" التي وقعت صفة أولى لـ"رجلان" .

وفي قوله تعالى ﴿ وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ ﴾[3] جملة "أنزلناه" تحتمل الوصفية للموصوف "ذكر" وهو الظاهر ، وتحتمل الحالية لتخصصها بالوصف "مبارك" الذي يقربها من المعرفة .

وحكم شبه الجملة[4] في الوصفية والحالية حكم الجملة الإسمية أو الفعلية التي وقعت صفة أو حالاً ، بعد نكرة موصوفة كقولك : رأيت ثمرة يانعة فوق غصن ،

---

[1] الكتاب ٩٢/٢ .

[2] سورة المائدة / من الآية ٢٣ ، وانظر : المغني ط مدني ٤٣٠/٢ ، الإعراب عن قواعد الإعراب ص٥٠ ، الجملة النحوية ص١٥١ .

[3] سورة الأنبياء / من الآية ٥٠ .

[4] شبه الجملة تركيب مشابه للجملة لأنه مؤلف من كلمتين ومشابه للمفرد لأن معناه لا يظهر إلا مع متعلقه ، فمن قدر المتعلق المحذوف اسم فعنده الأصل هو الإفراد ، ومن قدر الفعل فعنده هو الأصل في العمل . والتعليق فيه هو ارتباط معنوي في توصيل المعنى المطلوب وإتمامه بشبه الجملة . وإن لم يكن الظرف أو الجار والمجرور متعلقاً سمي حشواً . انظر ذلك مفصلاً في شبه الجملة في اللغة العربية ص١٦٣-١٧٠ .

وهذا ثمر يانع على أغصانه ، فيتعين كون شبه الجملة صفة أو حالاً من النكرة الموصوفة . ومن ذلك قول أعشى بكر :

فقلتُ له هذه هاتِها   بأدماءَ في حبلِ مُقتادها

فوقعت شبه الجملة "في حبل" في موضع خفض على الصفة لـ"أدماء" كأنه قال: بأدماء مشدودة في حبل مقتادها . ويجوز أن تكون مبنية على مبتدأ محذوف ، وتكون الجملة في موضع الحال من أدماء ، وهي بمنزلة قولهم جاء زيد بثيابه ، أي: وهو في ثيابه ، وجازت الحال هنا من النكرة لأنها صفة نابت مناب موصوف ، لأن المعنى بناقة أدماء ، فالناقة في حكم ما هو ملفوظ به ، فقربت النكرة من المعرفة بالصفة[1] .

وفي تصوري أن إبقاء الوصفية أرجح من حمل الجملة على الحالية من الضمير في الوصف الأول ، فتكون الجملة صفة أيضاً ، والحمل على الحالية بتقدير وتأويل قد يراد منه معنى سياقي جديد . فتجوز فيه الحالية إذا قصد ذلك ، وإلا الإبقاء على ظاهر القول أولى من الحمل والتقدير ..

---

(1) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص٣١١ ، وانظر أيضاً : ضرائر الألوسي ص٢٦٤ .

ويروى البيت أيضاً :

فقلت له هذه هاتها   إلينا بأدماء مقتادها

فأضاف الصفة وهي أدماء إلى معمولها وهو مقتاد في حال إضافته إلى ضمير موصوفه ، وقبل هذا البيت قوله :

فقمنا ولما يصح ديكنا   إلى جونة عند حدادها

وفي توجيه الإعراب من قوله تعالى سورة الأعراف / من الآية ٥٤ ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا ﴾ "فحثيثاً" صفة لمصدر محذوف أي : يطلبه طلباً حثيثاً . وقيل حال من الليل لأنه الفاعل ، ويجوز أن يكون من النهار فيكون التقدير : يطلب الليل النهار محثوثاً . انظر ذلك في : إعراب النحاس ٦١٧/١ ، إملاء العكبري ٢٧٦/١ .

ثانياً : أوجه الاشتراك :

الاشتراك في التنوع والتقسيم :

تشترك الصفة والحال في تنوعهما في الجملة ، وكما تقع الصفة مفردة وشبه جملة وجملة ، يقع الحال كذلك . فمن مجيء الصفة مفردة قوله تعالى ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ ﴾[1] ، ومن مجيء الحال مفردة ، قولك : جاء زيد راكباً .

وكما تقع شبه الجملة صفة للاسم النكرة ، كقول جرير[2] :

تزيدون الحياة إليّ حُبّاً   وذِكْرٌ من حبائكم حَميدُ

تقع شبه الجملة المكونة من الظرف أو الجار والمجرور حالاً كقولك : تكلّم الخطيب فوق المنبر ، وخرج الأمير في موكبه . وقوله تعالى ﴿ وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾[3] . وقوله تعالى ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾[4] .

وتصف الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي الاسم النكرة ، كقوله تعالى ﴿ فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ ﴾[5] ، وكقول جرير[6] :

---

(1) سورة الأنبياء / من الآية ٥٠ .

(2) الجملة الخبرية في ديوانه – رسالة دكتوراه – ص٢٤ .

(3) سورة المائدة / من الآية ٦١ .

(4) سورة القصص / من الآية ٧٩ .

(5) سورة الأعراف / من الآية ١٦٩ .

(6) الجملة الخبرية في ديوانه ص٢٩ . وفي الكتاب ١٤٦/١ روي هكذا :

فلا حسباً فخرت به لتيم   ولا جدا إذا ازدحم الجدود

فـلا حـسبُ فخـرتَ بـه كـريمٌ ولا جـدٌ إذا ازدحـم الجـدودُ

كذلك تكون الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي ، حالاً ، كقولك : بلغتُ المدينة وقد بـزغ الفجـر ، ورحلـت عنهـا ومـا طلعـت الـشمس ، وقولـه تعـالى ﴿ هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا ﴾[1] .

وكما تكون الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع صفة للاسم النكـرة ، كقولـه تعـالى ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّـٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَـٰرُ ﴾[2] ، تكـون الجملـة الحاليـة كـذلك وهـي مثبتـة ولم تقـترن بـ"قد" كقوله تعـالى ﴿ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَـٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾[3] ، ومقترنـة بـ"قد" نحو قوله تعالى ﴿ لِمَ تُؤۡذُونَنِي وَقَد تَّعۡلَمُونَ ﴾[4] .

وكما وردت الجملة الوصفية مسبوقة بإحدى أدوات النفي ، نحـو قـول امـرئ القيس[5] :

وصُمٌّ صِـلابٌ مـا يقـين مِـنَ الـوجرِ كـأنَّ مكـان الـرِّدفِ منـه علـى رالِ

وردت الجملة الحالية كذلك مسبوقة بإحدى أدوات النفي ، نحو قولـه تعـالى

---

(1) سـورة يوسـف / من الآية ٦٥ .

(2) سورة البقرة / من الآية ٢٥ .

(3) سـورة الأنعام / من الآية ١١٠ .

(4) سورة الصف / من الآية ٥ .

(5) الديوان ص٣٦ .

﴿ فَانقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾[1] ، وقولـه تعـالى ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾[2] .

ومن الجملة الإسمية المثبتة التي وصفت الاسم النكرة قوله تعالى ﴿ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾[3] . ومن الجملة الحالية وهي إسمية مثبتة قوله تعالى ﴿ خَرَجُوا مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾[4] .

وتجري مجرى الجملة الإسمية المثبتة في وقوعها صفة للنكرة الجملة الإسمية المنسوخة بـ"كان" أو إحدى أخواتها ، كقول عروبة بن أذينة[5] :

يبني مكارم ذاهبين جحاجحٍ ... كانوا ثِمالَ أراملٍ ورياشا

كذلك الجملة الحالية وهي مسبوقة بإحدى الأفعال الناسخة ، كقوله تعالى ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا ﴾[6] .

وكما وردت الجملة الإسمية المسبوقة بـ"كأن" صفة للاسم النكرة ، كقول طرفة[7] :

---

(1) سورة آل عمران / من الآية ١٧٤ .

(2) سورة المائدة / من الآية ٨٤ .

(3) سورة الشعراء / من الآية ١٤٨ .

(4) سورة البقرة / من الآية ٢٤٣ .

(5) ديوان شعره ص١٧٨ .

(6) سورة البقرة / من الآية ٢٨ .

(7) الديوان ص١٦٢ .

وبالسفحِ آياتٌ كأن رسومها ... يمانٍ وشتهُ ريدةٌ وسحولُ

وردت الجملة الإسمية المسبوقة بـ"كأن" حالاً للاسم المعرفة نحو قولك : جاء زيد كأنه أسد ، وقول النابغة الذبياني[1] :

كأنه خارجاً من جنب صفحتِه ... سفُّود شربٍ نسوهُ عند مُفتادِ

فاشتركت الصفة والحال في تنوعهما في الجملة – كما وردت – مفردة وجملة وشبه الجملة . هذا وقد اشترط نحاة البصرة في الجملة الحالية ذات الفعل الماضي أن تسبق بـ"قد" التي تقرب الفعل الماضي من الحال الحاضر ، أو كان الفعل الماضي وصفاً لمحذوف ، ولم يجز فيما عداه ، لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال ، وذهب أهل الكوفة في لزومها مع الفعل الماضي المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً ، وذلك لكثرة وقوعها بدون قد[2] .

وفي تقديري إن حذفت "قد" فهي لضرورة من ضرورات الكلام ، وتكون مقدرة في الجملة بدلالة السياق ، كما في قوله تعالى ﴿ هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا ﴾[3] ، والتقدير – والله أعلم – "هذه بضاعتنا قد ردت إلينا" .

ومنع جماعة من النحاة الجملة الشرطية من وقوعها حالاً للمعرفة ، وذلك لأن

---

[1] انظره في : الخصائص ط محققة ٢٧٥/٢ ، بدائع الفوائد ٩٧/٢ ، والسفود حديدة يشوى بها ، ومفتاد : وهو موضع النار .

[2] انظر : المقتضب ١٢١/٤ ، الإنصاف مسألة رقم / ٣٢ ، شرح الرضي ط أستانة ٢٢٨/١ ؛ المغني ط مدني ١٧٣/١ ، شرح اللمحة – هامش المحقق ١٣٤/٢ ، الفوائد الضيائية ٣٩٤/١ ؛ شرح التصريح وحاشية يس ٣٩٠/١ ، الأشموني والصبان ١٩٧/٢ .

[3] سورة يوسف / من الآية ٦٥ .

الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها ، ولدلالتها على الاستقبال فتأولوا لحاليتها طريق جعلها خبراً لمن الحال له كقولك : جاء زيد وهو إن تسأله يعطِك ، فتكون الجملة الإسمية هي الجملة الحالية[1] .

وفي تقديري أن الجملة الشرطية هي جملة خبرية في المعنى لا في اللفظ ، فلا مانع من قولك : جاء زيد إن تسأله يعطِك ، فتكون الجملة الشرطية حالاً للمعرفة ، وكما في قولك : افعل هذا إن جاء زيد ، ولا ضربته إن ذهب وإن مكث ، لأن المعنى على كل حال ، إذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد ، فجازت الشرطية أن تكون حالاً بالنظر إلى خبريتها في المعني . وكذلك لمن سألك : هل أعتقت عبدك ؟ فتقول : إن كنت قد أعتقته فقد أعتقته لله ، فلا استقبال فيها[2] ، وكذلك لمن قال : هل صحبت محمداً ؟ ، فتقول : إن كنت صحبته فقد أصبت بصحبته خيراً ، ولمن قال : هل أذنبت ؟ فتقول : إن كنت قد أذنبت فإني قد تبت إلى الله واستغفرته . فإن هذه المواضع كلها مواضع ماض لفظاً ومعنى ليطابق السؤال الجواب ويصح التعليق الخبري فيها .

---

[1] انظر : المغني ط مدنب ٣٩٨/٢ ، شرح اللمحة – هامش المحقق ١٣٤/٢ شرح التصريح ٣٨٩/١ ، الهمع ٢٤٦/١ ، شرح الأشموني والصبان ١٩٣/٢ .

[2] انظر : مغني اللبيب ط مدني ٢٨٠/١ .

الاشتراك في الجملة الخبرية :

تشترك جملة الصفة وجملة الحال في أن كلا منهما تقع جملة خبرية تصف الاسم ، وأصل الحال هو الصفة ، لأنه خبر في المعنى ، وحقيقة الحال أنها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعاً منه أو واقعاً عليه ، فقولك : جاء زيد راكباً . فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه ، وكذلك قولك : ضربت زيداً قائماً ، القيام هيئة له عند وقوع الضرب عليه ، فاشتركت الصفة والحال في الجملة الخبرية . فلا تقع جملة إنشائية ، لأن الإنشائية هي طلب واستعلام ليست بأحوال وهيئات يخبر بها في الصفة والحال فلا تكون خبراً محضاً وخالصاً يُراد به الصدق والكذب[1] .

وما ورد من مجيء الجملة الإنشائية حالاً ، ليس على حقيقة الكلام ، إنما الجملة الإنشائية هي معمولة لعامل محذوف هو الذي يقع حالاً ، كقول الشاعر[2] :

بـئس مقـامُ الـشيخِ أمـرس أمـرس ... إمـا علـى قعـوٍ ، وامـا أقعَنْـسِس

وأراد : بئس مقام الشيخ مقولاً فيه أمرس أمرِس ، فالجملة الإنشائية في قوله "أمْرِس" المؤلفة من فعل الأمر وفاعله الضمير المستتر وجوباً ، وقد وقعت حالاً في

---

(1) انظر : المقتصد ٦٧٦/١ ، المغني ط مدني ٦٣٤/٢ ؛ شرح التصريح ٣٨٩/١ المطالع السعيدة ١٧/٢ ؛ المهمع ٢٤٦/١ ، شرح الأشموني والصبان ١٩٣/٢ .

(2) انظر : الإنصاف ١١٦/١ ، اللسان مادة "ق ع س" ومادة "م ر س" الهمع ٨٨/٢ ، الدرر اللوامع ١١٥/٢ ؛ ومعناه : أن أستقي المستقي ببكرة فوقع حبلها في غير موضعه قيل له : أمرس ، أي : أعد حبلك إلى موضعه ، وإن كان يستقي بغير البكرة ومتع حتى أوجعه ظهره فيقال له : أقعنسس واجذب الدلو . والقعو : هو أحد خشبتين يكتنفان البكرة وفيهما المحور . واقعنسس : تأخر وارجع إلى خلف .

ظاهر الأمر ، أو قد تكون الجملة معمولة لعامل محذوف يقع صفة لمخصوص بالذم على تقدير : بئس مقام الشيخ مقام مقول له فيه : أمرس أمرس . فكلاهما بتقدير كلام محذوف يكون صفة أو حالاً ، وتكون الجملة الإنشائية معمولة لها . وقوله تعالى ﴿ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ﴾[1] . فليست الجملة الدعائية "سلام عليكم" في موضع الحال ، وإنما بتقدير قول محذوف يكون حالاً ، أي "يقولون" والجملة الدعائية معمولة له .

فمنعت الجملة الحالية – كما في جملة الصفة – أن تكون إنشائية ، لأن الحال قيد في عاملها ووصف لصاحبها كما في قولك : جاء زيد راكباً . يكون فيه المجيء الذي هو مضمون العامل واقعاً وقت الركوب الذي هو مضمون الحال[2] . وإن الجمل الإنشائية ليست بأحوال ثابتة للمخاطب ، فلا ثبوت لها في نفسها ، وليس فيها معنى محصل لمضمونها يمكن أن يخصص مضمون العامل بوقت حصول هذا المضمون غير المحصل . فالتخصيص والتقييد لا يكونان إلا بما هو معلوم حصوله للمخاطب ، والجملة الإنشائية ليس فيها معنى واقع وفعل ثابت للمخاطب ، فامتنعت الإنشائية في جملة الحال ، كما امتنعت الإنشائية في جملة الصفة .

---

[1] سورة الرعد / من الآية ٢٣ ، ٢٤ . وانظر توجيه الإعراب في : الأمالي الشجرية ١٥٠/٢ ، مغني اللبيب ط مدني ٦٣٤/٢ ، شرح الأشموني والصبان ١٩٩/٢ .

[2] الأساليب الإنشائية ص٩٨ وما بعدها .

الاشتراك في الرابط والعائد :

تشترك جملة الصفة وجملة الحال في احتواء كل منهما على الضمير الرابط الذي يربط جملة الصفة بالموصوف وجملة الحال بصاحبها ، لأن الجملة الوصفية أو الحالية مستقلة ومنفصلة عن الاسم المراد وصفه وعن صاحب الحال ، فلابد من ذكر يعود على الموصوف أو صاحب الحال ليكون به اتصال الكلام . ففي قوله تعالى ﴿ وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ ﴾[1] جملة "أنزلناه" وصفت الاسم النكرة ، "كتاب" وفيها الضمير الرابط الذي يربطها بالموصوف وهو "الهاء" ولولا الضمير لكانت الجملة أجنبية من الموصوف ، فحسُنَ بالضمير اتصال الكلام ، وأصبحت الجملة الوصفية جزءاً مما سبق ذكره .

والضمير الرابط هو الأصل في ربط جملة الصفة بالموصوف . كذلك هو الأصل في ربط جملة الحال بصاحبها نحو قولك في الجملة الحالية : وقف الخطيب يتكلم ، وقول امرئ القيس[2] :

خالي ابن كبشة قد علمت مكانه   وأبو يزيد ورهطه أعمامي

وقد يكون الضمير الرابط مقدراً ، وذلك إذا قامت قرينة أخرى تفيد ما يفيده الضمير الرابط أو تدل عليه ، فمن الحذف في الصفة قول الحارث بن كلدة[3] :

فما أدري أغيرهم تناءٍ   وطول الدهر أم مالٌ أصابوا

---

(1) سورة الأنعام / من الآية ٩٢ .

(2) انظر : المطالع السعيدة ١٩/٢٠ ، همع الهوامع ٢٤٦/١ ، الدرر اللوامع ٢٠٣/١ .

(3) انظر : الكتاب ١٣٠/١ ، البغداديات ص٢٥٩ ، شرح المفصل ٨٩/٩ ، شرح التصريح ١١٢/٢ .

وتقديره : أم مالٌ أصابوه . فحذف الضمير الرابط لدلالة السياق عليه . وكذلك يكون الضمير الرابط مقدراً في جملة الحال ، إذا قامت قرينة أخرى تفيد ما يفيده الضمير الرابط أو دلت عليه ، نحو قولك : اشتريتُ الذهب مثقالاً بدينار . أي : مثقالاً منه . ونحو : مررت بالبُرِّ قفيزٌ بدرهم على حد : السمنُ منوانِ بدرهم .

فإذا لم يكن ضمير رابط ظاهر أو مقدر في الجملة الحالية وجبت "واو الحال" نحو قولك : جاء زيد وخالد يكتب . وقول امرئ القيس[1] :

وقد أغتدي والطير في وكناتِها ... بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ

فلابد من "الواو" في الجملة الإسمية ، إذا خلت الجملة من الضمير العائد إلى صاحب الحال ، وذلك لإفادة الربط بين الجملة الحالية وصاحبها . وإن جاء الضمير والواو معاً فجيد ، وهما لتأكيد ربط الجملة بما قبلها ، وتكون الجملة الإسمية في موضع نصب على الحال لصاحبها كقولك : أقبل زيد وعليه ثوب ، وجاء أخوك وثوبه ممزق ، كما وردت واو اللصوق مع الجملة الوصفية لتأكيد ارتباط الصفة بالموصوف إضافة إلى الضمير الرابط في قوله تعالى ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[2] .

وكما وجبت واو الحال في الجملة الإسمية المجردة من الضمير الرابط لها بصاحبها . وجبت مع الجملة الحالية المصدرة بضمير صاحبها نحو قولك : قصدتك

---

[1] انظر في المحتسب ١٦٨/١ . الخصائص ٢٢٠/٢ ، شرح المفصل ٥١/٣ ، شرح جمل الزجاجي ٣٨٣/٢ ، شرح الرضي ط أستانة ٢١٥/١ ، الخزانة ٥٠٧/١ .

[2] سورة البقرة / من الآية ٢١٦ .

وأنا واثق بك ، ومع جملة ماضية غير مشتملة على ضمير صاحبها مثبتة كانت أو منفية نحو : بلغت المدينة وقد بزغ الفجر ، ورحلت عنها وما طلعت الشمس .

وتلزم "واو الحال" أيضاً الفعل المضارع المثبت المقرون بـ"قد" نحو قوله تعالى ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾[1] . وتلزم "الواو الحالية" كذلك الجملة الإسمية المصدرة بـ"ليس" نحو قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه[2] .

فاشتركت الجملة الوصفية والجملة الحالية في احتواء كل منهما على الضمير الرابط الذي يعود على الموصوف أو صاحب الحال لتكون الجملة به متصلة بما قبلها من الكلام .

---

[1] سورة الصف / من الآية ٥ .

[2] سورة البقرة / من الآية ٢٦٧ .

الاشتراك في التعدد :

تشترك جملة الصفة وجملة الحال في جواز تعددهما بالعطف أو بدونه ، وذلك لأن كلاً منهما خبر عن الموصوف أو صاحب الحال . فمن العطف في الصفات المفردة قولك : مررت برجل راكب وذاهب ، وفي الجمل قولك : مررتُ برجل خُلقُه حسن وخَلقُهُ قبيحٌ . ومن ترك العطف قولك : هذه دابة تشتد سرجُها مكسورٌ ، فجاز في الموصوف أن يوصف بأوصاف كثيرة ومختلفة لأنها خبر عنه ، قال تعالى ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾[1] ، فوصف الاسم بالصفة المفردة "مؤمن" وبشبه الجملة "من آل فرعون" وبالجملة "يكتم إيمانه" .

كذلك الحال هي خبر عن صاحبها في المعنى ، فجاز تعددها بالعطف أو بدونه، مفردة كانت أو جملة ، نحو قولك : جاء البرُّ قفيزين وصاعين ، وقوله تعالى ﴿ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ ﴾[2] وقوله تعالى ﴿ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ﴾[3] ، وقول الشاعر[4] :

علـيَّ إذا مـا زُرتُ ليلـى بخُفْيَـةٍ زيـارةُ بيـت الله رجـلان حافيـا

فـ"رجلان حافياً" حالان من فاعل الزيارة المحذوف ، والتقدير عليّ زيارتي بيت الله حال كوني رَجْلان حافياً ، أي : ماشياً غير منتعل وقد منع جماعة من

---

(1) سورة المؤمن "غافر" / من الآية ٢٨ .

(2) سورة البقرة / من الآية ٣٦ .

(3) سورة الأعراف / من الآية ١٨ .

(4) انظره في : مغني اللبيب ط مدني ٤٦١/٢ ، شرح التصريح ٣٨٥/١ ، شرح الأشموني والصبان ١٩٠/٢ .

النحاة تعدد الحال المفرد – كما في الآية والبيت – قائلين بأن صاحب الحال إذا كان واحداً فلا يقتضي العامل إلا حالاً واحدة فقدروا "حافياً" في البيت صفة لـ"رَجْلان" أو حالاً من ضمير "رجلان" فيكون حالاً متداخلة مترادفة ، وإن الحالين لمفرد في المعنى وإن تعدد في اللفظ وقياسه في تعدده على خبر المبتدأ في قولك هذا الطعام حلواً حامضاً ، واشتريته أبيض أسود . كما نسبك من الخبرين خبراً واحداً فتقول : هذا الطعام حلو حامض ، إن أردت أن تقول فيه : مُزٌّ[1] .

وفي قوله تعالى ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾[2] جملة "استمعوه" حال من مفعول يأتيهم ، أو من فاعله ، وجملة "يلعبون" حال من فاعل "استمعوه" ، فالحالان متداخلتان ، و"لاهية" حال من فاعل "يلعبون" فيكون من التداخل أيضاً ، أو من فاعل "استمعوه" فيكون من التعدد لا من التداخل .

ومن تعدد الحال وقد جاءت الحال المتعددة على الترتيب قول امرئ القيس[3] :

خرجت بها أمشي تَجُر وراءَنا ... على أثرينا نيلَ مربطٍ مُرَحَّلِ

---

[1] انظر ذلك في : شرح المفصل ٥٦/٢ ، شرح جمل الزجاجي ٣٥٩/١ ، شرح الرضي ط أستانة ٢١٦/١ ، شرح التصريح ٣٨٧/١ ، همع الهوامع ٢٤٤/١ شرح الأشموني والصبان ١٩٠/٢ .

[2] سورة الأنبياء / آية ٢–٣ .

[3] انظر : شرح التصريح ٣٨٧/١ ، المطالع ١٣/٢ ، الهمع ٢٤٤/١ ، الدرر ٢٠١/١ ، والمرط : كساء من خز أو صوف ، ومرحل : ما فيه علم .

فجملة "أمشي" حال من "التاء" في خرجت ، وجملة "تَجر" حال من الهاء المجرورة بالباء . والمعنى فيه : أخرجتها من خدرها حال كوني ماشياً وحال كونها جارة على أثري قدمي وقدمها ذيل مرطها لتخفي الأثر قصداً للستر .

ومن عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر قولك : لقيت زيداً راكباً وماشياً ، وقول الشاعر[1] :

وإنَّا سوف تُدركنا المنايا مُقَدَّرةً لنا ومُقَدَّرينا

ومن العطف قوله تعالى ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾[2] ، فجملة "هم قائلون" من القيلولة حال معطوفة على بيتاً وهو مصدر في موضع الحال . والمعنى : جاءها عذابنا حال كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار .

فاشتركت جملة الصفة وجملة الحال في جواز تعددهما[3] ، وذلك لأن كلاً منهما كالخبر عن الموصوف أو صاحب الحال ، فظاهرت الصفة والحال الخبر في جواز تعدده بأخبار كثيرة ومختلفة ، ولأن الحال صفة في المعنى والصفة والخبر حكم، وإشراك حكم في تعددهما .

---

[1] انظر : شرح الرضي ط أستانة ٢١٦/١ .

[2] سورة الأعراف / من الآية ٤ .

[3] يمتنع عمل العامل الواحد في حالين إذا لم تكن إحدى الحالين متضمنة للأخرى ، ويجوز أن يعمل العامل الواحد في حالين إذا كانت إحدى الحالين متضمنة للأخرى نحو : جاء زيد راكباً مسرعاً .

الاشتراك في الحذف :

تشترك جملة الصفة وجملة الحال في جواز الحذف فيهما ، إذ دلت على كل منهما قرينة معنوية أو لفظية حاصلة من السياق ، وذلك للتخفيف والاختصار . ولحصول الفائدة المطلوبة دون الإخلال بالجملة الوصفية أو الحالية .

فمن حذف الموصوف قول ابن مقبل[1] :

وما الدهرُ إلا تارتان فمنهما أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ

فحذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه ، والتقدير : فمنهما تارة أموت فيها . ومن الحذف في الصفة قوله تعالى ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾[2] أي : سلّطت عليه. بدليل قوله تعالى ﴿ مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ ﴾ ، إن كان الحذف في الصفة عكس المقصود ومخالفاً لطبيعتها التي وضعت في التخصيص أو التوضيح ، إلا أن تريد من الحذف الاختصارأو لمعنى إبلاغي يقصده المتكلم .

وجوّز حذف صاحب الحال مع قيام قرينة دالة عليه ، نحو قولك الذي ضربتُ مجرداً زيدٌ ، أي : ضربته . ومن حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً قولك : أخذته بدرهم فصاعداً ، وتقديره : أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً . وقولك : راشداً مهدياً . أي تذهب راشداً مهدياً . وقوله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا ﴾[3] ، فنصب "رجالاً" بإضمار عامل محذوف جوازاً تقديره

---

(1) الديوان ص٢٤ ، وانظر : الكتاب ٤٢١/١ ، البغداديات ص١٣٦ ، شرح الرضي ط أستانة ٢٤٧/١ .

(2) سورة الأحقاف / من الآية ٢٥ .

(3) سورة البقرة / من الآية ٢٣٩ .

"صَلُوا" . وروى سيبويه قول عبد الله بن الحارث السهمي[1] :

ألحِق عذابك بالقوم الذين طَغوا وعائذاً بك أن يعلو فيطغوني

بتقدير : أعوذ عياذاً بك . ويحذف عامل الحال وجوباً إذا سدت الحال مسد الخبر كقولك : ضربي زيداً قائماً ، بتقدير : إذا وُجِدَ قائماً . فقائماً حال لزيد وقد سدّت مسد الخبر[2] .

ويحذف الحال إذا دلت عليه قرنية ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان الحال قولاً أغنى عنه المقول ، – كما في الصفة – نحو قوله تعالى ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾[3] ، أي : يقولون ذلك .

فاشتركت جملة الصفة وجملة الحال في جواز الحذف فيهما ، إذا دلت على كل منهما قرينة حاصلة من السياق قصد التخفيف إذا علم المخاطب ما تعني .

---

[1] الكتاب ٣٤١/١ ، وانظر في الحذف أيضاً : المقتضب ٢٥٨/٣ ، الإنصاف ١١٤/١ ، شرح الرضي ط أستانة ٢٢١/١ ، ص٢٣١ ، مغني اللبيب ط مدني ٦٣٤/٢ ، الفوائد الضيائية ٣٩٥/١ ، شرح التصريح وحاشية يس ٣٩٣/١ ، المطالع السعيدة ٢٠/٢ ، شرح الأشموني والصبان ١٩٩/٢ .

[2] انظر : الأصول ٢٤٧/٢ ، المقتصد ٦٨٦/١ ، شرح جمل الزجاجي ٣٣٨/١ بدائع الفوائد ٤٦/٣ ، الفوائد الضيائية ٣٩٦/١ ، شرح التصريح ٣٩٣/١ .

[3] سورة الرعد / من الآية ٢٣ ، ٢٤ . وفي سورة البقرة ١٨٥ ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ، قال ابن جني في الخصائص ط محققة ٣٧٨/٢ : أي فمن شهده صحيحاً بالغاً ، فطريقة لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً ، وأما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرد الأمر دونهما لما جاز حذف الحال على وجه . لأن الغرض من الحال توكيد الخبر .

ثالثاً : أوجه المخالفة :

المخالفة في التعريف والتنكير :

اختلفت الصفة مع الحال في التعريف والتنكير ، وذلك لأن الصفة تجيء وفق حالة موصوفها وإعرابه ، فإذا كان الموصوف معرفة كانت الصفة معرفة وإذا كان الموصوف نكرة كانت الصفة كذلك والحال يلازم في الغالب حالة واحدة هي حالة التنكير ، لأن الحال لو كان لها أصل في التعريف لوجب أن يقع المضمر الذي لا يكون إلا معرفة حالاً ، ولأن الحال هي خبر في المعنى كما في الصفة ، فقد يحصل اللبس والخلط فيما إذا شابهت الصفة الحال عند نصب الموصوف ، لذا وجبت في الجملة الحالية أن تلازم حالة واحدة هي حالة التنكير ، وأن تكون في موضع نصب دائماً بخلاف الصفة فهي تبع للموصوف ولا تلازم حالة واحدة كما في الحال .

وأما الموصوف وصاحب الحال فيختلفان أيضاً في التعريف والتنكير إذ لزم صاحب الحال هيئة التعريف ولا يُنكرُ إلا عند وجود مسوّغ كما في قولك : فيها قائماً رجلٌ . فحمله ابن جني في باب الحمل على أحسن القبيحين بقوله : "لما كُنْتَ بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون ، وبين أن تنصب الحال من النكرة ، وهذا على قلّته جائز حملت المسألة على الحال فنصبتَ"[1] . وكما في قول كثير[2] :

---

[1] الخصائص ٢٢٠/١ ، وانظر أيضاً : المقتضب ١٢٥/٤ ، الأصول ٢٥٩/١ ، ضرائر الألوسي ص٢٣ .

[2] انظر : الكتاب ١٢٣/٢ ، الخصائص ط محققة ٤٩٢/٢ ، المقتصد ٦٧٣/١ شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارقي ص١٣٨ ، بدائع الفوائد ٤١/٣ ، شرح التصريح ٣٧٥/١ ، شرح الأشموني والصبان ١٨١/٢ .

لِيَــــــةَ موحِــــــشاً طلــــــلُ   يلــــــوحُ كأنــــــه خلَــــــلُ

فحمل سيبويه "موحِشاً" على الحال من النكرة "طَلَلٌ" ولم يجعلها حالاً من الضمير الذي في الخبر "لِيَةَ" ، وذلك لأن الخبر مؤخر في التقدير ، وهو العامل في الحال بتقدير "استقر" ، فهو منوي في التقدير ، والحال لا يتقدم على العامل المنوي التقدير لضعفه في العمل[1] ومجيء الحال من النكرة لتقديمها على صاحبها .

وجوز سيبويه عند تأخرها ، أن تكون الحال من الضمير في الجار والمجرور في قولك : فيها رجل قائماً ، فالنصب جائز عنده ، على الحال من الجار والمجرور .

وقد يكون صاحب الحال ضميراً بخلاف الصفة فإنها لا تكون إلا مع الاسم الصريح الظاهر ففي قوله تعالى ﴿ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[2] جملة "وأنتم تعلمون" وقعت حالاً من الضمير في "تكتموا" . وقوله تعالى ﴿ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾[3] ، جملة "وأنتم عاكفون في المساجد" في موضع نصب على الحال من المضمر المرفوع في "تباشروهن" .

وفي باب تغليب المعرفة على النكرة في الحكم قال سيبويه : "هذان رجلان وعبد الله منطلقين وإنما نصبت المنطلقين لانه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله ولا أن يكون صفة للاثنين ، فلما كان ذلك محالاً جعلته حالاً صاروا فيها ، كأنك قلت :

---

[1] انظر الفوائد الضيائية ٣٨٧/١ "المتن وهامش المحقق" .

[2] سورة البقرة / من الآية ٤٢ .

[3] سورة البقرة / من الآية ١٨٧ .

هذا عبد الله منطلقاً"[1] ومثل ذلك قولك : هذا محمد ورجلٌ ضاحكين . فغلبت المعرفة النكرة لأن المعرفة دلّت على معنيين الرجل وتعيينه من غيره ، والنكرة لا تدل إلا على معنى واحد ، فكان ما يدل على معنيين أقوى مما يدل على معنى واحد في الحكم. فوجب النصب على الحال دون الصفة .

---

[1] الكتاب ٢/٨١ .

المخالفة في التقديم والتأخير :

مُنِعَ تقدّم الصفة على الموصوف ، وذلك لأن الصفة تجري للموصوف في إيضاحه وتفسيره مجرى الصلة ، فلا يجوز تقديمها على الموصوف ، كما لا يجوز تقديم الصلة ، فالصفة لازمة للموصوف ، والحال بخلافها ، فالفعل العامل في الموصوف لا يعمل في صفته ، إذ الصفة لازمة للموصوف قبل وجود الفعل العامل وبعده ، فلا تأثير للفعل عليها ، وإنما التأثير فيه للاسم الموصوف إذ بسببه يرفع وينصب وإن لم يجز أن تكون الأسماء عوامل في الحقيقة وهذا بخلاف الحال لأنها وإن كانت صفة في المعنى وفيها ضمير يعود على الاسم فإنها ليست بصفة لازمة للاسم ، وإنما هي صفة للاسم حيِّز وجود الفعل .

فلما عمل الفعل في الحال جاز تقديمها عليه وتأخيرها بعد الفاعل لأن الحال كالمفعول يعمل الفعل فيها ، والصفة بخلاف ذلك ، ولأن الفعل لا يعمل بنفسه إلا في الفاعل أو المفعول أو المصدر أو الحال في حيِّز وقوع الفعل ، وإلى ذلك أشار المبرد إذ قال: "الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو شيء يكون بدلاً منه ، دالاً عليه ، فإذا كان العامل في الحال فعلاً صلح تقديمها وتأخيرها ، لتصرف العامل فيها"[1] . وقد أشار سيبويه إلى ما يكون بمنزلة الفعل إذ قال : "واعلم أنه لا يقال : قائماً فيها رجل . فإن قال قائل : اجعلهُ بمنزلة : راكباً مرَّ زيدٌ . وراكباً مرَّ الرجلُ ، قيل له : فإنه مثلهُ في القياس ، لأن فيها بمنزلة مَرَّ ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأن فيها وأخواتها لا يتصرَّفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن منزلة

---

[1] المقتضب ٣٠٠/٤ ، وانظر : شرح المفصل ٥٧/٢ .

مايستغني به الاسم من الفعل"[1] .

فالعامل فيه معنى الفعل لأن لفظ الفعل غير موجود ، فهو مقدَّر ، وشبه الجملة نائبة مناب فعل محذوف لإرادة الاختصار فيها . فلم يجز أن تعمل في شيء من الفضلات ، لأنها عوامل ضعيفة في نفسها ، فلا تتقدم الحال على عاملها الضعيف نحو : قائماً في الدار زيد . فإن كان العامل غير فعل لم تكن الحال إلا بعده كقولك : زيد في الدار قائماً . فـ"قائماً" حال من المضمر في الجار والمجرور ، لنيابته عن الاستقرار المقدر .

ومنع الكوفيون تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو : راكباً جاء زيدٌ ، وتجوز مع المضمر نحو : راكباً جئتُ . وذلك لتقدم المضمر على المظهر . وذهب البصريون إلى جوازه لأنه وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير فلا يكون إضمار قبل الذكر ، فجاز ذلك عندهم ، ولأن أصل الحال أن تتأخر عن صاحبها كالخبر . فاعلاً كان صاحبها أو مفعولاً كقولك : جاء زيد ضاحكاً ، وضربت اللص مكتوفاً ، أو من أحدهما كقولك : لقيت زيداً مسرعاً ، وضربت زيداً قائماً . فإن شئت يكون "مسرعاً" للضمير التاء في "لقيت" أو يكون للمفعول به "زيداً". ومن كلام العرب قولهم : "في أكفانه لُفَّ الميتُ"[2] ، فإن شبه الجملة "في أكفانه"

---

[1] الكتاب ١٢٤/٢ ، وانظر أيضاً : المقتضب ١٧١/٤ ، الخصائص ط محققة ٢٧٤/٢ ، المقتصد ٦٧٣/١ ، الأمالي الشجرية ٢٨٠/٢ ، الإنصاف ٢٥٠/١ ، شرح المفصل ٥٧/٢ ، شرح الرضي ط أستانة ٢٢١/١ ، الفوائد الضيائية ٣٨٧/١ .

[2] انظر تفصيل ذلك في : الأصول ١٦٠/١ ، الإنصاف ٢٥٠/١ ، شرح الرضي ط أستانة ٢٢٣/١ ، شرح التصريح ٣٧٨/١ ، همع الهوامع ٢٤١/١ ، المطالع السعيدة ١٠/٢ ، شرح الأشموني والصبان ١٨٥/٢ .

الواقعة حالاً وإن كانت مقدمة لفظاً فهي مؤخرة تقديراً .

فلما عمل الفعل في الحال جاز تقديم الحال وتأخيرها ، بخلاف الصفة فلا يجوز تقدمها على الموصوف ، وذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع ولأن الفعل لم يعمل في الصفة كما عمل في الحال . فمما قدمت الحال في الجملة قوله تعالى ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾[1] . وقول يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته[2] :

عدسْ ما لعبّاد عليكِ أمارةٌ ... أمنتِ وهذا تحملينَ طليقُ

فجملة "تَحملينَ" في موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر فيه ، وعاملها طليق وهو صفة مشبهة ، وقد قدمت عليه[3] .

---

[1] سورة القمر / من الآية ٧ .

[2] انظره في : شرح جمل الزجاجي ١٦٩/١ ، مغني اللبيب ط مدني ٤٦٢/٢ ، شرح التصريح ٣٨١/١ .

[3] العامل في الحال إما الفعل الملفوظ أو المقدر – كالظرف – أو شبهه – كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة – أو معناه – كالإشارة والتنبيه والنداء والتمني والترجي والتشبيه – . انظر الفوائد الضيائية ٣٨٣/٢ ، وهامش المحقق ٣٨٤/١ .

الفصل الثالث

موازنة بين جملة الصفة وجمل الخبر والحال والصلة

جـ موازنة بين جملة الصفة وجملة الصلة

أولاً : أوجه الاشتراك :

- الاشتراك في الخبرية .
- الاشتراك في الرابط والعائد .
- الاشتراك في جواز الفصل .
- الاشتراك في جواز الحذف .

ثانياً : أوجه المخالفة :

- المخالفة في التعريف والتنكير .

أولاً : أوجه الاشتراك :

الاشتراك في الخبرية :

تشترك جملة الصفة وجملة الصلة في الخبرية ، وذلك لأن الغرض من الصفة تخصيص الموصوف وتوضيحه والجملة الإنشائية لا تخصص الموصوف ولا توضحه ، كما أشرنا إليها[1] ، ذكر الجرجاني الخبرية بقوله : "قال الشيخ أبو علي : والنكرات توصف بالجمل التي ذكرت أنها تكون أخباراً للمبتدأ أو صلة للذي ، ولم يقل : تكون أخباراً للمبتدأ فقط ، ليعلمك أن ذلك ينبغي أن يكون مما يدخله الصدق والكذب ، ولا يجوز أن يكون أمراً ونهياً أو استفهاماً أو ما جرى ذلك المجرى مما لا يكون خبراً محضاً"[2] .

كذلك تكون جملة الصلة موضحة للاسم . فلا يصح معنى الموصول إلا بصلته ، فلا تكون جملة الصلة إلا جملة خبرية ، وكما أن الصفة هي من تمام الموصوف ، وهما كالكلمة الواحدة ، يكون الموصول مع صلته كالاسم الواحد والشيء الواحد ، والاسم الواحد لا يدل على الأمر والنهي والاستفهام ، فوصلوه بالجملة الخبرية لتكون صفة المعرفة معرفة في الجملة الموصولة ، وصفة النكرة نكرة في الجملة الموصوفة . قال ابن السراج : "ولا يجوز أن تصل "الذي" إلا بما يوضحه ويبينه من الأخبار ، فأما الاستخبار فلا يجوز أن يوصل به "الذي" وأخواتها ، لا يجوز أن

---

(1) انظر : مبحث الجملة الخبرية ، في الفصل الأول .

(2) المقتصد ٩١١/٢ . ويراجع : شرح المقدمة المحسبة ٤١٧/٢ ، المفصل ص٩٥٦ الفوائد الضيائية ١٠١/٢ ، الأشباه والنظائر ٢٤٤/٢ .

تقول : "الذي أريد أبوه قائم" وكذلك النداء والأمر والنهي وجملة هذا أن كل ما تمكن في باب الأخبار ولم يزد فيه معنى على جملة الأخبار وصلح أن يقال فيه صدق وكذب وجاز أن توصف به النكرة فجائز أن يوصل به "الذي". "[1]

---

[1] الأصول ٢٧٧/٢ . ويراجع : شرح جمل الزجاجي ١٧٩/١ ، ١٩٣ منه .

الاشتراك في الرابط والعائد :

وكما لابد في الجملة الوصفية من الضمير العائد على الموصوف – كما مر بنا[1]، لابد في الجملة الموصولة من الضمير العائد على الموصول في الجملة الموصولة ، ليربط الجملة بالموصول ويعلقها به . لأن الجملة في الأصل مستقلة بذاتها لا تعلق لها بالموصول ، فإذا قصد جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالموصول ليتم الكلام . قال ابن الخراج : "اعلم أن "الذي" لا تتم صلتها إلا بكلام تام وهي توصل بأربعة أشياء : بالفعل ، والمبتدأ ، والظرف ، والجزاء بشرطه وجوابه ، ولابد من أن يكون في صلته ما يرجع إليه ، فإن لم يكن كذلك فليس بصلة له"[2] .

وجوز النحاة حذف الضمير العائد من جملة الصفة وجملة الصلة ، لأن الصفة مع الموصوف كالصلة مع الموصول ، وذلك إذا قامت قرينة أخرى تفيد ما يفيده الضمير العائد أو تدل عليه ، فمن الحذف في الصفة قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾[3] ، وتقديره : لا تجزي فيه ، حذف الجار والمجرور.

وقول الحارث بن كلدة[4] :

فما أدري أغيرهم تناء ... وطول الدهر أم مال أصابوا

وتقديره : أم مال أصابوه .

وقد ذكر المبرد حذف الضمير العائد في جملة الصلة ، وجواز الحذف إذا كان

---

(1) انظر : مبحث الضمير الرابط ، في الفصل الأول .

(2) الأصول ٢/٢٧٦ . ويراجع : شرح المفصل ٣/١٥١ ، المطالع السعيدة ١/٢٤٣ .

(3) سورة البقرة / من الآية ٤٨ .

(4) الكتاب ١/١٣٠ . ويراجع : البغداديات ص٢٥٩ ، شرح التصريح ٢/١١٢ .

العائد المتصل منصوباً ، لأنه صار الاسم الموصول والفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد ، فطلبوا لها التخفيف ، فقال : "وكذلك بلغني ما صنعت ، لأن ههنا هاء محذوفة . والمعنى : ما صنعته . وكذلك : رأيت من ضربت ، وأكرمت من أهنت . في كل هذا قد حذفت هاء . وإنما حذفتها ، لأن أربعة أشياء صارت اسماً واحداً ، وهي : الذي ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول به ، فخففت منها . وإن شئت جئت بها"[1] .

وقد جوز النحاة في مطابقة الضمير العائد للموصوف مراعاة اللفظ أو المعنى إذا كان الموصوف خبراً أو كالخبر لمخاطب أو متكلم . نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾[2] ونحو قول قيس بن الخطيم[3] :

وكنت امرءاً ، لا أسمع الدهر سُبة   أسبّ بها ، إلا كشفت غطاءَها

كذلك جوز النحاة في مطابقة الضمير العائد للموصول مراعاة اللفظ أو المعنى إذا كان الموصول خبراً أو كالخبر لمخاطب أو متكلم ، وهي مراعاة معنوية كما هو مفهوم منها . قال المبرد : "ولو قلت : أنا الذي قمت ، وأنت الذي ذهبت – لكان جائزاً ولم يكن الوجه – وإنما وجه الكلام : أنا الذي قام ، وأنت الذي ذهب ، ليكون الضمير في الفعل راجعاً إلى الذي ، وإنما جاز بالتاء إذا كان قبله أنا وأنت ، لأنك تحمله على المعنى . ولو قلت : الذي قمت أنا – لم يجز ، وهذا قبيح . . وإنما امتنع أن تحمل على المعنى ، لأنه ليس في جملة "الذي" ما يرجع إليه"[4] .

---

(1) المقتضب ١٩/١ . ويراجع : شرح جمل الزجاجي ١٨٧/١ ، شرح اللمحة البدرية ٣٢٦/١ ، الفوائد الضيائية ١٠٣/٢ ، الهمع ٨٩/١ .

(2) سورة الأعراف / من الآية ١٣٨ .

(3) الديوان ص٢٣ .

(4) المقتضب ١٣١/٤-١٣٢ ، ويراجع : شرح جمل الزجاجي ١٨٨/١ ، مغني اللبيب ط مدني ٥٠٤/٢ .

الاشتراك في جواز الفصل :

أجاز النحاة الفصل بين الموصوف وجملة الصفة ، وذلك إذا أفاد الفصل تأكيد ارتباط الجملة بالموصوف ، وكان القياس ألا يفصل بين الموصوف وصفته ، لأنهما بمنزلة الشيء الواحد والاسم الواحد . فمن الفصل قوله تعالى ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ ﴾[1]

فـ"مردوا" صفة لـ"منافقون" وقد فصل بينهما – ومن أهل المدينة – وهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره "ومن أهل المدينة قوم كذلك" . كما أجاز النحاة الفصل بين الموصول وصلته ، وذلك إذا أفاد الفصل تأكيد ارتباط الجملة بالموصول ، وكان القياس ألا يفصل بين الموصول وصلته ، لأنهما بمنزلة الشيء الواحد . قال المبرد : "ولا تفرق بين الصلة والموصول لأنه اسم واحد"[2] . وقال ابن السراج : "وكل ما كان في صلة شيء من اسم أو فعل مما لا يتم إلا به فلا يجوز أن تفصل بينه وبين صلته بشيء غريب منه"[3] . وقد ورد الفصل بالنداء بين الموصول وصلته بقول الفرزدق[4] :

تعش ، فإن عاهدتني لا تخونني ... نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

وهو فصل جائز . كما أجاز النحاة الفصل بالقسم بين الموصول وصلته ، قال

---

(1) سورة التوبة / من الآية ١٠١ . ويراجع : مبحث الفصل بين الصفة والموصوف .

(2) المقتضب ١٩٣/٣ .

(3) الأصول ٢٣٣/٢ .

(4) انظر : الكتاب ٤٠٤/١ ، المقتضب ٢٩٥/٢ ، الخصائص ٤٢٢/٢ .

جرير[1] :

ذاك الذي ، وأبيك ، تعرف مالكاً　　　والحق يدفع ترهات الباطل

فقصل بالقسم – وأبيك – بين الموصول وصلته ، لأن فيه تأكيداً للصلة حتى كأنه قال : ذاك الذي تعرف مالكاً حقاً . وجاء الفصل بجملة الحال بين الموصول وصلته بقول الشاعر[2] :

إن الذي وهو مثر لا يجود حز　　　بفاقة تعتريه بعد إثراء

---

[1] انظر : الخصائص ٣٣٦/١ ، شرح جمل الزجاجي ١٨٠/١ ، الهمع ٨٨/١ .

[2] انظر : همع الهوامع ٨٨/١ .

الاشتراك في جواز الحذف :

جوز النحاة حذف جملة الصفة لفهم السامع ما يقصده المتكلم ، وإن كانت جملة الصفة جيء بها في الأصل لفائدة التخصيص ، فالحذف عكس المقصود فيها ، ومخالف لطبيعتها التي وضعت في التخصيص أو التوضيح وهما إسهاب وإطناب ، إلا أن تريد من الحذف الاختصار . فمن الحذف قوله تعالى ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾[1] أي: سلطت عليه بدليل "ما تذر من شيء أتت عليه"[2] .

وجوز النحاة حذف جملة الصلة كذلك إذا دل على الجملة المحذوفة دليل والقياس أن تذكر الصلة ، لأن الصلة هي الصفة في المعنى . قال ابن يعيش : "وأما في القياس فلأن الصلة هي الصفة في المعنى وإنما جيء بالذي وصله إلى ذلك فلا يسوغ حذفها لأن فيه تفويت المقصود كما لا يجوز حذف الصفة من المبهم"[3] . وإجازة النحاة حذف الصلة للدلالة عليها . فمن الحذف في الصلة قول العجاج[4] :

بعد اللتيا واللتيا والتي ... إذا علتها أنفسٌ تردَّت

لم يأت للموصولين الأولين بصلة ، لأن صلة الموصول الثالث دلت على ما أراد .

وقول الشاعر[5] :

من اللواتي والتي واللاتي ... يزعمن أني كبرت لداتي

ويريد : من اللواتي يزعمن والتي زعمت ، فجاز حذف الصلة لقيام دلالة عليها .

---

(1) سورة الأحقاف / من الآية ٢٥ .

(2) سورة الذاريات / من الآية ٤٢ .

(3) شرح المفصل ١٥٣/٣ .

(4) انظر : الكتاب ٣٧٦/١ ، المقتضب ٢٨٩/٢ ، شرح المفصل ١٥٣/٣ ، مغني اللبيب ط مغني ٦٢٥/٢ .

(5) انظر في : شرح جمل الزجاجي ١٨٧/١ .

ثانياً : أوجه المخالفة :

المخالفة في التعريف والتنكير :

تختلف جملة الصفة عن جملة الصلة في بعض مواضعهما ، فمن مواضع اختلافهما هو أن الاسم الموصوف بالجملة لا تكون جملة الصفة إلا نكرة كي تناسب الاسم النكرة التي تصفه ، قال سيبويه : "الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة"[1] ، وان الاسم الموصول بالجملة لا تكون جملة الصلة إلا معرفة كي تناسب الاسم المعرفة التي تصله ، قال ابن السراج : "فلما كانت النكرات قد توصف بالحديث والكلام التام احتيج في المعرفة إلى مثل ذلك ، فلم يجز أن توصف المعرفة بما توصف به النكرة لأن صفة النكرة نكرة مثلها وصفة المعرفة معرفة مثلها ، فجاز وصف النكرة بالجمل" . وقال أيضاً : "فلما كان الأمر كذلك وأريد مثله في المعرفة جاؤوا باسم مبهم معرفة لا يصح معناه إلا بصلته وهو "الذي" فوصلوه بالجمل التي أرادوا أن يصفوا المعرفة بها لتكون صفة المعرفة معرفة كما أن صلة النكرة نكرة"[2] .

---

(1) الكتاب ٢/٢٢٩ . ويراجع : المقتضب ٤/٢٩٤ ، اللمع ص٨٢ ، المسائل والأجوبة ص٣٠١ ، المفصل ص٩٥٦ .

(2) الأصول ٢/٢٧١-٢٧٢ . ويراجع : شرح المفصل ٣/١٥٤ .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

إبراهيم السامرائي : النحو العربي –نقد وبناء– مطابع دار الصادق. بيروت ١٩٦٨م.

إحسان عباس : تحقيق شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري . مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ١٩٦٢م .

أحمد نصيف الجنابي : الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري . دار التراث القاهرة . ١٩٧٨م .

الأخفش : معاني القرآن . تحقيق فائز فارس . المطبعة المصرية . الطبعة الأولى – الكويت . ١٩٧٩م .

الأزهري ، خالد : شرح الأزهرية في علم النحو – مع حاشية حسن العطار . المطبعة العامرة الشرقية . الطبعة الثانية . مصر . ١٣١١هـ .

شرح التصريح على التوضيح . مع حاشية يس العليمي . مطبعة عيسى البابي الحلبي . القاهرة .

شرح الأزهري على متن الأجرومية – مع حاشية أبي النجا. طبع دار إحياء الكتب العربية . القاهرة . شرح مقدمة الإعراب لابن هشام – مع حاشية الشنواني . عني بطبعها وتصحيحها الشيخ محمد شمام . مطبعة النهضة . الطبعة الثانية – تونس – ١٣٧٣هـ .

أسامة طه عبد الرزاق : دراسة وتحقيق كتاب "الفوائد الضيائية" شرح كافية ابن الحاجب مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بغداد – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

الاستراباذي : الوافية في شرح الكافية . تقديم وتحقيق محمد علي الحسيني — رسالة ماجستير — جامعة بغداد — ١٩٧١م .

الإسفراييني : كتاب لباب الإعراب . تحقيق عبد الباقي عبد السلام الخزرجي — رسالة ماجستير — جامعة الأزهر ١٩٧٩م .

الأسود بن يعفر : الديوان . صنعه نوري حمودي القيسي . مطبعة الجمهورية. بغداد ١٩٧٠م .

الأشموني : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . مطبعة مصطفى البابي الحلبي — طبعة ثانية — ١٩٤٦م .

الأصفهندي : شرح الكافية . طبع بالمطبعة العامرة . إستانبول . ١٢٨٤هـ .

الأصمعي : الأصمعيات . تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون . دار المعارف . مصر . ١٩٥٥م .

الأعشى : الديوان . دار صادر . بيروت . ١٩٦٠م .

امرؤ القيس : الديوان. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر.

الأمير : حاشية الأمير علي المغني . ط الحلبي . مصر .

أمين علي السيد : في علم النحو. مطبعة دار المعارف — الطبعة الثالثة. مصر. ١٩٧٥م.

الأنباري، أبو البركات : كتاب أسرار العربية . مطبعة بريل — ليدن — ١٨٨٦م .

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين — تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة . الطبعة الرابعة . مصر ١٣٨٠هـ .

رسالتان لابن الأنباري . الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو . قدم لها وعني بتحقيقها سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية — ١٩٥٧م .

إيليا سليم الحاوي : تصنيف لشرح ديوان الأخطل التغلبي. دار الثقافة بيروت ١٩٦٨م.

ابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة . تحقيق خالد عبد الكريم . المطبعة المصرية . الطبعة الأولى . الكويت . ١٩٧٦م .

البحتري : الحماسة . ضبطه وعلق حواشيه كمال مصطفى . المطبعة الرحمانية . الطبعة الأولى . مصر ١٩٢٩م .

البغدادي ، عبد القادر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية . ومعه كتاب المقاصد النحوية للعيني . مطبعة بولاق. الطبعة الأولى . مصر .

البطليوسي ، ابن السيد : الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب . بتصحيح عبد الله البستاني – المطبعة الأدبية – بيروت ١٩٠١م . المسائل والأجوبة – دراسة وتحقيق محمد سعيد الحافظ – رسالة دكتوراه – جامعة القاهرة ١٣٩٧-١٩٧٧م .

بكتاش : مجموعة المتون النحوية مع الشروح والحواشي . طبعة حجرية . إستانبول – ١٩٦٣م .

البكري : سمط اللآلي في شرح أمالي القالي . تحقيق الميمني . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة – ١٩٣٦م .

البناني : تجريد العلامة البناني على مختصر العلامة التفتازاني على تلخيص المفتاح للإمام القزويني مع تقرير العلامة الأنبابي . مطبعة محمد علي صبيح – الطبعة الأولى – مصر – ١٩٤٧م.

التبريزي : شرح ديوان الحماسة . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. مطبعة حجازي . القاهرة .

التفتازاني : مطول التفتازاني على تلخيص الخطيب القزويني على المفتاح مع حاشية الشريف الجرجاني مطبعة أحمد كامل .

إستانبول — ١٣٣٠هـ .

تمام حسّان : اللغة العربية معناها ومبناها . مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة — ١٩٧٣م .

الجرجاني ، الشريف : التعريفات . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي . مصر ١٣٥٧هـ ١٩٣٨م .

حاشية السيد الشريف الجرجاني على مطول التفتازاني على تلخيص الخطيب القزويني على المفتاح . مطبعة أحمد كامل — إستانبول — ١٣٣٠هـ .

الجرجاني، عبد القاهر : دلائل الإعجاز. صححه محمد عبده ومحمد محمود التركزي الشنقيطي — مبطعة المنار. الطبعة الثانية — مصر — ١٣٣١هـ.

كتاب المقتصد في شرح الإيضاح . تحقيق كاظم بحر المرجان . منشورات دار الرشيد للنشر — بغداد — ١٩٨٢م .

ابن جني : الخصائص . مطبعة الهلال . مصر ١٩١٣م ، مع الطبعة المحققة . بتحقيق محمد علي النجار . دار الهدى للطباعة . طبعة ثانية . بيروت .

كتاب اللمع في العربية . تحقيق فائز فارس . دار الكتب الثقافية — الكويت — ١٩٧٢م .

المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها . تحقيق : علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي . لجنة إحياء التراث الإسلامي — القاهرة — ٩٦٩م .

ابن الحاجب : شرح الوافية نظم الكافية. دراسة وتحقيق: موسى بناي علوان العليلي. مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م.

الكافية . نشر محمد رجائي . دار الطباعة العامرة .

إستانبول ١٢٦٧هـ .

حسان بن ثابت : الديوان . دار صادر . بيروت ١٩٦١م .

حسن جلبي : حاشية حسن جلبي على المطول . طبع في مطبعة شركة الصحافية العثمانية . طمطبعة سنده ١٣٠٩هـ .

الحطيئة : الديوان . تحقيق نعمان أمين طه . مطبعة مصطفى البابي الحلبي . الطبعة الأولى . القاهرة – ١٩٥٨م .

أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط. نشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة. الرياض.

ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم . تصحيح عبد الرحيم محمود . طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن . القاهرة . مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ–١٩٤١م .

خديجة الحديثي : أبو حيان النحوي. مطبعة التضامن. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٦٦م.

الخرنق : ديوان شعر الخرنق بنت بدر. تحقيق د. حسين نصار. مركز تحقيق التراث ونشره – مطبعة دار الكتب – القاهرة – ١٩٦٩م.

ابن الخشاب : المرتجل . حققه وقدم له علي حيدر . منشورات دار الحكمة. دمشق – ١٩٧٢م – ١٣٢٢هـ .

خلف الأحمر : مقدمة في النحو . تحقيق عز الدين التنوخي – مطبعة الترقي – دمشق – ١٩٦١م .

الدسوقي : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام المطبعة الميمنية – مصر – ١٣٠٥هـ .

دك الباب ، جعفر : الموجز في شرح دلائل الإعجاز . مطبعة الخليل . الطبعة الأولى . دمشق ١٩٨٠م .

الدمياطي : المشكلة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي . دراسة وتحقيق هشام سعيد محمود رسالة ماجستير – جامعة الأزهر – ١٩٧٨م .

ذو الرمّة : الديوان. جمعة بشيريموت. المطبعة الوطنية –بيروت– ١٩٣٤م .

الراجحي ، عبده : النحو العربي والدرس الحديث. مطبعة منيمنة، بيروت – ٩٧٩م.

الرضي : شرح الرضي على الكافية . تحقيق يوسف حسن عمر منشورات جامعة بنغازي . مطابع الشروق . بيروت ١٩٧٣م. وطبعة الأستانة لسنة ١٢٩٣هـ .

الرباني : كتاب معاني الحروف . تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي . مطبعة دار العلم العربي – القاهرة – ١٩٧٣م .

الزبيدي : كتاب الواضح في علم العربية . تحقيق أمين علي السيد . دار المعارف بمصر – مطابع سجل العرب – ١٩٧٥م .

الزمخشري : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل – نشر دار الكتاب العربي – بيروت .

: المحاجاة بالمسائل النحوية . تحقيق د. بهيجة باقر الحسني – مطبعة أسعد – بغداد ١٩٧٣م . المفصل . مطبعة التقدم . الطبعة الأولى . مصر / ١٣٢٣هـ .

زهير بن أبي سلمى : الديوان . دار صادر . بيروت – ١٩٦٤م .

السجاعي : حاشية السجاعي على شرح ابن هشام لمقدمته قطر الندى وبل الصدى، وبالهامش بعض تقريرات على الحاشية لشمس الدين محمد الأنبابي – مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر – ١٩٣٩م.

السخاوي : المفضل في شرح المفصل . دراسة وتحقيق عبد الكريم جواد كاظم – رسالة دكتوراه – جامعة الأزهر – ١٩٧٩م .

ابن السراج : الأصول في النحو . تحقيق د. عبد الحسين الفتلي . الجزء الأول . مطبعة النعمان . النجف . والجزء الثاني . مطبعة سلمان الأعظمي – بغداد ١٩٧٣م .

السكاكي : مفتاح العلوم . مطبعة مصطفى البابي الحلبي . الطبعة الأولى – مصر ١٩٣٧م . وطبعة التقدم العلمية ١٣٤٨هـ . مصر .

ابن سنان الخفاجي : سر الفصاحة . شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي . مطبعة محمد علي صبيح – القاهرة – ١٩٦٩م .

سويد بن أبي كاهل : الديوان جمع وتحقيق شاكر العاشور . دار الطباعة الحديثة . الطبعة الأولى – البصرة ١٩٧٢م .

سيبويه : الكتاب . تحقيق عبد السلام هارون . عالم الكتب – بيروت – مع طبعة بولاق . الطبعة الأولى سنة ١٣١٦هـ .

السيرافي : شرح أبيات سيبويه . تحقيق محمد علي الريح هاشم مطبعة الفجالة – القاهرة – ١٩٧٤م – ١٣٩٤هـ .

السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو . مطبعة دائرة المعارف العثمانية . حيدر آباد . الدكن . الطبعة الثانية – ١٣٦٠هـ .

الاقتراح في علم أصول النحو . دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن – الطبعة الثانية – ١٣٥٩هـ .

شرح شواهد المغني – تصحيح الشنقيطي . منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت .

المطالع السعيدة في شرح الفريدة – تحقيق د. نبهان ياسين حسين – دار الرسالة للطابعة – بغداد – ١٩٧٧م .

النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة – دراسة وتحقيق فاخر جبر مطر – رسالة ماجستير – جامعة

بغداد ١٩٨٣م .
همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية — عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني — دار المعرفة للطباعة والنشر — بيروت .

ابن الشجري : الأمالي الشجرية . دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت . نسخة مصورة عن طبعة حيدر آباد الدكن سنة ١٣٤٩هـ .

الشماخ : الديوان . حققه وشرحه صلاح الدين الهادي . دار المعارف . مصر . ١٩٧٧م .

الشنقيطي : كتاب الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع — مطبعة كردستان العلمية . الطبعة الأولى . القاهرة — ١٣٢٨هـ .

الشنواني : حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام . عني بطبعها وتصحيحها الشيخ محمد شمام . مطبعة النهضة . الطبعة الثانية — تونس — ١٣٧٣هـ .

شوقي ضيف : المدارس النحوية . دار المعارف — القاهرة — ١٩٧٢م .

الصبّان : حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك . رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد. مطبعة الاستقامة . الطبعة الأولى — القاهرة سنة ١٩٤٧م .

ضياء عبد الرضا حمودي : الجملة العربية في شعر عروة بن أذينة — رسالة ماجستير — جامعة القاهرة — ١٩٧٨م .

طارق عبد عون الجنابي : ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه . مطبعة أسعد — بغداد — ١٩٧٢م .

طالب محمد إسماعيل : بناء الجملة العربية في ديوان طرفة بن العبد — رسالة

ماجستير – جامعة القاهرة – ١٩٧٨م .

طرفة بن العبد : الديوان . تحقيق وشرح كرم البستاني . مكتبة صادر – بيروت – ١٩٥٣م .

الطفيل الغنوي : الديوان . تحقيق محمد عبد القادر أحمد . دار الكتاب الجديد – الطبعة الأولى – بيروت – ١٩٦٨م .

عامر بن الطفيل : الديوان – دار صادر – بيروت – ٩٥٩م .

عباس حسن : النحو الوافي. دار المعارف . الطبعة الرابعة. مصر – ١٩٧٩م.

عبد الإله إبراهيم عبد الله : شبه الجملة في اللغة العربية . رسالة ماجستير – جامعة بغداد – ١٩٨٣م .

عبد الله بن رواحة : الديوان . دراسة وجمع وتحقيق د. حسن محمد باجوده . مطبعة السنة المحمدية – القاهرة – ١٩٧٢م .

عبد الجليل عبيد حسين العاني : بناء الجملة العربية في ديوان النابغة الذبياني – رسالة ماجستير – جامعة القاهرة ١٩٧٧م .

عبد الرحمن محمد أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي . مكتبة الأنجلو المصرية – مطبعة مخيمر ١٩٥٧م .

عبد السلام هارون : الأساليب الإنشائية في النحو العربي. مطبعة السنة المحمدية – القاهرة – ١٣٧٨هـ – ١٩٥٩م. معجم شواهد العربية. مطابع الدجوي. الطبعة الأولى –القاهرة– ١٩٧٢م.

عبد العليم إبراهيم : النحو الوظيفي . مطابع دار المعارف بمصر – ١٩٧٠م .

عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي : شرح ديوان عنترة بن شداد . المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة – ١٩٦٣م .

عبد الهادي نجا الأبياري : المواكب العلية في توضيح الكواكب الدرية .

عدنان محمد سلمان : التوابع في كتاب سيبويه – رسالة ماجستير – جامعة

القاهرة — ١٩٦٥م .
عروة بن أذينة : شعر عروة بن أذينة . تحقيق د. يحيى الجبوري — دار القلم — الطبعة الثانية — الكويت — ١٤٠١هـ ١٩٨١م .
عروة بن الورد : الديوان — شرح ابن السكيت — تحقيق عبد المعين الملوحي — مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم — دمشق — ١٩٦٦م .
ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي . تحقيق . صاحب أبو جناح . طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب — جامعة الموصل — ١٩٨٢م .
المقرب . تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني . الطبعة الأولى — بغداد — ١٩٧١م.
العطار : حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النحو. المطبعة العامرة الشرفية. الطبعة الثانية — مصر — ١٣١١هـ.
عفيف دمشقية : خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي . دار العلم للملايين . الطبعة الأولى . بيروت — ١٩٨٠م .
المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي . مطبوعات معهد الإنماء العربي . الطبعة الأولى . بيروت — ١٩٧٨م .
ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة . الطبعة الرابعة عشرة — مصر ١٩٦٥م .
العكبري . : إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض . مطبعة مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الأولى —مصر— ١٣٨١هـ ١٩٦١م.
اللباب في علل البناء والإعراب . دراسة وتحقيق خليل بنيان الحسون —رسالة دكتوراه— جامعة القاهرة — ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.

مسائل خلافية في النحو . حققه وقدم له محمد خير الحلواني – مكتبة الشهباء – حلب .

علي عبد الساهي : المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية . رسالة دكتوراه – جامعة عين شمس – ١٩٧٩م .

علي بن مبارك الروداني : حاشية فتح الصمد على شرح السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب لمولانا عبد الحفيظ ابن مولان الحسن المقدس – المطبعة الكبرى ببولاق مصر – دار الطباعة المنيرة – بولاق – الطبعة الأتبي – ١٣٢٥هـ – ١٣٢٦هـ .

علي النجدي ناصف : من قضايا اللغة والنحو. مطبعة الرسالة –القاهرة– ١٩٥٧م .

عمرو بن أحمر الباهلي : شعر عمرو بن أحمر الباهلي . جمعه وحققه د. حسين عطوان – مطبعة دار الحياة – دمشق .

عمرو بن شأس الأسدي : شعر عمرو بن شأس الأسدي . جمع د. يحيى الجبوري ، مطبعة الآداب – النجف الأشرف – ١٩٧٦م .

عمرو بن قميئة : الديوان . عني بتحقيقه وشرحه خليل إبراهيم العطية – مطبعة الجمهورية – بغداد – ١٩٧٢م .

عوض حمد القوزي : المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري – طبع في شركة الطباعة العربية السعودية – الطبعة الأولى – الرياض . ١٤٠١هـ .

الفارسي ، أبو علي : الإيضاح العضدي . حققه وقدم له حسن شاذلي فرهود . مطبعة دار التأليف . الطبعة الأولى – مصر – ١٩٦٩م .

المسائل الشيرازيات . تحقيق علي جابر المنصوري . رسالة دكتوراه – جامعة عين شمس – ١٩٧٦م .

المسائل العسكريات في النحو العربي. دراسة وتحقيق علي جابر

المنصوري. مطبعة الجامعة. الطبعة الأولى. بغداد – ١٩٨٢م .
المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات . تحقيق صلاح الدين عبد الله باوه السنكاوي. رسالة دبلوم. الجامعة المستنصرية – ١٩٨٠م .

الفاروقي، الحسن بن أسد : شرح الأبيات المشكلة الإعراب . والمنشورة خطأ باسم توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب للرماني . حققه وقدم له سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية – ١٩٥٨م .

فاضل مصطفى الساقي : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة – المطبعة العالمية – القاهرة – ١٩٧٧م .

فتحي عبد الفتاح الدجني: الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً – مكتبة الفلاح – الطبعة الأولى – الكويت ١٩٧٨م .
ظاهرة الشذوذ في النحو العربي . نشر وكالة المطبوعات – الطبعة الأولى – الكويت – ١٩٧٤م .

فخر الدين قباوه : إعراب الجمل وأشباه الجمل . منشورات دار الآفاق الجديدة . الطبعة الثالثة – بيروت – ١٩٨١م .

الفراء : معاني القرآن . تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار . مطبعة دار الكتب المصرية – ١٩٥٥م – ١٣٧٤هـ .

الفرزدق : الديوان – دار صادر – بيروت – ١٩٦٠م .

الفرغاني : المستوفي في النحو . تحقيق حسن عبد الكريم حسين رسالة دكتوراه – جامعة بغداد – ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م .

قيس إسماعيل الآوسي : بناء الجملة العربية في ديوان امرئ القيس – رسالة ماجستير – جامعة بالقاهرة – ١٩٧٧م .

قيس بن الخطيم : الديوان . حققه . إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب . مطبعة العاني . الطبعة الأولى – ١٩٦٢م .

قيس بن ذريح : شعر قيس بن ذريح . تحقيق د. حسين نصار . دار مصر للطباعة – القاهرة – ١٩٦٠م .

قيس بن الملوح : ديوان مجنون ليلى . جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج – دار مصر للطباعة – القاهرة .

ابن قيم الجوزية : بدائع الفوائد . عني بتصحيحه والتعليق عليه إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة .

كعب بن مالك : الديوان . دراسة وتحقيق د. سامي مكي العاني ، مطبعة المعارف – الطبعة الأولى – بغداد – ١٩٦٦م .

الكفراوي : شرح الشيخ حسن الكفراوي على متن الأجرومية ومعه حاشية إسماعيل الحامدي المالكي عليه – مطبعة محمد علي صبيح – القاهرة – ١٣٢٥هـ .

الكفراوي : الموفي في النحو الكوفي – شرحه بتعليقات توضح غوامضه ومقاصده محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

ابن كيسان : كتاب الموفقي في النحو . تحقيق عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش . نشر مجلة المورد العراقية مجلد ٤ ، الجزء الثاني لسنة ١٩٧٥م .

ابن مالك : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . حققه وقدم له محمد كامل بركات – دار الكاتب العربي للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٦٧م.

مالك يوسف المطلبي : الجملة الشرطية في الشعر العراقي المعاصر – رسالة ماجستير – جامعة القاهرة – ١٩٧٨م .

المبرد : المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . طبعة عالم الكتب – بيروت .

مجهد جيجان عبد : الجملة الخبرية في مجموعات الشعر العربي القديم "المفضليات والأصمعيات" رسالة دكتوراه – جامعة القاهرة – ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

محمد الأغظف الولاتي الحوضي : شرح السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب – مع حاشية فتح الصمد لعلي ابن مبارك الروداني . دار الطباعة المنيرية – بولاق – ١٣٢٦هـ .

محمد الخضر حسين : القياس في اللغة العربية . عنيت بنشره المطبعة السلفية – القاهرة – ١٣٥٣هـ .

محمد خير الحلواني : أصول النحو العربي. مطبعة الشرق. لحلوج –حلب– ١٩٧٩م.

محمد فؤاد عبد الباقي : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم – دار إحياء التراث العربي – بيروت – طبعة مصورة بالأوفسيت عن طبعة دار الكتب المصرية لسنة ١٩٤٥م .

محمود شكري الآلوسي : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر . شرحه محمد بهجة الأثري – المطبعة السلفية بمصر – القاهرة – ١٣٤١هـ .

المخزومي : في النحو العربي – قواعد وتطبيق – شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي . الطبعة الأولى – مصر – ١٩٦٦م .

في النحو العربي – نقد وتوجيه – المطبعة العصرية – الطبعة الأولى – بيروت – ١٩٦٤م .

المرادي : الجني الداني في حروف المعاني . تحقيق فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل – دار الآفاق – بيروت – ١٩٨٣ . مع طبعة مؤسسة دار الكتب – جامعة الموصل – بتحقيق طه

محسن – ١٩٧٦م .
مصطفى جمال الدين : البحث النحوي عند الأصوليين – دار الرشيد للنشر – بغداد – ١٩٨٠م .
ابن مضاء القرطبي : كتاب الرد على النحاة – مطبعة لجنة التأليف والترجمة – القاهرة .
المطرزي : المصباح في علم النحو – تحقيق وشرح وتعليق عبد الحميد السيد طلب . دار الطباعة القومية – الطبعة الأولى – مصر .
ابن مقبل : الديوان. تحقيق عزة حسن. مطبعة الترقي –دمشق– ١٩٦٢م.
ابن منظور : اللسان ، دار لسان العرب – بيروت .
النابغة الذبياني : الديوان "صنعة ابن السكيت" تحقيق د. شكري فيصل . دار الفكر – ١٩٦٨م .
أبو النجا : حاشية العلامة أبي النجا على شرح خالد الأزهري على متن الأجرومية – مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة .
النحاس : إعراب القرآن . تحقيق د. زهير غازي زاهد . مطبعة العاني. بغداد ١٩٧٨م .
كتاب القطع والائتناف . تحقيق د. أحمد خطاب العمر . مطبعة العاني – الطبعة الأولى – بغداد – ١٩٧٨م .
هادي نهر : أل التعريف في اللغة العربية – دراسة مقارنة – نشر في مجلة آداب المستنصرية – العدد الأول .
ابن هشام : الإعراب عن قواعد الإعراب. تحقيق وتقديم علي فودة نيل . دار الأصفهاني للطباعة. الطبعة الأولى. جدة –١٤٠١هـ– ١٩٨١م.
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – بتعليق عبد المتعال الصعيدي. دار الأدب العربي – الطبعة الثانية – مصر – ١٩٥٦م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد — مطبعة السعادة — الطبعة السابعة — مصر — ١٩٥٧م .

شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية — تحقيق د. هادي نهر — مطبعة الجامعة — بغداد — ١٩٧٧م ١٣٩٧هـ .

شرح مقدمة قطر الندى وبل الصدى ومعها حاشية السجاعي وتقريرات الأنبابي . مطبعة مصطفى البابي الحلبي — مصر — ١٩٣٩م .

المسائل السفرية في النحو . تحقيق د. حاتم الضامن . نشر مجلة المورد المجلد التاسع العدد الثالث لسنة ١٩٨٠م .

ابن هشام : مغني اللبيب . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . مطبعة المدني — القاهرة — مطبعة عيسى الحلبي وعليه حاشية الأمير .

مقدمة الإعراب مع شرح خالد الأزهري مع حاشية الشنواني. عني بطبعها وتصحيحها محمد شمام . مطبعة النهضة . الطبعة الثانية — تونس — ١٣٧٣هـ .

يس العليمي : حاشية العلامة يس العليمي الحمصي على شرح التصريح على التوضيح — مطبعة عيسى الحلبي — القاهرة .

ابن يعيش : شرح المفصل — عالم الكتب — بيروت — مكتبة المتنبي — القاهرة.

المحتويات

تم بحمد الله